دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم العلوم السياسية

رسالة مقدمة لإتمـام متطلـبات نيل درجـة الإجازة العالية (الماجستير) في العلـوم السيـاسيـة

بعنـــوان :

الاندمـاج الوطنـــي في الدول الأفريقية

(دراسة حالتي: أوغندا وليبـيريـا)

إعـــداد الطـالـبة: سمـــية مصطـفى علـي عمـــرآن
رقـــم القـيـــد : 182007
إشـراف الـدكتـور: علـي مـحمـد ديهـوم

العام الجامعي: 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُم عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}

صدق الله العظيم

سورة الحجرات: الآية 12

الإهـــداء

إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهما

الشكـر والتقـدير

فـــي البدايـــة أتوجـــه بخـــالص شـــكري وتقـــديري للمـــولى عـــز وجـــلّ الـــذي وفقنـــي لإخـــراج هـــذه الرســـالة إلـــى حيـــز الوجـــود, ثـــم أتوجـــه بشـــكري وتقـــديري لأســـتاذي الـــدكتور علـــي محمـــد ديهـــوم الـــذي أشـــرف علـــى هـــذه الرســـالة والـــذي لـــم يبخـــل علـــيّ بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته وصبره طيلة إعدادها.

كمـــا أتقـــدم بشـــكري إلـــى والـــديَ وإخـــوتي وأخـــواتي وزوجـــي علـــى تشـــجيعهم الـــدائم لي.

وأشـــكر أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة, كمـــا لا أنســـى أن أشـــكر كـــل أســـاتذتي فـــي قســـم العلـــوم السياســـية بكليـــة الاقتصـــاد والتجـــارة. وإلـــى زميلاتـــي وزملائـــي فـــي الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية.

وإلـــى كـــل مـــن ســـاهم فـــي تقـــديم كـــل مـــا مـــن شـــأنه إثـــراء هـــذه الدراســـة بكـــل أشـــكال الدعم.

والله الموفق

مستخلص الدراسة

تعد مشكلة الاندماج الوطني في مقدمة التحديات التي تواجه معظم الدول الأفريقية, ومنها دولتي أوغندا وليبيريا,حيث باتت تشكل الظاهرة الأصيلة التي تتسبب في العديد من المشكلات الفرعية الأخرى, وبدون التوصل إلى إيجاد حل موضوعي وجذري لهذه المشكلة, فإنه من الصعب بل من المستحيل أن يحقق الكيان السياسي الاستقرار اللازم لمواجهة المشكلات الأخرى, فمشكلة التنمية على سبيل المثال, تتطلب في حد ذاتها درجة مقبولة من الاستقرار السياسي, الذي لا يتأتى إلا بوجود دولة مندمجة, تنصهر في بوتقتها كافة الولاءات الفرعية في المجتمع.

حيث سعت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مشكلة الاندماج الوطني في دولتي أوغندا وليبيريا, من حيث الكشف عن أبعادها المختلفة والتعرف على أسبابها, والتوصل إلى نتائجها, ومعرفة كيفية تعامل الأنظمة المتعاقبة معها.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, هي مشكلة مزمنة ومازالت قائمة, وإن تفاوتت حدتها من فترة لأخرى, ومن نظام حكم لآخر. يتجلى ذلك في نشاط بعض الجماعات المتمردة، التي تثير القلاقل وعدم الاستقرار.وأظهرت الدراسة أن العلاقة بين أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, تأخذ تارة شكل الانطباق, وتارة أخرى شكل التعارض بين هذه الأبعاد, وهي التي ساعدت على تماسك أوغندا وبقائها ككيان سياسي واحد ومستقل رغم التحديات التي تواجهها.

كما أظهرت الدراسة أن مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا هي مشكلة مزمنة ترتد بجذورها إلى نشأة الدولة في أوائل القرن التاسع عشر على يد جمعية الاستعمار الأمريكية وهي لاتزال قائمة وإن تفاوتت في حدتها من فترة لأخرى ومن نظام سياسي لأخر. ولقد أظهرت الدراسة إن مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا تعود إلى تظافر وتداخل أربعة عوامل عملت على بلورة تلك المشكلة وهذه العوامل هي: العوامل الثقافية والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.ولقد أبرزت الدراسة أن جميع الحكومات من الأمريكان الليبيريين والتي تعاقبت على السلطة من عام 1847 وحتى عام 1980, قد عملت على استثارة وتنشيط وتعبئة الاختلافات بين الأمريكان الليبيريين من جهة والسكان الأصليين من جهة أخرى.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحـة
الآيــة ----------	أ
الاهـــداء ----------	ب
الشكر والتقدير ----------	**ج**
مستخلص الدراسة ----------	**د**
المقدمة ----------	1
إشكالية الـــدراســـة ----------	2
أهـــداف الـــدراســـة ----------	3
أهميـــــة الـــــدراســـــة ----------	3
الحـــــدود المكانية والزمانية للـــدراســـة ----------	4
منهجيــة الـــدراســـــة ----------	4
التعريفــات الإجرائيــة ----------	5
الـــدراســات الســـابـــقـــــة ----------	6
مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة ----------	7
الإطار النظري للدراسة ----------	8
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الاندماج الوطني ----------	8
المبحث الأول: ماهية الاندماج الوطني ومظاهره والمفاهيم التي لها علاقة بالاندماج الوطني ----------	9
المطلب الأول: مفهوم الاندماج وشروطه ----------	9
المطلب الثاني: المفاهيم ذات العلاقة بالاندماج الوطني ----------	16
المطلب الثالث: مظاهر الاندماج الوطني ----------	35
المبحث الثاني: أبعاد وعوامل مشكلة الاندماج الوطني وأساليب التعامل مع المشكلة ----------	40

المطلب الأول: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني ---------- 40
المطلب الثاني: عوامل مشكلة الاندماج الوطني---------- 54
المطلب الثالث: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني ---------- 57
الفصل الثاني: تجارب الدول الأفريقية في الاندماج الوطني ---------- 62
المبحث الأول: تجربة أوغندا ---------- 63
المطلب الأول: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا ---------- -- 65
المطلب الثاني: أسباب مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا ---------- 75
المطلب الثالث: نتائج مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا ---------- ----- 83
المطلب الرابع: أساليب مواجهة المشكلة---------- ---- 88
المطلب الخامس:السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الاندماج الوطني في أوغندا- 117
المبحث الثاني: تجربة ليبيريا ---------- 120
المطلب الأول: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا ---------- 121
المطلب الثاني: أسباب مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا ---------- 134
المطلب الثالث: نتائج مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا ---------- 144
المطلب الرابع: أساليب مواجهة المشكلة ----------..... 150
المطلب الخامس: السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا 165
خاتمة:---------- 167
مراجع الدراسة ----------171

مقـــــــدمـة

تتميز المجتمعات في الدول الأفريقية بتنوع أشكال التعددية وأنماطها, سواء تعددية إثنية أو لغوية أو دينية أو عرقية أو جهوية أو قبليَة, وبما أن مشكلة الاندماج الوطني تعتبر من المهددات الرئيسية للأمن في هذه الدول, فمن الأجدى أن تلتمس هذه الدراسة تصـوّر كيف يمكن أن تواجه الدول الأفريقية ظاهرة انتشار الصراعات المسلحة والحروب الناتجة من اشكالية الاندماج الوطني، وعليه فإن وضع سياسات داخلية فاعله للتغلب على إشكالية الاندماج الوطني داخل هذه الدول ربما يساهم في وضع حد لهذه المعضلة الأمنية التي تعاني منها معظم المجتمعات النامية والتي تتميز بوجود تعدد إثني وديني ولغوي وجهوي وقبلي والذي عادةً ما يسهم في إشعال وتعقيد أزمات الاندماج الوطني. إلى جانب إشكالية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي, فإن عوامل جغرافية وتاريخية منعت بعض الدول الافريقية من تحقيق اندماج يعزز ركائز الدولة الوطنية. حيث تعد مشكلة الاندماج الوطني في مقدمة التحديات التي تواجه معظم الدول الأفريقية, بل باتت تشكل الظاهرة الأصيلة التي تتسبب في العديد من المشكلات الفرعية الأخرى, وبدون التوصل إلى إيجاد حل موضوعي وجذري لهذه المشكلة, فإنه من الصعب بل من المستحيل أن يحقق الكيان السياسي الاستقرار اللازم لمواجهة المشكلات الأخرى, فمشكلة التنمية على سبيل المثال, تتطلب في حد ذاتها درجة مقبولة من الاستقرار السياسي, الذي لا يتأتى إلا بوجود دولة مندمجة, تنصهر في بوتقتها كافة الولاءات الفرعية في المجتمع.

فالدولة في أفريقيا كيان اصطناعي معقد, تتداخل فيه جملة من الولاءات الفرعية, ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر والولاء, ولا حدود السياسة مع حدود الأمة. فالدولة بهذا المعنى لا تعكس أي تطور تاريخي مثلما حدث في أوروبا, حيث تطورت فيها وتطابقت إلى حد كبير, عملية بناء الدولة مع بناء الأمة. فالحدود السياسية التي ورثتها معظم الدول الأفريقية عن الحقبة الاستعمارية, لم يراع فيها خصوصيتها الإثنية, والثقافية, واللغوية, والدينية, وعليه فقد أصبحت الدول الأفريقية المستقلة, مجرد كيانات مصطنعة تضم بين جنباتها تعددًا وتنوعًا كبيرًا.

إن التعددية بمعناها الواسع تعتبر من السنن الكونية؛ إذ لا يوجد مجتمع بشري واحد خالٍ منها, ورغم أن هذه المشكلة تواجه دول العالم المتقدمة والمتخلفة على السواء, إلا أن مسألة تحقيق الاندماج الوطني في أفريقيا تعتبر على درجة كبيرة من التشابك والتعقيد, الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول أسباب فشل المداخل والأدوات التي تعاملت بها الدول الأفريقية مع هذه المشكلة, خاصة وأن تقاليد التنوع والتعدد وشبكة العلاقات الاجتماعية في أفريقيا, لا تتجانس مع الأنماط الغربية المستوردة في التنمية والحكم.

ويلاحظ أن الكثير من الانقسامات والاختلافات المجتمعية التي تضرب بجذورها في معظم المجتمعات الأفريقية, قد تطورت بفعل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية, "الاستعمار وممارسات الحكومات الوطنية المتعاقبة على السلطة, وتعبئتها لهذه الاختلافات الإثنية والدينية والإقليمية الموروثة", إلى حروب أهلية هددت بانفصال بعض الأقاليم وانسلاخها عن جسد الدول الأم المصطنعة.

وعلى الرغم من مرور عديد السنوات على استقلال دولتي أوغندا وليبيريا, حين انعقدت آمال الشعوب الأوغندية والليبيرية على بناء دولة قومية قوية ومتماسكة, فإنه لم يتحقق الاندماج الوطني في البلاد. فالوضع الراهن يموج بالعديد من التناقضات, والاختلافات بجميع أشكالها, والتي كانت نتاجاً لحروب أهلية حدثت في الماضي وتركت أثاراً مدمرة على مؤسسات الدولة السياسية, وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية في البلاد.

1: إشكالية الـــدراســـة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير التعددية في المجتمعات الأفريقية على الاندماج الوطني في الدول الأفريقية؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية ولعل من أهمها ما يلي:

- كيف يمكن تحقيق هذا الاندماج الوطني؟
- ما طبيعة التعدد الإثني والإقليمي والديني واللغوي في أوغندا وليبيريا؟
- الكشف عن أبعاد العلاقة بين التعدد الإثني والنظام السياسي في دولتي أوغندا وليبيريا؟
- ماهي أهم مظاهر الخلافات التعددية للمجتمعات الأفريقية في كل من أوغندا وليبيريا؟
- ماهي الأدوات والأساليب والاستراتيجيات التي تعاملت بها الحكومات والقيادات المتعاقبة على السلطة في أوغندا وليبيريا للتعامل مع هذه الاشكالية؟

2: أهـــداف الـــدراســـة

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة اشكاليات الاندماج الوطني في الدول الأفريقية بالتطبيق على حالتي أوغندا وليبيريا.
- تهدف الدراسة إلى تحديد الأسباب الحقيقية والفعلية لمشكلة الاندماج الوطني في دولتي أوغندا وليبيريا.
- اكتشاف الآليات التي اتبعتها دولتي أوغندا وليبيريا من أجل إعادة هيكلة الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- الهدف من الدراسة هو المساعدة على فهم الكثير من السياسات العامة لدولتي أوغندا وليبيريا.

3: أهميـــــة الـــدراســـــة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع في غاية الأهمية وهو إشكالية الاندماج الوطني وأثر ذلك على دول القارة الأفريقية, وماله من تأثيرات على طبيعة التفاعلات الإثنية والثقافية والعرقية والقبلية والدينية والجهوية واللغوية بين السلطة الحاكمة والمجتمعات في الدول الأفريقية, الأمر الذي يضيف أبعاداً مهمة لفهم طبيعة هذه المجتمعات والقيم التي قامت على أساسها.

وتستقي هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات من بينها: إن أوغندا وليبيريا يعتبران نموذجين مناسبين, لدراسة تأثير التعددية المجتمعية, على عملية الاندماج الوطني, وبناء الدولة في أفريقيا.

الدراسة ستوضح إلى أي درجة بلغ تأثير الأبعاد الإثنية والدينية واللغوية والعرقية والثقافية والجهوية والقبلية على مواطني الدول الأفريقية وخاصةً دولتي أوغندا وليبيريا, وهذا يمكن أن يساعد على التنبؤ بالتوجهات المستقبلية لهذه الدول تجاه مشكلات الاندماج الوطني.

4: الحـــــدود المكانية والزمانية للـــدراســـة

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة دولتي أوغندا وليبيريا الأفريقيتين.

الحدود الزمانية: تعالج الدراسة الفترة الزمانية 1990- 2020.

5: منهجيــة الــدراســـــة

للإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة فإن طبيعة هذه الدراسة تتطلب منا عدم التقيد بمنهج معين وذلك من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة في الدراسة لذلك كان علينا توظيف العديد من المناهج التي تتلاءم مع عدد أبعاد الموضوع ومن هذه المناهج:

- **منهج تحليل النظم**: لدراسة مدى تأثير مشكلة الاندماج الوطني على الأنظمة السياسية في الدول الافريقية وآلية تعامل هذه النظم مع هذه الظاهرة محل الدراسة. هذا المنهج يهتم أساساً بدراسة تأثير مدخلات البيئة المحيطة على النظام السياسي ومخرجاته, المتمثلة في الاستراتيجيات, والأدوات والوسائل التي يتعامل بها النظام السياسي مع المشكلات التي تواجهه.
- **منهج دراسة الحالة**: وذلك من خلال تسليط الضوء على دولتي أوغندا وليبيريا التي شهدت نزاعات إثنية وعرقية وقبلية ودراسة العوامل المؤدية إلى هذه المشكلة مع التركيز على طرق تعامل النظم المتعاقبة مع المشكلة ثم مدى الإصلاحات المستحدثة في إحتواء الظاهرة.
- **المنهج التحليلي:** من أنسب المناهج التي تخدم الدراسة في تحليل هذه الظاهرة وتحديد أسبابها وتحليل ومعرفة العوامل المحركة لها وربطها ببعضها.
- **المنهج التاريخي:** يستدعي استخدامه في هذه الدراسة لتتبع مشكلة الاندماج, وذلك لأننا بحاجة للعودة إلى الماضي, لأن فهم الظاهرة يستلزم الرجوع إلى الجذور التاريخية, أي بحث تاريخ الظاهرة, فالمنهج التاريخي يسعى إلى تفسير الظاهرة في وجودها الواقعي واتجاهاتها, ويزودنا بمعرفة أصولها وتطوراتها المتوقعة.

6: التعريفــات الإجرائيــة

- **الدول النامية**: تعرف الدول النامية على أنها دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة, وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة, وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى.
- **التحول الديمقراطي**: هو عملية تغيير تدريجي في النظام السياسي بإتجاه زيادة دور الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار عن طريق التمثيل والتمكين, ولتحقيق التحول الديمقراطي لابد من التعددية السياسية والتخفيض من مركزية الدولة وإطلاق الحريات و مجتمع مدني فاعل, ولابد أيضاً من فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- **القبلية:** تعرف القبلية على أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين, يتميزون بعدة خصائص معينة كالقرابة أو العصبية, الثقافة, التضامن المشترك, التنظيم القبلي.
- **النزاعات الإثنية**: يعرف فيرون النزاعات الإثنية بأنها شكل من أشكال الحرب الانفصالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي تتمتع بحكم الأغلبية بأن تمنح حقوق الأقليات. حيث حصر فيرون النزاعات الإثنية في المجتمعات التي تعرف ضمن أراضيها جماعات أقلية, إلا أن النزاعات الإثنية تكون كذلك في المجتمعات التي تحكمها الأقلية, وتعاني الأغلبية من إجحافات النخبة الحاكمة.
- **الحرب الأهلية:** عرفتها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها صراع داخل مجتمع ما, ناتج عن محاولة للاستيلاء أو الحفاظ على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية وهي تعتبر حرباً لأنها تحتوي على أعمال عنف تمارسها الأطراف المتصارعة وهي أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها.
- **الهُوية**: لغةً: هي أصل الشيء وماهيته, أما اصطلاحاً: فيمكن تعريفها على أنها مجموعة من الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره.
- **الاندماج الوطني**: هو ذوبان جميع الولاءات الفرعية مقابل الولاء الوطني, أي تلاشي جميع الهُويات الفرعية مقابل تشكل هُوية وطنية مشتركة جامعة.

7: الـــدراســات الســـابـــقـــة

بالرغم من حداثة تناول موضوع الاندماج الوطني من قبل الكتّاب والمفكرين إلا أن بروز ظاهرة الصراعات الإثنية والثقافية والدينية والعرقية والجهوية والقبلية بعد التحولات الديمقراطية التي اجتاحت الدول الأفريقية خلال فترة التسعينات, ساعد على ظهور عدد من الدراسات في هذا المجال أهمها:

- **أحمد ايدابير**, التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي, رسالة ماجستير, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر 2012, تتركز الدراسة بالدرجة الأولى حول العلاقة ما بين التنوع العرقي والأمن المجتمعي ودور التعدد الإثني في تهديد أمن المجتمعات, وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها: أنه كلما كانت هناك إثنيات قوية كلما كانت هناك نزاعات وبالتالي فهي مصدر من مصادر اللا أمن واللا استقرار.
- **سمية بلعيد**, النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً, رسالة ماجستير, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة منتوري, قسنطينة 2010, تناولت هذه الدراسة معرفة الأسباب الكامنة وراء اندلاع النزاعات الإثنية في القارة الافريقية وهل هي ذات الأسباب أم أنها تختلف حسب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة باستعراض أهم مقاربات الدارسة لأسباب النزاعات الاثنية. وتسلط الباحثة الضوء على جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال النزاعات الإثنية المتكررة التي تشهدها هذه الدولة منذ استقلالها والتي ساهمت بشكل مباشر في خلق مشكلة اندماج وطني بين مواطنيها.
- ورقة بحثية بعنوان: إشكالية الاندماج الوطني في إفريقيا, (دراسة نظرية) للباحثة **الدكتورة فايزة والي**, المتخصصة في الدراسات السياسية المقارنة, هذه الورقة نشرت في مجلة قراءات إفريقية الالكترونية العدد 40 ابريل 2019, تقدم الورقة البحثية نظرة شاملة عن مشكلة الاندماج الوطني في القارة الإفريقية, حيث تؤكد الباحثة على الأبعاد التي أدت إلى مشكلة الاندماج الوطني, والتي أدت بشكل مباشر وغير مباشر إلى عدم الاستقرار في القارة الأفريقية, وانطلقت من فرضية أن التعدد الإثني والهوياتي يعتبر تحدياً للدولة الأفريقية لتشكيل الاندماج الوطني, مما استوجب من الدولة اتخاذ استراتيجيات تخلق هوية جامعة ضمن الإطار التعددي لتحقيق الاندماج الوطني, وتناولت الباحثة في هذه الدراسة أسباب فشل الدولة الوطنية في تحقيق الاندماج الوطني.
- ورقة بحثية بعنوان: الصراع الدولي: دراسة حالتي رواندا وبوروندي, **للباحثة هبة الله سمير حسن نور الدين**, جامعة الاسكندرية, 2020, حيث ترتكز هذه الورقة على حالة

الصراع العرقي في رواندا وبوروندي لتبين أهمية آثار الحروب الأهلية وما ترتب عليها من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية, وقد اعتمد الصراع العرقي في رواندا وبوروندي على استخدام عدة استراتيجيات لإدارة الصراع والوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف المتصارعة.

أما هذه الدراسة ستحاول التركيز على جوانب مختلفة, تعتبر مهمة في دراسة وتحليل مشكلة الاندماج الوطني في أفريقيا, من تأثير الاستعمار قديمًا وحديثًا, ومن حيث بناء الدولة في أفريقيا بعد الاستقلال, ومحافظة الأنظمة الحاكمة على أساليب وأدوات تقليدية للبقاء على سدة الحكم, وهشاشة النظم السياسية, وسوء التوزيع والمشاركة السياسية, الذي أفرز آثارًا سلبية واضحة. كالفقر، والمرض, والتخلف, والجهل, وتسييس الإثنيات والجماعات العرقية المختلفة ومن ثم ظهور وتأجيج واستمرار الصراعات والنزاعات وتحولها إلى حروب أهلية مزقت الدول الإفريقية، وعطلت خططها التنموية، وفتحت الباب على مصرعيه أمام الأطماع الخارجية كما حدث في حالتي الدراسة - دولتي أوغندا وليبيريا - وما نتج عن مشكلة الاندماج الوطني من مأسي ومشاكل لم تكن آثارها داخل حدود هذه الدول فقط بل تعدتها لتؤثر على دول الجوار.

8: مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة

على ضوء أهمية الاندماج الوطني على أجندة قضايا السياسة العالمية ومحاولة معرفة مدى تأثر المسار الديمقراطي الناشئ في الدول الأفريقية بالظاهرة تبلورت معنا مبررات اختيار الموضوع استناداً إلى الدوافع الآتية:

- تعتبر الدول الأفريقية الأكثر تميزاً بظاهرة التعددية والتنوع الإثني والعرقي والقبلي والجهوي والديني والتي أدت إلى استفحال الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية فيها وضخامة عدد الضحايا مما أدى إلى تهميشها وتراجع دورها على الساحة العالمية.
- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة والتي تحتمل تدويل بعض النزاعات والحروب, مما دعا دول معينة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وفرض وجهات نظر حول الإصلاح السياسي والاقتصادي عليها.
- البعد الاستراتيجي للموضوع والذي يفتح الآفاق أمام بحوث في نفس المجال.

الفصل الأول

- **الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الاندماج الوطني**
- **المبحث الأول: ماهية الاندماج الوطني ومظاهره والمفاهيم التي لها علاقة بالاندماج الوطني**
- **المبحث الثاني: أبعاد وعوامل مشكلة الاندماج الوطني وأساليب التعامل مع المشكلة.**

المبحث الأول: ماهية الاندماج الوطني ومظاهره والمفاهيم ذات العلاقة بالاندماج

يزدحم حقل العلوم السياسية بالعديد من المصطلحات الدالة على الظواهر المكونة لهذا الحقل، إذ يشيع استخدامها بين الدارسين والباحثين عند تناولهم لظاهرة معينة لكن المشكلة لا تتمثل في كثافة المصطلحات بل تتعداها إلى الخلط بينها واستعمالها على أنها شيء واحد. هذا ما يؤدي إلى حالة من التعقيد والتضليل أثناء محاولة فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة.

وعليه قبل دراسة الظواهر يجب البدء بتحديد المصطلحات التابعة لها والتفريق بينها إذا استلزم الأمر بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى استخدام مصطلحات في غير مكانها. فما هي أهم المصطلحات المستخدمة عند تناول موضوع الاندماج الوطني؟ وهل هناك تداخل فيما بينها؟.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج وشروطه

يعاني مفهوم الاندماج الوطني شأنه شأن الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية, من عدم وجود تعريف واحد محدد ومتفق عليه, إذ تبرز الأدبيات المتوفرة اختلاف وتباين التعريفات التي تناولت هذا المفهوم. ويعزو البعض حالة عدم الاتفاق هذه, إلى اختلاف المجتمعات من جهة, وتباين طبيعة مشكلات الاندماج الوطني من مجتمع لآخر من جهة أخرى. إن هذا التداخل والتشعب يملي على الباحثة أن تحدد المقصود بهذا المفهوم, واستخداماته المختلفة, ثم نعرج على شروطه.

أولاً: مفهوم الاندماج الوطني

يتكون مفهوم الاندماج الوطني من جزئين: الأول الاندماج "Integration", ويقال دمج الأمر يدمج دمُوجاً (Integrate), وتدامجوا على الشيء: اجتمعوا[1]. ورد في لسان العرب لابن منظور فعلُ "دَمَجَ يدمُج دمُوجاً", بمعنى "دخل في الشيء واستحكم فيه" فيقال مثلاً "اندمج الشيء وادّمج" أي "دخل في الشيء واستحكم فيه"[2]؛ أي الذي يدفع أو يسبب في اندماج الأفراد أو الجماعات كلياً أو جزئياً في المجتمع الأكبر.

وقد استخدم هذا المصطلح, العديد من الباحثين العرب؛ بمعنى التكامل، أما الجزء الثاني فهو وطني "National" من وطن؛ أي المكان الذي يقيم فيه الفرد, فيقال استوطن البلدة أي

---

(1) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور, لسان اللسان ـ تهذيب لسان العرب, دار الكتب العلمية, بيروت, 1993, ص 419.

(2) ابن منظور الإفريقي, لسان العرب, ج2, دار صادر, بيروت, 1994, ص 233.

اتخذها وطناً, والوطن هنا: منزل إقامة الإنسان, سواء ولد فيه أم لم يولد[1]؛ فعلاوة على التحديد اللغوي لفعل "دمج", تُرجع معاجم العلوم الاجتماعية الأصل "الاتيمولوجي" Etymologique لمصطلح اندماج إلى اللغة اللاتينية القديمة؛ أي Integrare, في اشارة إلى العمل أو التأثير الناجمين عن عملية الدمج أو الاندماج. وإذا كان المقصود بالإندماج لغةً: "الاستحكام" و "الاستواء", وإلى حد ما "التقويم", فهو يعني اجتماعياً النشاط الذي يرومُ تكوين مجموع أو كل أو تكملة كلٍ بعناصر ناقصة, وهو ما ينطبق على الأشياء, كما يسري على المجموعات البشرية, والأشخاص الاعتبارية مثل الدول.

أما سيسيولوجيا, فيقصد بالاندماج "السيرورة الإثنولوجية التي تُمكّن شخصاً أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحوّل إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع, عبر تبنّي قيم نظامها الاجتماعي وقواعده". لذلك يستلزم الاندماج شرطين هما: إرادة الإنسان وسعيهُ الشخصي للاندماج والتكيّف, أي التعبير الطوعي عن اندماجيّته. ثم القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص وتمايزا تهم[2].

استخدم الاندماج في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى ما يلي:

- الجهود المبذولة من أجل إزالة الفوارق.
- إيجاد خصائص مشتركة بين الوحدات الفاعلة في إطار الوحدة الكلية.

ويشير معجم مصطلحات التنمية إلى أن الاندماج هو "اندماج أشياء أو أشخاص معاً لتشكيل مجموعة واحدة أو كيان موحد"؛ فالتكامل الاجتماعي هو: "تنسيق بين مختلف الطبقات, والجماعات المختلفة السلالة, وغيرها من أنماط المجتمع"[3].

وتبعاً لذلك فإن عملية الاندماج هي: "العملية التي تسعى إلى ضم الأجزاء إلى كل, وتنظيمها والتنسيق فيما بينها للوصول إلى المشاركة الفعّالة في النظام السياسي"[4].

وعند ذاك يحتاج الاندماج إلى عنصرين يجب توفرهما, وهما: قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية, فالحكومات إذا شاءت لنفسها البقاء أن تتطور تطوراً ينزع بها إلى ضبط ممارسة السلطة و إلى توجيه تطبيقها الفعلي لصالح الجماعة, وإلى الحد من

---

(1) محمد فريد وجدي, دائرة المعارف القرن العشرين, دار المعرفة, بيروت, 1971, ص 64.

(2) محمد مالكي, الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, 2013.

(3) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها, سلسلة وثائق ودراسات التنمية, جامعة الدول العربية, ابريل 1983, ص 85.

(4) الصادق الأسود, علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1986, ص288.

غرائز السيطرة بالسلطة وبالكفاءة, والآخر توفر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموماً تشمل الولاء والإخلاص, والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية أو الضيقة[1].

على أن توفر هذين الشرطين يجب أن يكون مصحوباً بقابلية سلمية لأن أساس عملية الاندماج هي: عملية لا تستند إلى التلاحم القسري بقدر ما تستند إلى التلاحم الطوعي, لأن جهود المحافظة على المجتمع المندمج, أو الاتحاد السياسي بالقوة قد تؤدي إلى نشوب الحرب الواسعة النطاق إذ لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم, وهي إذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطني لمصلحتها فإنها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الانتماء الاثني أو اللغوي أو الديني للجماعات[2].

الاندماج: هو عملية اجتماعية تعنى بتكوين جماعة أكبر بالتحام جماعات فرعية أصغر, وتتضمن تلك العملية, وحدة الأعراف, والقوانين والنظم الإدارية التي توجه حركة الموارد والأشخاص والأفكار, وقد لا يتطلب الاندماج وجود معاملات كثيفة بين المناطق والسكان داخل الجماعة المندمجة, ولكنها تظل مع ذلك تؤكد وحدة الجماعة[3].

ويتضمن مفهوم الاندماج معاني التوحد والانصهار، وهى تناقض معاني العزلة والتهميش والصراع والانقسام والتناقض, وسواء أكان الاندماج بما يعنيه من حضور الذات الفاعلة الداخلية, وبما يعنيه من حضور الذات الفاعلة الخارجية, والمهم هو دلالة الانسجام الداخلي, وتجمع الأجزاء بعضها مع بعض بما يمثل كتلة موحدة نقول عنها أنها مندمجة[4].

أما الاندماج الوطني: المقصود به خلق فرص وحقوق متساوية لكل التركيبة الاجتماعية داخل كيان الدولة الواحدة, لتكون هذه المكونات الاجتماعية أكثر اندماجاً فيما بينها, وبالتالي يعلو الولاء القومي بينها على الولاء الإثني والقبلي, وتعني كلمة اندماج التكامل الطوعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة الواحدة, والاندماج الوطني مفهوم يسعى لإدارة التنوع والتعدد الثقافي, وتوجيه التباين الإثني والديني واللغوي القائم في المجتمع, ليسهم في بناء وحدة وطنية قائمة على التنوع. ويهدف الاندماج الوطني لتحقيق المساواة بين فئات المجتمع المختلفة في داخل الدولة الواحدة, عبر تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الآنية والمستقبلية, وعليه يحمل مفهوم الاندماج الوطني في طياته توجهات فكرية تحاول أن تجد حلاً للكثير من المشكلات الاجتماعية

---

(1) اندريه هوريو, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, ترجمة: علي مقلد و آخرون, ج1, الأهلية للنشر, بيروت, 1975,ص 79.

(2) مارسيل ميرل, سيسيولوجيا العلاقات الدولية, ترجمة: حسن نافعة, دار المستقبل العربي, القاهرة, 1986, ص 298.

(3) خيري عبد الرازق جاسم, مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر, بغداد,2011, ص 13.

(4) محمد نجيب بوطالب, سيسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2002, ص140.

والاقتصادية المعقدة, كالنزاعات والصراعات الإثنية, التي تهدد وحدة الدول, وتعمل على تعطيل قدرات الحكومات الوطنية من الإيفاء بمتطلبات شعوبها[1].

وفي الحديث عن تعريفات الاندماج الوطني تكاد تتفق على أنه: العملية التي من خلالها يتم تعزيز الولاء الوطني ليعلوا على كافة الولاءات الفرعية الأخرى في المجتمع, وهى عملية نقل الوعي و الولاء الخاص بالأفراد, من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية, إلى بؤرة أوسع نطاقاً تتعلق بالمجتمع الكلي.

مشكلة الاندماج الوطني حسب الأستاذ ابراهيم نصرالدين يرى أنها: تتصل بأزمة علاقات أفقية داخل المجتمعات حيث نجد أن أفراد المجتمع وجماعاته ليسوا على استعداد للتعامل سوياً كشركاء, حيث يختفي مفهوم الولاء الوطني أو يضعف, ويؤكد أن هذه المشكلة تنتج عن عجز النظام السياسي بشكل أدى إلى علوا الولاءات الفرعية دون الوطنية, على الولاء الوطني وهو ما يفسح المجال أمام تفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة, وبين هذه الجماعات والنظام السياسي ذو ولاءات فرعية تتسم بسمات وطبيعة اثنية أو ثقافية كاللغة والدين أو القومية أو العرق أو القبيلة وتفرعاتها[2].

ويعد مفهوم الاندماج الوطني أقرب ما يكون لقبول واسع من المواطنين على اختلاف توجهاتهم و مشاربهم لمشروعية الدولة, واقتناعهم التام بكل ما يمكنه أن يحقق فكرة المواطنة دستورياً كإطار سياسي اجتماعي واقتصادي, تستطيع الدولة من خلاله التخلص من مشكلة إتهام البعض بالولاءات المتعددة, والقناعات المتباينة, وحصرها في الولاء الكامل للوطن[3].

وتنظر الدكتورة إكرام بدرالدين إلى الاندماج الوطني, على أنه "عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي, وتخطي الولاءات الضعيفة وغرس الشعور بالولاء, والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية, وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن, والهوية الموحدة[4]. ووفقاً لهذا التعريف فإن عملية الاندماج الوطني قد تنصرف إلى الاندماج السياسي أي الرأسي دون الاهتمام بالاندماج الأفقي أو العلاقات الأفقية في المجتمع التي تعتبر محور عملية الاندماج.

---

(1) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج, أزمات الاندماج الوطني, https://www.sudaress.com/sudanile/40407

(2) سداد مولود سبع, البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (ايبي انموذجاً), مجلة دراسات دولية,2011, ع47, ص 131.

(3) فؤاد نصرالله, الاندماج الوطني والتحولات الراهنة, https://hrofy.com/index.php?show=news&action=article&id=39231

(4) إكرام بدرالدين, أزمة التكامل والتنمية, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, العدد58, القاهرة, 1981, ص 5.

الاندماج الوطني: هو مفهوم مركب ومتعدد الأوجه, حيث يعكس مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والدينية, والاقتصادية, فهو يعبر عن حالة اندماج كافة القوى والشرائح الاجتماعية, والعرقية, والقومية, واللغوية, والدينية والمذهبية, في كافة المناطق على مستوى الدولة داخل بنى وهياكل سلطات الدولة, وأجهزتها على تعددها, دون تجاهل أو إغفال لحقيقة تنوع الأفراد والجماعات في المجتمع. وتشير الأدبيات إلى خمسة شروط مرتبطة بتحقيق الاندماج الوطني:

- دمج المعايير والثقافات؛ وتشمل مشاركة القيم, وأساليب التعبير, وأنماط الحياة, واللغة المشتركة.
- تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
- تضييق الفجوة بين النخب والجماهير, والمناطق الحضرية والريفية, والمناطق الغنية والفقيرة, وغيرها من عناصر الاندماج الاجتماعي.
- حل الصراعات الناشئة دون استدعاء للعنف.
- مشاركة الخبرات المتبادلة بحيث يستطيع الأفراد اكتشاف ما مروا به من تجارب مهمة مشتركة.

ويختلف الاندماج الوطني عن الاجتماعي في أن الأخير يستهدف فقط الفئات التي تُعاني من الحرمان أو التهميش, وذلك بقصد تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في الوصول إلى الموارد والثروات. وهنا يشير البعض إلى أربعة أنواع رئيسية للاندماج الاجتماعي :Social Integration

1- الاندماج الثقافي Cultural Integration؛ ويقصد به الاتساق بين المعايير الثقافية.
2- الاندماج المعياري Normative Integration؛ ويقصد به الاتساق بين المعايير الثقافية وسلوك الأفراد.
3- الاندماج التواصلي Communicative Integration؛ ويقصد به مدى التواصل داخل النظام الاجتماعي.
4- الاندماج الوظيفي Functional Integration؛ ويعني مدى الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام في تقسيم العمل.

وبحسب تعريف الأمم المتحدة فإن الاندماج الاجتماعي هو: "العملية التي من خلالها تبذل الجهود لضمان فرص متساوية لكل فرد في المجتمع _ بغض النظر عن خلفيته..., هذه الجهود تتضمن سياسات وأفعال تضمن الحصول على الخدمات العامة بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التي تؤثر على حياتهم. فالاندماج الاجتماعي هو تعبير عن

التفاعل والمساهمة الايجابية للأقليات الإثنية في المجتمع, بحيث يشارك الجميع في الهوية الوطنية الجامعة مع الحفاظ على هويتهم الثقافية. وبذلك تعبر هويتهم الثقافية عن قيمة مضافة للثقافة السائدة وليس خضوعا لها[1].

ويتسم المجتمع بالاندماج عندما يكون لديه هوية وطنية مهيمنة على غالبية المواطنين تُمكنه من التوافق, ونبذ الخلافات, والتحكم في وسائل العنف. ويلاحظ أنه رغم اختلاف الدارسين حول مفهوم العنف, وما يعد عنفاً وما لا يعد ذلك, يمكننا القول أن العنف بمعناه الواسع يشير إلى كل أذى مقصود وغير محق يوقعه إنسان على إنسان آخر, سواء وقع هذا الأذى على حياة الآخر, أو حريته, أو كرامته, أو أملاكه, وسواء تم ذلك من خلال الفعل أو القول أو الكتابة[2].

وبصورة عامة يشمل العنف التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة المادية الذي يقتصر على السلوك اللفظي, والاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص وتخريب الممتلكات, كذلك ينظر إلى العنف بوصفه مجموعة الاختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية, والاقتصادية, والسياسية, للمجتمع التي تعكس غياب العدالة الاجتماعية, وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية, وعدم إشباع الحاجات الأساسية[3].

إن حدوث الحركات الاحتجاجية في مجتمع ما, هو مؤشر إلى وجود خلل في البناء الاجتماعي, وضعف في نسق التماسك والتكافل بين نظمه المختلفة مما يدفع إلى التمرد, والإعلان عن هذا التمرد إذا توفرت القيادة المؤثرة الملائمة للاضطلاع بمثل هذا العمل. فالحركات الاجتماعية صورة مخففة من الحركات الثورية الضارية, وإن كانت مثلها تبغي التغيير الواضح والهادف[4].

ويبدو واضحاً أن اختلال التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع يؤدي إلى ظهور مؤشرات للمطالب المجتمعية مُعبر عنها بشكل أو بآخر وعلى النحو الآتي:

- يبدأ التفكير بالتمايز, والوعي به عندما تعمل الدولة باتجاه مضاد للهويّات المكونة للتركيبة المجتمعية.

---

(1) رابح زغوني, تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الاثنيات في افريقيا, الجزائر, مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية, ع 3, 2020, ص 125.

(2) رضوى عمار, التعليم والمواطنة والاندماج الوطني, مركز العقد الاجتماعي, القاهرة, 2014, ص 10- 11.

(3) سهيل مقدم, من أجل استراتيجية فعّالة في مواجهة العنف الاجتماعي, القاهرة, مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية, العدد الثامن, يونيو 2012, ص 377- 378.

(4) أحمد أبوزيد, الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل, مجلة العربي, العدد593, الكويت, ابريل 2008, ص30.

- ضعف الدولة, واحتكار النظام السياسي للعملية السياسية والإنتاجية, وإقصاء, وتهميش المكونات المجتمعية, ويعبر ذلك عن عجز النظام السياسي في إدارة التنوع.
- ضعف الروابط الجامعة بين مكونات المجتمع, وتغيب عناصر المواطنة, ويكون الربط قسرياً على أساس القوة.
- المنطق الدولي, بما يحمله من متغيرات مؤثرة في الدولة, ونظامها السياسي لصالح الجماعات العرقية.

بذلت الحكومات الديمقراطية الحديثة جهداً في مسار بناء شكل وطني معين, واستدعى تأسيس الاستقلال السياسي على بناء كيان سياسي منظم على أساس الإرادة العامة والمشتركة التي لا تسمح فقط بإعادة تعريف مصطلحات المواطنة, وذلك بافتراض أن الإذعان للقانون في حد ذاته انعتاق وتحرير, ولكن في الوقت نفسه, بتشجيع اختيار مبدأ الانسجام الاجتماعي, والسياسي, وذلك أن السبيل إلى بناء وحدة الكيان السياسي هو إلى حد ما نفسه الذي يؤدي إلى وحدة الكيان الاجتماعي, بل يفرضان معاً كشرطين لتحقيق المواطنة الديمقراطية, وبما أن نموذج التعدد الثقافي يفضي إلى إرساء تصورات, وممارسات مرتبطة بالمواطنة, فإنه يوازي بدقة تغيرات الأنموذج الذي ينبغي الإحاطة بمعناه, وحيزه, ومخاطره[1]. وبموجب ذلك يجب أن تكون الحقوق السياسية شاملة للكثرة من المواطنين على الأقل دون إقصاء لأي جماعة أو أغلبية, أو حرمانها من امتلاك متطلبات ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها[2].

إن الإقرار بحقوق الملكية والحقوق المدنية والسياسية والتزام سياسي واجتماعي لضمان هذه الحقوق و حمايتها وصيانتها على الدوام. وإن الإقرار بمثل هذه الحقوق والتزام المجتمع بتمكين الأفراد فيها يُعد من أولويات الاندماج الاجتماعي, ومن ضرورات ومقتضيات التلاحم والانخراط في الجماعة وهو العامل الأكثر تأثيراً في خلق ولاءات الناس للمجتمع وتأمين انسجامهم معه ولأن في غياب هذا الحق الأساس لا يجد المحروم معه شيئاً يشده إلى المجتمع ولا يشعر بأنه يفقد شيئاً إذا ما شذّ عن قوانين المجتمع لأنه لا يملك شيئاً أصلاً حتى يفقده.

---

(1) باتريك سافيدان, الدولة والتعدد الثقافي, ترجمة: المصطفى حسوني, دار طوبقال للنشر, الدار البيضاء, 2011, ص ص 5- 6.
(2) علي خليفة الكواري, نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2008, ص 112.

إن الإقرار الاجتماعي بحقوق الملكية للأفراد ولوسائل اشباع الحاجات الأساسية تحديداً يعد شرطاً أساسياً لمطالبة الأفراد بأداء التزاماتهم تجاه المجتمع, وفيما عدا ذلك فإن الأمر يفقد مبرراته القانونية والمنطقية[1].

وفي المقابل يوجد مصطلح آخر هو الاندماج الإقليمي "Regional Integration" الذي يترجمه البعض على أنه التكامل الإقليمي, ويتجلى أوجه الاختلاف بين هذين المصطلحين في مستوى حدود كل منهما, فبينما لا تتجاوز حدود الاندماج الوطني الوحدة السياسية أي مستوى "الدولة", فإن حدود الاندماج الإقليمي, يتحدى إطار الدولة, بمعنى أنه يشمل عدة وحدات سياسية أي مجموعة من الدول, أي المستوى الإقليمي وفي الغالب ما تحتفظ كل وحدة من هذه الوحدات, أو الدول بنوع من الاستقلال والخصوصية, وبذلك ينصرف هذا النوع من الاندماج إلى تحقيق شكل من أشكال التعاون الاقتصادي, ابتداءً من منطقة التجارة الحرة إلى توحيد التعريفة الجمركية إلى بناء السوق المشتركة[2].

ومما سبق يتضح أن مفهوم الاندماج بوجه عام, يتصل بتفاعل واندماج الجماعات والأمم لتشكل كل واحد, وبذلك فإن هذه العملية تتصل بتفاعل الجماعات ببعضها البعض أفقياً؛ ثقافياً أم لغوياً داخل إطار الدولة الواحدة ومدى تأثير ذلك على النظام السياسي للوحدة السياسية[3].

المطلب الثاني: المفاهيم ذات العلاقة بالاندماج الوطني

أولاً: بناء الأمة

تعرف موسوعة السياسة الأمة, بأنها مجموعة بشرية, تكوّن تآلفها وتجانسها القومي عبر مراحل تاريخية تحققت خلالها لغة مشتركة, مما يؤدي إلى إحساس بشخصية قومية وتطلعات ومصالح قومية موحدة ومستقلة[4].

كما تعرف الموسوعة العربية العالمية الأمة بأنها "مجموعة بشرية كبيرة توحدها عوامل مشتركة مثل الدين واللغة, والتاريخ, والتراث, والثقافة المشتركة, وكثيراً ما يشعر الناس بولاء كبير لأمتهم ويعتزون بمميزاتها القومية"[5].

---

(1) علي عبدالحميد سعيد, التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية, في مجموعة باحثين, دراسات في التنمية البشرية المستدامة, بيت الحكمة, بغداد, 2000, ص172.

(2) ابراهيم احمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الاقليمي في أفريقيا, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 2005, ص53.

(3) انتوني هـ. بيرش, القومية والتكامل الوطني, ط 1, دار روتيلدج, لندن, 1989, ص 36.

(4) عبدالوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ط 3, المؤسسة العربية, بيروت, 1990, ص 305.

(5) الموسوعة العربية العالمية, مؤسسة أعمال الموسوعة, ط 2, الرياض, 1990, ص 693.

ويعرف أحد الباحثين الأمة على أنها "مجموعة من الأفراد تجمعهم ثقافة واحدة ويشعرون بوجود رابطة خاصة تعمل على تقوية وتعزيز التماسك فيما بينهم". ويعرفها باحث آخر على أنها "ظاهرة اجتماعية تشترك في مركب من سمات الجماعة (دين, عرق, لغة, تاريخ مشترك, وثقافة), بصرف النظر عن وجود تلك الجماعة في إقليم واحد, أو توزيعها في أقاليم مختلفة"[1].

ومما سبق يتبين اختلاف الباحثين حول تحديد أبرز العناصر المكونة للأمة وأهمها, فحين يؤكد البعض على أهمية الأصل المشترك في تحديد الأمة, ذهب البعض الآخر على اعتماد الثقافة بما تحوي من لغة وعادات وتقاليد, كأساس لتعريفها, ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد, فبينما ركز البعض على أهمية التاريخ المشترك, يؤكد البعض الآخر على أهمية البعد الديني كأساس في تكوين الأمة[2].

أما مفهوم "بناء الأمة" فإنه من المفاهيم المثيرة للجدل, لارتباطه وتشابكه مع الكثير من المفاهيم الأخرى مثل القومية والإثنية والدولة, الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان الجزم بوجود تعريف واحد محدد ومتفق عليه, ويعرف أحد الباحثين عملية بناء الأمة على أنها "خلق ولاء أسمى لجميع الأفراد في المجتمع يتجه صوب الدولة القومية, فتنصهر في بوتقته جميع الولاءات الفرعية الأولية الموجودة في المجتمع"[3].

وفي نفس الاتجاه، فإن عملية بناء الأمة تشير إلى ذلك الجهد الرامي والمركز على خلق أو نقل الشعور بالانتماء والولاء للقبيلة والعشيرة إلى الولاء والانتماء للدولة "الحديثة". ويكون ذلك من خلال توفر هذه الأخيرة على القدرة التكاملية والاندماجية والتي تتمثل في تحقيق انصهار المواطنين بهدف خلق رباط قومي بينهم وهو ما يعرف بالهوية القومية التي تعتبر جوهر هذه العملية لتحقيق الولاء للدولة "الوطن"، ويكون ذلك من خلال نظام التعليم الجماهيري وأدوات التنشئة السياسية والثقافة السياسية التي تكرس مفهوم المواطنة[4].

مصطلح بناء الأمة يتمحور حول مفهوم التجانس الاجتماعي ضمن حدود إقليمية محددة, وعلى الرغم من إمكانية تخيُل أن عملية التجانس الاجتماعي هذه يمكن أن تتم تحت الضغط وفرض واقع معين من الناحية النظرية, إلا أن بناء الدولة يسير بنحو أفضل من خلال القواسم المشتركة, وحاجة المجتمعات إلى التوحد. وإذا بحثنا عن قواسم مشتركة مرتبطة بطبيعة بناء

---

(1) محمد عاشور مهدي, التعددية الإثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب أفريقيا, اطروحة دكتوراه, مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية, جامعة القاهرة,2001, ص20.

(2) محمد عاشور مهدي, المرجع السابق, ص 19

(3) حمدي عبد الرحمن حسن, العسكريون والحكم في افريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية, مركز دراسات المستقبل الأفريقي, القاهرة, 1996, ص 104.

(4) محمد لبوخ, عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم الأبعاد والمرتكزات, مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية, الجزائر, العدد (2), 2013, ص 4.

الأمة, فسنجدها في بنيتها الاجتماعية والسياسية. ويعد بناء الأمة عملية اجتماعية لا يمكن تشكيلها من الخارج, حيث تحتاج إلى إعدادها من الداخل. أما إذا كانت عملية البناء بمساعدة من الخارج فلن تؤدي إلا إلى تعطيل تشكيل الوجود الاجتماعي السياسي, والاقتصادي. ويجب أن توجد الدولة قبل بناء الأمة, وعلى الرغم من أن الاثنين قد استخدما بنحوٍ مشابه, إلا أنهما متميزان جداً في مفهوميهما, وإن كان الرابط بينهما وثيقاً. وهناك أربعة عناصر أساسية لأنموذج بناء الأمة, وهي:

- حكم ذاتي حقيقي (تتخذ الأمم الأولى قرارات تخصيص الموارد, وتمويل المشاريع, واستراتيجية التنمية).
- إقامة مؤسسات حكم فعالة (آليات غير مسيسة لتسوية المنازعات, ومحاربة الفساد).
- المواءمة الثقافية (إضفاء الشرعية على مؤسسات الأمم الأولى في نظر مواطنيها).
- الحاجة إلى التوجيه الاستراتيجي (التخطيط على المدى البعيد)[1].

إن أحد أسباب الصعوبات في ما يعده الكثيرون دولاً فاشلة يكمن في أن بعض الشعوب التي تم دمجها– قد فككها الاستعمار الأوروبي– في حين تم دمج شعوب أخرى كانت منفصلة في السابق في دول جديدة لا تستند إلى هويات مشتركة. ففي أفريقيا بنحو خاص, لم تأخذ الحدود السياسية الجديدة في الحسبان الهويات الوطنية في تأسيس الدول الجديدة؛ أما في أوروبا, فقد سبق بناء الأمة تأريخياً الدولة, في حين حدث العكس في دول ما بعد الاستعمار, وتسببت تبعات الاستعمار في بروز الحاجة إلى بناء الأمة[2].

وخلال حقبة الستينات من القرن الماضي حضت عملية بناء الأمة باهتمام كبير, لارتباطها بموجة التحرر من الاستعمار في أفريقيا وبعض بلدان العالم الثالث, ثم أنتقل إلى مناطق أخرى من العالم مثل فيتنام إبان الحرب الفيتنامية, ولكن مع انحسار نفوذ الولايات المتحدة في مناطق الهند _الصينية أصبح الاهتمام بهذا المفهوم, يتناقص تدريجياً سياسياً وأكاديمياً. ولكن مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق ودول المنظومة الاشتراكية التي نتج عنها قيام دول جديدة على أنقاض دول كانت قائمة لعقود عديدة, حينها طبق هذا المفهوم على العديد من الدول مثل هايتي, وفلسطين, والصومال, والبوسنة, وكوسوفو, وأفغانستان, وجنوب أفريقيا وغيرها.

ترتبط عملية بناء الأمة بخطوتين أساسيتين تتمثل الأولى, في الإجراءات التي من شأنها تسريع عملية الاندماج الوطني, وذلك من خلال تنمية وتعزيز الشعور, والاعتزاز بالهوية؛ أما

---

[1] كاثرين شكدام, بناء الأمة وسياسة بناء الدولة: المثال الفرنسي ومحدداته, ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2018, http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/04/9897654321234.pdf, ص ص 4- 6.

[2] المرجع السابق, ص 7.

الثانية, فإنها تتمثل في ردود الأفعال التي تتخذها الحكومات بهدف التخفيف من الآثار السلبية للانقسامات الإثنية والثقافية والدينية في المجتمع, ولعل من أبرز ذلك, محاولة خلق رموز للهوية الوطنية من علم, ونشيد وطني, وزي رسمي. وتهدف عملية بناء الأمة إلى تحقيق:

- هوية مشتركة, ويتطلب ذلك وجود إيديولوجية لإضفاء الشرعية على وجود الجماعة.
- مجتمع مندمج, ويتطلب ذلك بعض الشروط الموضوعية مثل تعزيز نظام المواصلات والاتصالات, والتبادل الاقتصادي, والتفاعل السلمي بين الجماعات في المجتمع.
- تفعيل أجهزة الدولة, فبناء الأمة لا يعني اندماج المجتمع فقط ولكن تعني أيضاً بناء الدولة القومية, كما يجب أن تتوافق هذه العملية مع العمليتين السابقتين, بما يؤدي إلى بناء الهوية والاندماج الاجتماعي.

فالدولة في الغالب تعتبر فاعل ووسيلة, وهي أيضاً المشكلة وجزء من الحل في آن واحد. فبنيان الدولة المرتبط أساساً بأجزاء أخرى من المجتمع, تعتبر مركز بناء الأمة, إذ يمكنها أن تساهم في تنظيم وتحديث العمليات المجتمعية للاندماج, وأن تصبح أداة لسيطرة النخبة على باقي فئات المجتمع. كما أن وجود نخب متنافسة, يساهم بدوره في زيادة حدة الانقسامات في المجتمع, فالدولة في المجتمعات غير المتجانسة, يمكن أن تكون العامل الرئيسي والعامل الحاسم في عملية بناء الأمة[1].

كما أن عملية بناء الأمة, تهتم بدمج الثقافات الفرعية في الثقافة الكلية في المجتمع, فالأمة قد يكون لها حكومة مشتركة في الحاضر, ولكن فكرة قيام حكومة يتطلع الأفراد إلى تحقيقها في المستقبل, تعتبر فكرة كافية لخلق شعور قومي لدى الأفراد. وقد طرحت نظرية أمة واحدة ودولة واحدة أي تطابق الأمة والدولة, ولكن رغم ذلك لا يمكن تأييد هذا الطرح, فالدولة هي شعب منظم تنظيماً ثانوياً داخل إقليم محدد, بمعنى أن تتوفر فيها عناصر الشعب, والإقليم, وحكومة ذات سلطة قادرة على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع, في حين أن الأمة هي مجموعة من الأفراد مترابطين مع بعضهم البعض ارتباطاً سيكولوجياً, وينطلقون للعيش سوياً في الحاضر والمستقبل[2].

ثانيًا: بناء الدولة

---

[1] انتوني هـ. بيرش, مرجع سبق ذكره, ص 400.

[2] علي محمد شمبش, مبادئ العلوم السياسية, المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان, طرابلس, 1982, ص ص 33- 36.

تعرف الموسوعة السياسية الميسّرة بناء الدولة: كونها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانباً.

كما تشير عملية بناء الدولة، على أنها "عملية هادفة لتطوير قدرات المؤسسات وشرعية الدولة فيما يتعلق بتفعيل العملية السياسية في التفاوض على مبادلة المطالب بين الدولة و مختلف الفعاليات الاجتماعية بحيث تكون الشرعية النتيجة الرئيسية لفعالية هذه العملية مع مرور الوقت. على أن مفهوم الشرعية قد يكون متضمنا الهويات التاريخية والمؤسسات معاً إلى جانب القدرات, والموارد, والمؤسسات الشرعية، العملية السياسية الفعّالة القادرة على المرونة في الانتاج.

ويعرف حامد ربيع عملية بناء الدولة كونها "تشير إلى تعزيز القوة النسبية للدولة أو توسيع القدرة التنظيمية للدولة في مواجهة المجتمع"[1].

لقد تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصبّ اهتمامها في عملية بناء الدولة بما يخدم الدراسة، فيُعرّفها فرانسيس فوكوياما*بأنها: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها"[2]. وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل, وتكامل وولاء, والتزام, ومشاركة, وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي؛ على أنّ بناء الدولة: "هي عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".

أيضاً يشير التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 بأنّ هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلاً عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها. لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها تطلعات المواطنين من حقبة إلى أخرى. وهذا ما يبرز جلياً في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

---

(1) محمد لبوخ, مرجع سبق ذكره, ص 3.

* فرانسيس فوكوياما: هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي, مؤلف وأستاذ جامعي أمريكي, اشتهر بكتابه نهاية التاريخ.

(2) فرانسيس فوكوياما, بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين, ترجمة: مجاب الامام, العبيكان للنشر, الرياض, 2007, ص20.

وحسب معهد التنمية لما وراء البحار (Overseas Institute Development) عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة. وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى. وفي نفس السياق تُعرّف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها: "عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع". من هنا إذاً، يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية[1].

تتصل عملية بناء الدولة بمسألة بناء المؤسسات السياسية, من تشريعية وتنفيذية وقضائية أي السلطة المركزية التي بإمكانها التغلغل والنفاذ إلى كافة أرجاء المجتمع وأن تخضع كافة الجماعات في الدولة لسيادة هذه السلطة[2].

وتنصرف هذه العملية إلى وصف العلاقة بين الجماعات المختلفة في الدول والنظام السياسي, بمعنى تحقيق التفاعل والتلاحم بين النخبة أو النظام السياسي والجماهير[3]. وعليه فإن أزمة بناء الدولة تنشأ عادةً عندما يوجد عدد كبير من المواطنين, غير راضين أو غير مقتنعين أصلاً بحق السلطة الحاكمة في الحكم, ويتجسد ذلك في أزمة الشرعية بين المحكومين ومن بيدهم السلطة أو الهيئة الحاكمة, وأن الوضع الاندماجي يأخذ أحد الأشكال التالية[4]:

- اندماج سياسي كامل, ويتأتى عندما ينعدم أي دور للانتماءات الفرعية, للجماعات المكونة للدولة أي الوضع الذي لا يشعر فيه الأفراد بالتمييز في اختيار السياسيين, أو الترشيح للمناصب العامة, وأن سياسة الحكومة على جميع المستويات لا تتأثر في الغالب بالانتماءات الإثنية والعلاقات الثقافية.
- اندماج سياسي يقوم على أساس نوع من المهادنة, حيث يدرك الأفراد أهمية الانتماءات الإثنية والثقافية, إلا أن أعضاء الجماعات لا يشعرون بالتمييز في المعاملة, كما أن الأحزاب التي تقوم على هذا الأساس تضع في اعتبارها التركيبة الإثنية للمجتمع وأهميتها في اختيار مرشحيها للانتخابات.
- أما النمط الثالث فهو الوضع الذي تكون فيه الجماعات الإثنية والثقافية متصارعة, كما أن سياسات الحكومة تكون في الغالب متميزة, وفي صالح الجماعة المسيطرة وحدها,

---

(1) محمد آمين بن جيلالي, بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2016, ص 4.

(2) حمدي عبدالرحمن حسن, العسكريون والحكم في أفريقيا, مرجع سبق ذكره, ص 103

(3) عبدالسلام ابراهيم بغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1993, ص 64

(4) ابراهيم أحمد نصر الدين, الاندماج الوطني في أفريقيا: نموذج نيجيريا, مرجع سبق ذكره, ص 90.

وهذا الوضع هو السائد في أغلب الدول الأفريقية خلا الفترة التي نالت فيها هذه الدول الاستقلال, حيث عرف بعضها نوعاً من الديمقراطية وإن كان ذلك بصورة محدودة.

- النمط الرابع وهو يعبر عن عدم وجود اندماج سياسي, الوضع الذي يتم فيه استبعاد بعض الجماعات من جميع أشكال ممارسة السلطة, وأن يتم التعامل مع هذه الجماعات على أساس علاقة (السيد/ التابع), ولا ينطبق هذا الوضع إلا على السود في جمهورية جنوب أفريقيا أبان حكم التفرقة والتمييز العنصري, والهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ثالثاً: القومية

قبل الخوض في التعريف بمفهوم القومية, تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد تعددت واختلفت تعريفاته لتعدد واختلاف الباحثين والمحللين المهتمين بهذا المفهوم.

القومية لغةً: كلمة قومية مشتقة من القوم, والقوم في اللغة العربية هم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها, وقوم الرجل أقاربه, والقومية هي النهضة يقال قاموا قومة واحدة. والمتمعن في هذا المعنى اللغوي يستنتج أن هناك سمتين تميزان هذا المعنى, السمة الأولى: هي ارتباط القوم بمكان الإقامة, والسمة الثانية: هي ارتباط القومية بالقيام بالفعل والحركة من أجل تحقيق هدف معين[2].

عرفت الموسوعة البريطانية القومية بأنها: "حالة عقلية يكون فيها الولاء الأسمى للفرد واجباً للدولة القومية"[3].

جاء في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية أن كلمة Nation مشتقة من اللفظ اللاتيني Nasci ومعناه يولد، وتشير كلمة Nation إلى مجموعة من الناس ولدوا في مكان واحد، واستخدمت قديماً في الجامعات الأوروبية للإشارة إلى مجموعة من الطلاب قدموا من إقليم واحد أو دولة واحدة. وفي العصور الوسطى المسيحية أطلق اللفظ على كل الجماعات التي تدين بغير اليهودية والمسيحية حيث قام التمييز بين اليهود والمسيحيين من جهة The، Nation أو الغرباء Foreigners من جهة أخرى، أما الاستخدامات المعاصرة كما جاء في الموسوعة المذكورة، فإن كلمة Nation تعني مجموعة بشرية ترتبط فيما بينها بروابط تجعل ولاء أعضائها لجماعتهم، أقوى من الولاء لأي جماعة أخرى سواها، وأن العاطفة التي ترتبط

---

(1) أحمد الزروق محمد الرشيد, مشكلة الاندماج في افريقيا, المكتب العربي للمعارف, القاهرة, 2015, ص ص 29 30.
(2) عبدالسلام ابراهيم البغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 157.
(3) معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي, بيروت، ط (1), 1988, ص1082.

بين أعضاء هذه الجماعة تجعلهم راغبين في التعاون والخضوع لحكومة واحدة تمثلهم وتعبر عنهم[1].

في اللغة الإنجليزية كلمة قومية Nationalism مشتقة من كلمة أمة Nation وهي مشتقة من الفعل اللاتيني Naxi الذي يقصد به مجموعة من البشر المولدون في رقعة جغرافية معينة من الأرض[2].

القومية اصطلاحا: القومية هي تجمع أمة من الناس و ارتباط بعضهم ببعض هدفاً وسلوكاً وغاية إما لانتمائهم إلى لغة واحدة كما يرى القوميون الألمان، وإما لانضوائهم في عيشة مشتركة كما يرى القوميون الفرنسيون، أو لغير ذلك من أمور سياسية واقتصادية كالاشتراك في المعيشة الاقتصادية كما يرى الماركسيون، أو الاشتراك في التاريخ واللغة في البلد الواحد كما يرى كثير من دعاة القومية العربية.

تعني القومية بمفهومها العام صلة تربط بين أفراد جماعة أو مجتمع معين، بحيث يكون لدى هؤلاء ميل وشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، تتميز بخصائص تدفع بهم إلى الرغبة في التضامن والترابط من أجل تحقيق أهداف مشتركة، في ظل إحساس عام بوحدة المصير[3].

يعرف الإيطالي مانشيني Mancini القومية بأنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات، واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي[4].

هناك من يقول أن للقومية مفهومين، أحدهما اجتماعي والآخر سياسي, المفهوم الاجتماعي: اعتبار القومية رابطة تربط الفرد ككائن اجتماعي بكيان يتحد أفراده في التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة. (هذا الكائن الاجتماعي هو الامة), أما بالنسبة للمفهوم السياسي: القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي، وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في تنظيم وحدة سياسية مستقلة عن غيرها[1].

---

(1) مريم شوحة, حسينة زعرور, الدولة القومية بين ادارة التعددية الإثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الافريقي: دراسة حالة اثيوبيا, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, 2018, ص 14.

(2) نفس المرجع السابق, ص 15.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط4, 1985, ص 97.

(4) ساطع الحصري، ماهي القومية، دار العلم للملايين، بيروت, 1963، ص40.

(1) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ط (2), 1998, ص97.

القومية هي: مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً مما يحقق لها شخصيتها القومية[2].

من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها سابقا نستخلص بأن:

القومية شعور متبادل بين أفراد تجمع بينهم خصائص عديدة كاللغة، التقاليد، الثقافة، تجعلهم يميلون إلى الانتماء لجماعة حضارية معينة ويكنون لها الولاء لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل الإحساس بوحدة المصير المشترك.

ويعني مفهوم القومية, التطابق بين الدولة وخصائص المجتمع الموضوعية, والمعنوية, والثقافية, والاجتماعية. وفي هذا الشأن يرى إرنست غلنر* أن القومية تعتبر أحد نتائج التحديث, حيث تتطلب المجتمعات الصناعية الحديثة (الدول), ثقافة واحدة مشتركة لجميع المواطنين. وينظر غلنر إلى القومية على أنها "أساس مبدأ سياسي, والذي يقرر بالضرورة, تطابق الوحدة الوطنية والسياسية ... كما تستلزم القومية التطابق بين الحدود السياسية والحدود العرقية وعدم تقاطعهما, والقومية تتصل باعتناق هذا المبدأ, كما قد تكون تعبيراً عن هذا الشعور[3]. ورغم أهمية إسهامات غلنر إلا أنها لم تسلم من النقد لتجاهلها حالات القومية ما قبل الحديثة التي كانت قادرة على أداء وظائفها وأن تلعب عناصر أساسية في تفسير الظاهرة القومية. وفيما يخص أبعاد الظاهرة القومية يلاحظ أنه لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين على تحديد أبعادها أو حصر جميع مقوماتها, ويتجلى هذا في تباين التعريفات والشروح التي تناولت أبعاد هذه الظاهرة, فمنهم من أعطى المقوم اللغوي أهمية كبيرة, في تحديد مفهوم القومية. وهناك من أعطى البعد التاريخي, واللغوي دوراً هاماً في تكوين الجماعة القومية, على اعتبار أن جميع الجماعات القومية الصغيرة والكبيرة على السواء, تتميز بوجود إقليم محدد خاص بها, الأمر الذي يعني أن الجماعة القومية تتميز بارتباطها بشكل ثابت بإقليم محدد و واضح المعالم[4].

ويخلط البعض بين مفهوم القومية ومفهوم الإثنية, رغم الاختلاف الكبير بينهما في كون الأولى تتضمن وجود رابطة بين الجماعة المتماسكة ثقافياً, والدولة أو الحكومة, أما الثانية فإن

---

[2] مريم شوحة, مرجع سبق ذكره, ص 16.

* ارنست غلنر(1925 – 1995), هو فيلسوف بريطاني تشيكي وعالم إنسانيات واجتماع وفلسفة سياسية.

[3] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 31.

[4] عبدالسلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 158.

هذه الرابطة تجمع بين الجماعة والمجتمع. كما أن القومية تشير إلى المظاهر السياسية مع الجماعة المتماسكة ثقافياً, أما الإثنية فإنها تشير إلى المظاهر الاجتماعية للجماعة[1].

وفيما يخص العلاقة بين الأمة والقومية, فبينما تمثل الأولى كيان اجتماعي, فإن الثانية تعتبر حركة سياسية تهدف إلى تحقيق كيان سياسي خاص, كما أن فهم طبيعة العلاقة بين الأمة والقومية, يساعد على معرفة فهم أسباب اختلاف الحركات القومية, من وقت لآخر ومن مكان لآخر, وتباين أهمية عناصرهما عبر الزمان والمكان. كما يلاحظ أن طبيعة الهوية القومية في واقعها تعتبر نسبية وتاريخية, يسعى لتحقيقها أبناء القومية الواحدة, وبما أن الجماعة الإثنية تحمل كافة صفات الأمة وسماتها, فإن القومية تصبح أحد غايات و أدوات بعض الجماعات الإثنية, في تفاعلها مع الكيان السياسي الذي تخضع له تلك الجماعات[2].

رابعاً: الإثنية

الإثنية لغةً: لفظ الإثنية (Ethnicity) مشتقة من الكلمة اليونانية (Ethnos), والإثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة (polis cite). والإثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية، ونقصد كذلك بالإثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين[3].

وقد استخدمت كلمة إثنية لأول مرة في اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر وظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكرهون.

استمر استعمال المصطلح بلفظته الإغريقية إلى بداية القرن العشرين، حيث ترجم للألمانية إلى (das ethnikon) والإنجليزية (ethnic) والفرنسية (ethnie) أما الإسبانية والبرتغالية والإيطالية فاستعملوا كلمة (ethnia) بدلاً من (ethnos)، ويؤكد ورسلي أن كلمة (ethnicity) ليس لها مرادف في اللغة الإنجليزية وأصلها الإغريقي هو الأمة.

وفي اللغة العربية استعمل مصطلح الإثنية كمرادف مطابق لمفهوم العرقية بالرغم من أن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة، في حين تحتل الهوية والثقافة جوهر العلاقات الإثنية.

---

(1) أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 32.

(2) محمد عاشور مهدي, مرجع سبق ذكره, ص ص 20- 21.

(3) سمية بلعيد, النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً. رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2010, ص 14.

حيث يقول بانيكوس "panikos" أن الإثنية (Ethnicity) مشتقة من كلمة (Ethnos) التي تعني كلمة أمة، وأنه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تتشارك نفس الخصائص والتمركز الجغرافي، والزواج من أعضاء جماعاتهم وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل.

الإثنية اصطلاحا: تعريف قاموس اكسفورد: "الإثنية تضم القبيلة والأمة التي تمتلك ثقافة أو تقاليد ثقافية تميزها، ليهملا بذلك العامل الفيزيولوجي". كما يعرفها قاموس ويبستر بأنها: "السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما إزاء غيرها داخل المجتمع الواحد، وهذه السمة قد تكون اللغة، الثقافة، الدين". يعرفها قاموس علم الاجتماع، الصادر عن الهيئة المصرية عام 1979, بأنها: "جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر". هناك بعض التعاريف تركز على العامل الثقافي على غرار ويل موري Moore Will حيث يعرفها بأنها: "جماعة تمتاز بلغة وتاريخ ودين مشترك يميزها عن الآخرين أو تتميز من خلالهم"، في حين هناك بعض تعاريف أخرى تدمج ما بين العامل الثقافي والفيزيولوجي معاً على غرار أنتوني ريموند Richmond Anthony الذي يرى أنها: "تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة), أو ثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية). كما يعتبر فريدريك بارث* Barth Frederic أن الإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة أو ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. ولقد عرف عالم الاجتماع البريطاني انطوني سميث* Smith Anthony الإثنية بأنها: "مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامن, وهي تستند إلى المشاعر التي تربطها بمن يشتركون معها في ثقافة واحدة، وتحتاج إلى أسطورة تتعلق بمنبت واحد وتاريخ مشترك، وإحساس بالتضامن وارتباط بأرض معينة, فهي مسألة لماهي مع أناس يراهم المرء مماثلين له بالدرجة الأولى". كما نجد عند الأنثروبولوجيا الفرنسية الإثنية والقبيلة مرادفين، أما عند الإنجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، والإثنية حسب

* فردريك بارث, (1928 - 1916), من أهم أعلام الانثروبولوجيا المعاصرة, وجه اهتماماته النظرية نحو دراسة نماذج التنظيم الاجتماعي والانثروبولوجيا الاقتصادية والتغير الاجتماعي , له اسهامات نظرية متعلقة بالاثنيات والميكانزمات التي تحافظ على حدود الجماعات الاثنية المتنوعة, وهو أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا في جمعة بوسطن الأمريكية.

* انطوني سميث, (1939- 2016), عالم بريطاني متخصص في علم الاجتماع التاريخي, وأستاذ فخري متخصص في القومية والعرقية بكلية لندن للاقتصاد, درس الأدب الكلاسيكي والفلسفة في جامعة أكسفورد, والدكتوراه في علم الاجتماع من كلية لندن للاقتصاد. من مؤلفاته كتاب "الأسس الثقافية للأمم".

إريكسون Erikson* تعني تجمعًا ناتجًا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق، نظراً لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية مشتركة تجمعها[1].

ويتناول جورج قرم الإثنية بقوله: "الإثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد, أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات، وأهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين واللغة، لأنهما تكفلان تواصلاً أمثل بين أعضاء الإثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصرين نوعيين فعلاً ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى"[2].

أما شفيق الغبرة فقد أشار في إطار حديثه عن الصحوة الإثنية أنها: صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة بالإضافة إلى تحالفات وانقسامات, إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة "إثنية" بالمجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين والانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها ومؤثرة في سياسات وقرارات الحكومات ومجالات محددة, ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية[3].

ويجمع أمسال Amselle *على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية وهي اللغة، القيم، الإقليم, العادات, والوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر بأن الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري[4].

يرجع اختلاف الباحثين والدارسين حول إعطاء تعريف جامع للإثنية إلى عنصرين: العنصر الأول: اختلاف حول طبيعة الإثنية هل هي موحدة فعلاً أم لا تعد وأن تكون سيكولوجية؟ العنصر الثاني: اختلاف حول المعيار أو المعايير التي تقوم عليها الإثنية والتي ترجع إلى اعتبارين:

بناء الباحثين لتعاريفهم على حالات محدودة والتعميم على باقي الحالات: كالاعتماد على عامل الجنس، أو الدين، أو اللغة، وإهمال باقي العوامل الأخرى، وهذا ما يجعل التعريف ضيقاً، فعدم انسجام الظاهرة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بينهما، فقد نجد عامل

* اريك اريكسون, (1902- 1994),عالم نفس تطوري ومحلل نفسي دنماركي- ألماني – أمريكي, معروف بنظريته في التطور الاجتماعي للإنسان.

(1) - مريم شوحة , حسنية زعرور, مرجع سبق ذكره , ص ص 19- 20.

(2) أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره, ص 108 .

(3) شفيق الغبرة، الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية, العدد (3), 1988، ص 44.

* جان لوب أمسال, عالم أنثروبولوجيا وإنثولوجيا فرنسي , ولد عام 1942, وهو باحث حول موضوعات العرق والهوية والتهجين.

(4) سمية بلعيد, مرجع سبق ذكره, ص 14.

الدين أساسي في النزاع العرقي في إيرلاندا، والهند، وعامل الجنس في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا واللغة في إقليم الكيبيك بكندا ...إلخ.

وقد تتداخل هذه العوامل فمثلاً، نجد الدين واللغة في الهند، أو في قبرص أين تجتمع كل العوامل باستثناء العامل الفيزيولوجي. كما ينبع الاختلاف عن اعتبارات سياسية محضة[1].

لقد سبق لنا تقديم تعاريف تركز على عاملي الثقافة والدين مع إهمال العامل الفيزيولوجي في حين هناك تعاريف تجمع بين العاملين الثقافي والفيزيولوجي، فمن خلال التعاريف نستنتج: أن هناك معيارين أساسيان في تعريف الإثنية:

- المعيار الثقافي: الذي يضم اللغة، التاريخ، والعادات والتقاليد.
- المعيار الفيزيولوجي: الذي يضم الجنس، والأصل، ولون البشرة [2].

يجب أن تكون الإثنية واعية بالاختلاف كشرط لتشكيل وحدة، وقد يساعد التمييز العنصري كثيراً في ذلك, حيث يقول أحد الباحثين أن الإثنية: جماعة تشعر بالتمايز سواء فيزيولوجي أو ثقافي عن الجماعة أو الجماعات التي تعيش معها داخل المجتمع[3].

كما يعرفها موريس بأنها: "مجموعة محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه ويعتقد أفرادها أو يعتقد الآخرون أنهم يرتبطون بأواصر عرقية, أو وطنية, أو ثقافية مشتركة"[4].

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا إعطاء تعريف إجرائي للإثنية, الإثنية: هي تجمع بشري ذات وعي بخصائص فيسيولوجية (السلالة، الجنس، الأصل،...) وثقافية (الدين، اللغة، التاريخ،...) تجمعهم فيما بينهم تمييزهم عن باقي الجماعات الأخرى داخل الدولة فتعرف بها (الأنا) وتحدد من خلالها (الآخر).

أما التعددية الإثنية: هي وجود جماعات إثنية مختلفة ومتعددة ذات هويات اجتماعية وثقافية وبيولوجية متنوعة ولها نمط من العلاقات سواء سلمية أو صراعية فيما بينها داخل إقليم دولة واحدة.

الإثنية وإشكالية المفاهيم المتداخلة معها:

---

(1) أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص ص 76- 77.
(2) مريم شوحة, حسنية زعرور, مرجع سبق ذكره, ص ص 21- 22.
(3) أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 108.
(4) مريم شوحة, حسنية زعرور, مرجع سبق ذكره, ص 22.

تعددت بعض المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية وسنحاول هنا فك مكامن التداخل بين الإثنية و مصطلحات أخرى كالأقلية و القومية والعرق وغيرها عن طريق إعطاء تعاريف لهذه المصطلحات و استخلاص الفروق بينها و بين مصطلح الإثنية.

الإثنية والعرقية: يمكن القول أن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلا وتشابكاً، ويخلط البعض بين الجماعة الإثنية والجماعة العرقية؛ إذ يستخدم هذين المصطلحين في الغالب كمترادفين, ولذلك فإنه من المفيد التمييز بينهما وتوضيح الأثار السلبية الناجمة عن التعدد الإثني وعدم التجانس بين الجماعات التي تتكون منها الدولة, فأعضاء الجماعة العرقية يرتبطون مع بعضهم البعض في الأساس بروابط بيولوجية تميزهم عن غيرهم, ولكن في ذات الوقت يشتركون مع غيرهم من أعضاء الجماعات الأخرى المجاورة في روابط الدين, واللغة, والعادات والتقاليد[1].

ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه: "مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية مع فرضية امتلاكهم لموروثات جينية واحدة[2]. لذلك فإن معظم التعريفات الخاصة بمفهوم العرقية قريبة ومتداخلة مع مفهوم الإثنية، فمن قبل كان ماكس فيبر* ينظر للعرق والإثنية على أنها جانبين من نفس الشيء، فمقدمة فيبر حول الإثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر الإثنية والعرق منقسم مان عن بعضها البعض وهو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الإثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس, أما الإثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل.

ففي عام 1950م كان هناك بيان لليونيسكو حول المسألة العرقية الذي وقعه عدد من العلماء المشهورين دولياً، والذين اقترحوا أن الوطنية، الدين، الجغرافيا، اللغة لا تتفق بالضرورة مع المجموعات العرقية، والسمات الثقافية لكل مجموعة ليس لها صلة جينية بالسمات العرقية.

وفي عام 1982م أكد الإنثروبولوجيين الأمريكيين – تلخيصاً لأربعين عاما من البحث الاثنوغرافي – أن الفئات العرقية والإثنية هي علامات رمزية لطرق مختلفة، ويلاحظ حسب بيل أشكروفت وهيلين تفني, أن الفرق بين الإثنية والعرق كبير جداً, فالإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها

---

(1) إكرام عبد القادر بدرالدين, مرجع سبق ذكره, ص 6.

(2) علي الدين هلال، نيفين عبدالمنعم مسعد، معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة, 1996، ص 215.

* ماكس فيبر(1920- 1864), عالم ألماني في الاقتصاد والسياسة, وهو أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث , ودراسة الادارة العامة في مؤسسات الدولة, وهو من أتى بتعريف البيروقراطية, من مؤلفاته كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

أو يأخذها منها، أما العرقية فهي تنظر كطريقة لتأسيس التقسيم وتحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت.

وقد تطور المصطلح تطوراً كبيراً في القرن العشرين، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح ينطوي أساليب ومعايير تصنيف الكيانات البشرية، وتمتاز هويتها وفقا للخصائص العضوية, كأجناس أو سلالات وكذلك وفقا للخصائص الثقافية وطرائق المعيشة[1].

كما يعرفها دينكن ميشيل على أنه اصطلاح "يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة، تقررها العوامل الوراثية، لكنه في المقابل لا توجد عوامل وراثية محددة تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى".

وخلاصة القول أن ما يميز الإثنية عن العرقية أن هذه الأخيرة تعتمد على المميزات البيولوجية عكس الإثنية التي تعطي اهتماماً أكبر للغة, والتاريخ, والمعتقدات, والعادات, والتقاليد وكذا الشعور بالانتماء لنفس الجماعة.

كما أن جل التعريفات ذهبت إلى استبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية لتخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي لها، فالعرق ينضوي تحت كل ما له صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الإثنية التي تقوم على كل ما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد.

وقد نتج هذا الخلط في المفاهيم واعتبار المفهومين شيئاً واحداً، لذلك يجب إعطاء كل مفهوم مضمونه وتجنب الخلط والتدخلات الناجمة عن سوء الاستخدام من أجل وضع حد للتأويلات الضبابية[2].

الإثنية والأقلية: يختلف مفهوم الأقلية عن مفهوم الإثنية فبعض الباحثون اعتمدوا على المعيار العددي ومنهم من استخدم معيار الوضع السياسي والاجتماعي، ومنهم من جمع بينهما: أنصار المعيار العددي: يستند أنصار هذا الاتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية والذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعه. حسب قاموس ويبستر Webster فإنه يبين وبأسلوب المقارنة اللغوية، بأن الأقلية: "...إنّما هي الأصغر في العدد بين تجمعين أو مجموعتين اثنتين تشكّلان سوّياً وحدة كاملة أو كُلاًّ تامّاً، وطبقا لذلك فإن قاموس ويبستر عرّف الأقلية بأنها: "جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة

---

[1] محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ليبيا , ط (1), 2008, ص 13.

[2] سمية بلعيد, مرجع سبق ذكره, ص 16.

واحدة، أو أكثر من السمات ذات الخلفية، الإثنية كاللغة, والثقافة, والدين وينتج عن ذلك عادة معاملة تفصيلية لصالح الجماعة الأكبر، بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية أي قائمة على أساس التمييز..."[1].

كما تعرفها موسوعة لاروس بالقول: "أن يكون البعض في وضع أقلية، يعني أن يكون أقل أهمية من الناحية العددية بحيث لا يكون لهم إلا القليل من الأصوات". وهناك تعريف تقدم به ستانيسلاف تشيرنيتشو Stanislav Tchernitchenko الخبير الروسي في مجال الأقليات في عام 1996م الذي أدخل فيه بعض التغييرات وجاء في الأخير على الشكل الآتي: "الأقلية هي جماعة من الأشخاص مبدئياً يعيشون بصفة دائمة على أرض تابعة لدولة، وتكون هذه الجماعة أقل عدداً مقارنة بأغلبية المجتمع، بمعنى أنهم يمثلون أقل من نصف المجتمع، ويملكون خصائص وطنية, أو إثنية, أو دينية, أو لغوية إضافة إلى مميزات أخرى خاصة بهم كالعادات والثقافة، وما يميز هذه الجماعة هي إرادتها في الحفاظ على مكتسباتها وخصائصها، وهذا لا يعني أنه يسمح للدول التي تنتمي إليها هذه الأقليات أن تجردها من جنسيتها أو تحرمها من حقها في الإقامة الدائمة ..."[2]. يضيف هذا الاتجاه زيادة إلى العنصر العددي، ضرورة وجود الشعور بالانتماء لهذه المجموعة، وامتلاك نفس الخصائص التي تجمعهم.

وما يؤخذ عن هذا الاتجاه أنه ركز على الجانب العددي إلا أنه لم يقدم النسبة المحددة لكي يمكن تمييز جماعة أقلية عن غيرها لكن العنصر العددي يبقى مهم، وقد رأت نيفين عبدالمنعم مسعد أن المعيار العددي أو الكمي يؤدي إلى نتائج مضللة، كالتسليم بحتمية الشعور بالتمايز بين جماعات مختلفة الثقافات وتضخيم العدد في الصراع على السلطة.

أنصار الوضع السياسي والاجتماعي: في هذا الصدد يرى سعدالدين إبراهيم أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله.

أما السيد اسبيرون ايديى Eide Asbjorn المقرر الخاص للجنة الفرعية المكلفة بمكافحة التمييز وحماية الأقليات فقد عرفها بأنها: "مجموعة من الناس يُعرفون بمحددات عرقية أو وطنية، أو ثقافية, أو دينية[1]. كما يقول أيضا الدكتور وليم سليمان قلادة رائد دراسات المواطنة: "نحن لا نضع نصب أعيننا الأهمية الديمغرافية للأقليات بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار

---

(1) عبد السلام ابراهيم البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص80.

(2) مريم شوحة, حسنية زعرور, مرجع سبق ذكره, ص25.

(1) سالم برقوق، الأقليات المسلمة وآليات حمايتها، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 10، مارس 2010، ص 12 .

وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي"، وبالتالي ليست أقلية هي الأقل كمّاً, بل الأقل أهمية ومكانة، وإلا تم إلغاء العديد من الأقليات مثل الهوتو في بوروندي[2].

أنصار الدمج بين المعيارين: يوجد العديد من التعاريف منها ما جاء في إطار الأمم المتحدة ضمن مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري وحماية الأقليات عام 1966 اقترح المقرر الخاص للأمم المتحدة فرانسيسكو كابوتورتي Francesco Capotorti التعريف التالي: "الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، يتمتع أعضاؤها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية، على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعوراً بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم، وتقاليدهم ودينهم أو لغتهم".

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عدداً مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع أما عن الوضع السياسي والاجتماعي فيشير الكاتب السيد محمد جبر إلى أن الأقلية هي مجموعة مواطني الدولة تتميز عن الأغلبية الرعايا من حيث الجنس أو اللغة وغير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها[3].

ما يؤخذ على هذا التعريف أنه ربط الأقلية بعنصر الاضطهاد والقهر، غير أنه يوجد في الواقع أقليات حاكمة ومسيطرة، فهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها: التوتسي في بوروندي التي تستحوذ على مقاليد الحكم وتسيطر على أرقى المواقع الاجتماعية والعلمية على حساب الأغلبية من الهوتو التي تعاني الاضطهاد[4].

وعليه نخلص إلى أن كل أقلية هي إثنية، لكن لا تغدو كل إثنية أقلية نظراً لتلافي شرط العدد فهناك إثنيات قد تشكل الأغلبية من السكان في دولة معينة.

الإثنية والقومية: القومية حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية. يرى أنتوني سميث Smith Antony: أن جوهر مبدأ القومية يقوم على أساس المجموعة التالية من الافتراضات: العالم المقسم إلى أمم, الأمة هي مصدر كل القوة السياسية والاجتماعية، والولاء للأمة يفوق جميع الولاءات الأخرى والتي تعني شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه.

---

(2) دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي, دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان, 2003، ص 24

(3) السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية , 1990، ص 2.

(4) مريم شوحة, حسنية زعرور, مرجع سبق ذكره , ص 26.

هناك من يعرف القومية على أنها صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من إشراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص ويشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير[1].

وأخيراً نستخلص مما سبق أن القومية تشمل الأمة والعكس غير صحيح، أما الإثنية هي حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم.

الإثنية والقبيلة: إن القبيلة هي إحدى أشكال التنظيم الداخلي للعرقية خاصة في الدول النامية، فالقبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (بالزواج أو المصاهرة)[2].

على الرغم من أن رابطة الدم تعتبر هي الأساس، إلا أن ذلك لا يحول دون وجود أفراد لا يتميزون بهذه الميزات ضمن القبيلة ذلك أنه "لما تقتضي الظروف من الاستعاضة عن تلك بعلاقات التحالف والتعاضد والتعايش، وفي الاستجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب[3].

كخلاصة يمكن القول أن الإثنية تختلف عن العرق في كونها تتعلق بكل ما هو مكتسب من البيئة المحيطة للجماعة وعن الأقلية كونها لا تخضع للمعيار العددي باعتبار أن الكم في الإثنية لا يؤخذ في الحسابات، كما تصبح الإثنية أمة إذا جمعتها روابط ومعايير تشعرها بالانتماء، أما إذا تعدى شعورها بالانتماء إلى الرغبة في التجمع داخل كيان سياسي تصبح حركة قومية، أما القبيلة فهي حالة من حالات التنظيم الداخلي للعرقية.

وفي هذا الشأن يرى أحد الباحثين أن الإثنية هي عملية تشكيل وصياغة هوية الجماعة والتي يمكن تفسيرها بلغة القرابة, ولها جذور عميقة في التاريخ وترتبط بالسلطة السياسية, إذ تجد جذورها في سياسة "فرق تسد", بحيث يصبح استخدام الجماعات الإثنية, أحد أساليب الحكومات في السيطرة والحكم[1].

---

[1] عبد الحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر, 1994، ص 8.

[2] محمود أبو العينين، مرجع سبق ذكره , ص 16.

[3] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 304.

[1] محمد عاطف غيث, قاموس علم الاجتماع, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, 1979, ص 163.

وهناك من يربط بين الاختلال الوظيفي للإثنية والاندماج الوطني, وما ينطوي على ذلك من آثار مدمرة على الوحدة الوطنية للدولة, ويتمثل في ذلك أمرين: الأول, تميز الجماعات الإثنية بالخصوصية في توجهاتها والاتساع في تعهداتها, مما يقود إلى عزلة في أدوار هذه الجماعات, وعدم كفايتها وظيفياً كمدخلات في العملية السياسية, والنتيجة انتشار الوساطة والمحسوبية والفساد؛ الثاني: اتجاه هذه الجماعات, نحو النزعة الانفصالية, والتي تكون سبباً في الصراع على السلطة بين النخب الحاكمة أو ندرة الموارد, وهو ما سبب نشوب العديد من الحروب الأهلية وأحياناً الانفصالية.

ومن أجل تلافي الأثار المدمرة للاختلال الوظيفي للإثنية, فإن الكثير من الدول عادةً ما تلجأ إلى تبني نظام الحزب الواحد الذي يقوم على أساس وطني. ويلاحظ في هذا الصدد أن معظم الدول الأفريقية, حاولت أن تتبنى هذه السياسة, وذلك من خلال تبني نظام الحزب الواحد تحت مسميات متعددة, والتي غالباً ما برزت خلال فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار, واستطاع بعض هذه الأحزاب أن يصل إلى السلطة فيما بعد.

كما ترتبط مسألة الاختلال الوظيفي للإثنية, بما يعرف "بتسيس الإثنية" ويحدث ذلك غالباً عندما تدخل الجماعة الإثنية في صراع مع النخبة السياسية الحاكمة أو من بيدهم السلطة, حول العديد من القضايا, لعل أهمها مسألة استخدام الموارد المتاحة في الدولة وتوزيعها. وهنا تبرز الإثنية, كقوة دافعة نحو عدم الاستقرار, وعادة في اتجاه معاكس للاندماج الوطني, أو على الأقل إحداث اختلال وظيفي, في العناصر المكونة للدول.

إن الاختلال الوظيفي للاثنية هو نتيجة التناقض بين رغبة من بيدهم السلطة (الهيئة الحكومية) في خلق مجتمع مندمج يتميز بهوية وطنية واحدة يعلو فيها الولاء الوطني للدولة الولاءات الفرعية الأخرى من جهة, ونزعة ذات النظام في تعبئة الانقسامات بين الجماعات الإثنية المختلفة والتمييز بينها في المعاملة بما في ذلك التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع بهدف السيطرة على مقاليد الأمور ولو بطريقة تعسفية من جهة أخرى.

وهنا تبرز العلاقة بين الدولة والإثنية, التي تعكس دور الدولة في خلق وتعقيد المشكلة الإثنية, فبينما يرى بعض الباحثين, أن الدول تعمل في الغالب على إيجاد حلول للمشكلة الإثنية, فإن البعض الآخر يعتبر أن الدولة السبب الرئيسي في الصراع الإثني إذ تعمل على استخدامها ومحاربة جماعات بجماعات أخرى.

وبإيجاز فإن السياسة الإثنية, تعتبر من أهم أسباب الصراع والعنف في أفريقيا, والتي يعززها رغبة الجماعات الإثنية المختلفة, في ممارسة النفوذ والسيطرة, ومحاولة إخضاع الجماعات الأخرى بشتى الوسائل, كما أن أي محاولة لمقاومة هذه النزعة تقود بدورها إلى نشوب حالة من الصراع والعنف بل في بعض الأحيان إلى حرب أهلية. كما يجب التأكيد على أن التنوع الإثني, لا يمثل في حد ذاته مشكلة ما لم يقترن ذلك بعوامل أخرى تتمثل في الاختلافات العرقية, والتمييز الإثني والطائفي, والتعصب الديني, والاختلافات اللغوية, إضافة إلى تأثير القوى الخارجية في إذكاء روح العداء والشقاق بين أعضاء الجماعات المختلفة في المجتمع[1].

المطلب الثالث: مظاهر الاندماج الوطني

للاندماج الوطني مظاهر ايجابية تتجلى في سلوك المجتمعات المندمجة والتي تتسم بالديمقراطية, إن ما تحتاجه المجتمعات ذات الانقسامات الداخلية, هو نظام ديمقراطي يشدد على التوافق, بدلاً من التعارض ويقوم على الاحتواء وليس الاستبعاد, وينبغي توفر عناصر مختلفة لتحقيق نظام الدولة القانونية والتي من أهمها وجود دستور والفصل بين السلطات والاعتراف بالحقوق والحريات الفردية.. وغيرها. ويتسم المجتمع بالاندماج عندما تكون له هوية وطنية مهيمنة على غالبية المواطنين تمكنه من التوافق ونبذ الخلافات, كما أن المواطنة أساس لبناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحديات.

أولاً: سيادة القانون

إن التعميم في القاعدة القانونية, من شأنه إخضاع المحكومين للهيأة الحاكمة على السواء للقاعدة القانونية؛ فليس للأخيرة أن تسمح بالخروج على أحكام القاعدة القانونية بحجة أنها موجهة إلى المحكومين فقط. إن مبدأ السيادة في النظم الحديثة للقانون يتسلط على كل تصرف أو إجراء يصدر عن أية سلطة داخل الدولة مهما علا شأنها. فالسلطات العامة تخضع في كل ما يبدر منها من نشاط وما تتخذه من إجراء, للقواعد القانونية القائمة. فلا يفلت أي إجراء يصدر عنها من سريان القواعد القانونية تحت مبدأ "سيادة القانون" وتحقيقاً لنظام "المشروعية"[1].

عناصر الدولة القانونية:

ينبغي لتحقيق نظام الدولة القانونية توافر عناصر وضمانات متنوعة يمكن اجمالها بما يأتي:

---

[1] أحمد الزروق الرشيد , مرجع سبق ذكره , ص ص 35- 36.

[1] عادل عامر, مبدأ خضوع الدولة للقانون http://www.safsaf.org/word/2014/jan/59.htm

1- **وجود الدستور:** إذ يعد الضمانة الأولى لخضوع الدولة للقانون, فهو يحدد النظام السياسي والقانوني للدولة والمنشئ لسلطاتها العامة ويوضح نظام الحكم وكيفية تداول السلطة ويبين حقوق الأفراد وحرياتهم, ويبين التزام السلطات بنصوص الدستور وقواعده والامتناع عن كل فعل مخالف لأحكامه[2].

2- **مبدأ الفصل بين السلطات:** يقصد بمبدأ الفصل بين السلطات توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة, تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها, حيث توجد في كل دولة سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية تقوم كل منها بوظيفتها وتستقل عن الأخرى[3]. أي توزيع الاختصاصات في الدولة على السلطات الثلاث وعدم تركيزها في سلطة واحدة إذ أن استفراد سلطة واحدة بشؤون الدولة ووظائفها كافة سيقود إلى الاستبداد.

3- **مبدأ المشروعية وخضوع الادارة للقانون:** ويعني ذلك التزام سلطات الدولة والسلطة التنفيذية بالذات بقواعد القانون بمفهومه الواسع (الدستور والقوانين العادية والأنظمة) ولا يجوز للإدارة أن تتخذ أي إجراء أو تصرف أو عمل مادي بمقتضى القانون وتنفيذاً لأحكامه. وفي هذا ضمان لمشروعية أعمالها وعدم اعتدائها على حقوق الأفراد ويترتب على مخالفتها لهذه القواعد القانونية عدم مشروعية أعمالها.

4- **تدرج القواعد القانونية:** ويعني ارتباط النظام القانوني في الدولة ارتباطاً تسلسلياً, أي تدرج القواعد القانونية من حيث القوة والقيمة القانونية.

5- **الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية:** إذ ينبغي أن يكفل نظام الدولة القانونية المساواة بين الأفراد ويقرر حقوقهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحمايتها والاقرار بحقوق الإنسان والوثائق واللوائح الدولية.

6- **الرقابة القضائية:** إن مجرد النص على سيادة حكم القانون أو الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم ليس كافياً, فلا بدّ من رقابة فعالة على أعمال السلطات للتأكد من مشروعيتها, وتعد الرقابة القضائية حجر الزاوية لحماية هذه الحقوق والحريات, فهي الجهة المخولة أصلا بالفصل في المنازعات تبعًا لأحكام القوانين والتشريعات[1].

ثانياً: المواطنـــة

---

[2] أرند ليبهارت, انماط الديمقراطية, ترجمة: عثمان خليفة عبد, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, 2015, ص 336.
[3] منصور ميلاد يونس, القانون الدستوري والنظم السياسية, دار الكتب الوطنية, بنغازي, ط(1), 2008, ص60.
[1] أرند ليبهارت, مرجع سابق, ص 337.

ارتبط مفهوم المواطنة ارتباطاً بمفهوم الدولة واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور, فالحقوق والواجبات تختلف تبعاً للنمط السياسي الذي يحكم الدولة فضلاً عن تطور مفهوم العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة.

إن مفهوم المواطنة المعاصر تطور ليصبح تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات, فممارسة المواطنة يتطلب توفير حد أدنى من الحقوق.

وبذلك فإن المواطنة تهدف إلى تحقيق انتماء المواطن وولائه لموطنه وتفاعله ايجابياً مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه, وتعبر المواطنة عن حب الفرد واخلاصه لوطنه بما فيها الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والاعتزاز بتاريخ مجتمعه وأمته والتفاني في خدمة وطنه.

وبذلك فإن المواطنة تحدد علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات.

مفهوم المواطنة: عرّف قاموس علم الاجتماع المواطنة بأنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة, ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون".

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وعرفها آخرون: أن المواطنة تتمثل الشعور بالانتماء والولاء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر الاشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية.

عليه يمكن أن نخلص إلى أن مكونات هذا المفهوم تتمثل في المعلومات والمشاعر والسلوك والتي تصنف ضمن مستويين, المستوى الأول: ويتمثل بالمفهوم الذهني والشعور النفسي والذي يرتبط بالمعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات وحب الوطن, وأما المستوى الثاني: فيتمثل بممارسة المواطنة من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين واحترامها من جهة وممارسة العمل السياسي والمدني من جهة أخرى, إذ يعتمد المفهوم الذهني والشعور النفسي للمواطنة على التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في حين تعتمد ممارسة المواطنة

على النظم والتشريعات التي تنظم عمل المواطنين وتحقق الدافعية لديهم مما يؤثر مباشرة على درجة الوعي بالمواطنة[1].

إن المساواة السياسية هدف أساس للديمقراطية, ودرجة المساواة السياسية هي بالتالي مؤشر مهم للنوعية الديمقراطية. ومن الصعب قياس المساواة السياسية بشكل مباشر, ولكن المساواة الاقتصادية يمكن أن تشكل تمثيلاً صحيحاً بما أن الأرجح أن المساواة السياسية تسود في غياب تباينات اقتصادية كبيرة, إن إقبال المصوّتين مؤشر ممتاز للجودة الديمقراطية لسببين: أولاً أنه يظهر مدى اهتمام المواطنين بالفعل في أن يتمثّلوا. ثانياً, أن الاقبال مرتبط بقوة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي, ويمكن بالتالي أن يتخذ منه مؤشراً غير مباشر للمساواة السياسية, ويعني الاقبال المرتفع مزيداً من المشاركة المتساوية, وبالتالي مساواة سياسية أكبر, ويشير الاقبال المتدني إلى المشاركة غير متساوية, وبالتالي مزيد من التفاوت[2].

يتمثّل التحدي بالنسبة إلى الدول غير الديمقراطية, في ما إذا كان في مقدورها تحقيق التحوّل نحو الديمقراطية, وفي كيفية حصول ذلك, لكن الدول التي تبنت الديمقراطية حديثاً فإن التحدي يتمثل في ما إذا كان في الإمكان تعزيز الممارسات والثوابت الديمقراطية الجديدة فيها, وفي كيفية تحقيق ذلك. يمكن أن يساعد الدستور على توفير الاستقرار للثوابت (المؤسسات) الديمقراطية الأساسية[3]. ومن الظروف الضرورية للديمقراطية:

- سيطرة مسؤولين منتخبين على قوات الجيش والشرطة (تتقلص فرص تطوير الثوابت "المؤسسات" السياسية الديمقراطية واستمرارها إلا إذا كان الجيش والشرطة تحت السيطرة الكاملة لمسؤولين منتخبين).
- انتشار المعتقدات والثقافة السياسية الديمقراطية لفرص أكبر للنشوء والاستمرار في بلد يحظى بتماسك ثقافي مقبول, وتقل هذه الفرص في بلد تكثر فيه الثقافات المختلفة والمتعارضة بشدة.
- غياب سيطرة أجنبية قوية معادية للديمقراطية.

ثالثاً: سلمية الأحزاب

ينبغي أن تكون القوى السياسية, وخاصة الأحزاب, في خدمة مصالح مجتمعية لا في خدمة أنفسها. لا يمكن القول أن الديمقراطية لا وجود لها بدون أحزاب, بدون قوى سياسية فاعلة

(1) خالد نظمي قرواني, الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة, جامعة القدس المفتوحة, 2010, ص ص 8-9.
(2) أرند ليبهارت, مرجع سبق ذكره, ص 338.
(3) روبرت أ. دال, عن الديمقراطية, ترجمة سعيد محمد الحسينية, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, 2014, ص158.

بالمعنى الحقيقي. كما أن من المستحيل على المرء أن يتحدث بجدية عن ديمقراطية استفتائية. لكن الحزبقراطية (Partitocrazia كلمة ايطالية أي حكم الأحزاب) تقضي على الديمقراطية إذ تنزع عنها صفتها التمثيلية, وتقضي إما على الفوضى, وإما إلى هيمنة جماعات اقتصادية حاكمة, بانتظار تدخل دكتاتور ما. ويتعاظم خطر الحزبقراطية عندما يكون البلد الواحد بصدد الخروج من طور المجتمع الصناعي, وتكون القوى المجتمعية الفاعلة في طور التفكك والضعف. في هذه المدة هناك احتمال كبير بأن يصار إلى الاكتفاء بفهم الديمقراطية فهماً مؤسساتياً بحتاً, واختزالها إلى مجرد سوق سياسية منفتحة, مما يؤدي إلى انحطاطها وتقهقرها, أما الاحتجاج والاعتراض على نظام الأحزاب فهو يمتاز, على العكس, بأنه يدعو إلى استعادة المؤسسات الحرة لقاعدتها التمثيلية التي تفتقد إليها احياناً كثيرة, وأن على المواطنين أن يعاملوا بشكلٍ متساوٍ سياسياً عندما يشاركون في الحكم.

إن ما تحتاجه المجتمعات ذات الانقسامات الداخلية هو نظام ديمقراطي يشدد على التوافق بدلاً من التعارض, ويقوم على الاحتواء وليس الاستبعاد, ويحاول توسيع حجم الأغلبية الحاكمة بدلاً من الاكتفاء بالأغلبية الضئيلة أي ديمقراطية توافقية[1].

المبحث الثاني: أبعاد وعوامل مشكلة الاندماج الوطني وأساليب التعامل مع المشكلة.

المطلب الأول: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني

تختلف الأبعاد والمتغيرات التي تساهم في بلورة مشكلة الاندماج الوطني, إذ يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن التعدد والاختلاف وعدم التجانس لا يمثل في حد ذاته مشكلة ما لم يقترن ذلك بعملية تعبئة للاختلافات في المجتمع, مما يساهم في تعزيز الشعور بعدم الرضا والسخط لدى الجماعات التي تدفع بمطالبها الكثيرة والمتعددة نحو المركز. وفي مثل هذا الوضع

[1] أرند ليبهارت, مرجع سبق ذكره, ص 57.

قد يعجز النظام السياسي عن الاستجابة لهذه المطالب ويصبح غير قادر على استيعابها و تحويلها إلى مخرجات في شكل سياسات وقرارات لتلبي المطالب المتزايدة. ويعزي عجز النظام السياسي عن التعامل مع هذه المطالب لعدة أسباب يأتي في مقدمتها ندرة الموارد التي تحد من قدرة النظام السياسي على قيامه بوظائفه الاستخراجية والتوزيعية, وأن الفشل في الوظيفة الاستخراجية للموارد لتفيء بالمطالب ينعكس سلباً على قدرة النظام التوزيعية للمنافع والخدمات العامة, والتي قد تدفعه للتحيز لجماعات دون غيرها بحثاً عن التأييد الشعبي, مما يساهم في إذكاء روح العداء والصراع بين الجماعات المكونة للمجتمع.

أولاً: البعد الإثني

تعتبر التعددية الإثنية من أبرز أشكال الانقسام في معظم المجتمعات البشرية, إذ يندر وجود مجتمع بشريّ واحد خال منها. وتميزت حقبة التسعينات من القرن الماضي بزيادة عدد حوادث العنف والصراع حول الهوية الإثنية, الأمر الذي يجعل هذه الظاهرة ليست كما يرى البعض مجرد جزء من مخلفات الماضي, وإنما قوة مازالت فاعلة في الحياة السياسية في العالم اليوم.

ويظهر هذا البعد بوضوح تام في أغلب بلدان العالم الثالث بشكل عام, ومنها بلدان أفريقيا بشكل خاص. ذلك أن معظم حدود هذه القارة, كان قد وضع من قبل الإدارات الاستعمارية الأوروبية, ولا سيما بعد مؤتمر برلين 1884–1885, ودون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الاثنية, مما أدى إلى انشطار القبيلة الواحدة, أو أية جماعة إثنية أخرى بين دولتين أو أكثر[1].

وهكذا تحولت افريقيا بحكم هذا المؤتمر الاستعماري إلى وحدات متنافرة وصغيرة, صارت الأساس لمعظم الحدود السياسية الدولية الافريقية الحالية[1].

ومن جانب آخر, ضمت الدولة الواحدة عدداً كبيراً من الجماعات اللغوية والدينية والقومية والعرقية والقبلية والجماعات الوافدة وغيرها, دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية "سياسية" واحدة, كحقيقة كلية تعلو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة[2].

---

[1] عبدالله عبد الرزاق ابراهيم, المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا, سلسلة عالم المعرفة, ع 139, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1989, ص ص 10- 12.

[1] عبدالله عبدالرازق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 26

[2] جلال عبدالله معوض, أزمة عدم الاندماج في الدول النامية, مجلة العلوم الاجتماعية, ع 4, 1986, ص 61.

ولاشك في أن هذا الوضع الإثني المعقد, ينعكس سلباً, على صعيد بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي القيمي أو الاستقرار السياسي, ذلك أن التعددية الاثنية, داخل الجماعة الوطنية الواحدة "سكان دولة ما" لا بد وأن تثير مشكلة الخصوصية أو الهوية, إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى. ففي ظل وجود جماعات إثنية عديدة "أغلبية و أقليات" داخل الدولة الواحدة, بثقافاتها السياسية وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة, فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة, لا تعترف بالولاء للوطن أو للجماعة الوطنية "الشاملة", ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية. أو أن تقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية أو الأقليات الإثنية, وهو ما يؤدي في كثير من الحالات, بهذه الجماعات أو الأقليات, ومتى سنحت الفرصة لها, إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي, مما يؤدي بالمقابل إلى قيام النظام السياسي باستخدام القوة في مواجهة ذلك, الأمر الذي قد يفجَر حرباً أهلية[3], أو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة, بما ينعكس وبشكل خطير على وحدتها الوطنية أو مصالحها العليا الأخرى.

وهكذا يتبين لنا, أن أول وأهم مشكلة سياسية تواجه معظم البلدان الافريقية, وغيرها من كثير من بلدان العالم الثالث, إنما هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد, أو الجماعة الوطنية الواحدة "بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. إذ يجب أن يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار كون اقليمهم الوطني, هو وطنهم الحقيقي, كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم إلى بلادهم المحددة اقليمياً"[4].

وعليه, يمكن القول إن البعد الإثني يلعب دوراً كبيراً في تحديد هوية أية جماعة بشرية. ففي معظم البلدان الأفريقية, نلاحظ أن الأشكال التقليدية للهوية تتراوح ما بين القبيلة أو الجماعة الدينية أو اللغوية وغيرها, وهي بذلك تتناقض أو تتعارض مع الشعور أو الإحساس بالهوية الوطنية أو القومية (أي مع الهوية الأوسع), في حين أن بناء دولة عصرية يتطلب كخطوة أولى وأساسية تجاوز أطر الجماعات الإثنية والمحلية, لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة, أي إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل, بما يسمح بإشباع الحاجات

---

[3] نفس المصدر السابق, ص 67- 68.

[4] الصادق الأسود, مرجع سبق ذكره, ص 285- 286.

المتزايدة للسكان, وبما يمكّن من القيام بتعبئة الموارد, وذلك بزيادة الإنتاج الاقتصادي وفرض الضرائب وضمان التجنيد العسكري, وهي مهام عديدة تتطلب تنظيماً متطوراً[1].

ولكن ذلك لا يعني في كل الأحوال القضاء على خصوصية الجماعات الإثنية الفرعية, ضمن إطار الجماعة الوطنية الشاملة, بل إبقاءها, ولكن ضمن إطار الوحدة الوطنية الشاملة التي تضم عموم الجماعة الوطنية "أغلبية وأقليات". ذلك أن تحقيق مطالب الجماعة الوطنية بشكل ينسجم ومتطلبات العصر أصبح يتناقض وباستمرار مع إطار الوحدات السياسية الصغيرة "الدول", فما بالك مع مطالب بعض الأقليات التي تبغي الانفصال وإقامة دول صغرى أو هامشية.

إن ما نراه في الدول المتقدمة, التي تحتضن جماعات وطنية "شاملة", وصلت إلى درجة عالية من التلاحم والاندماج بين عناصرها حيث تبدو الأقليات الإثنية بمثابة جماعات فرعية, بمعنى أنها جزء من الجماعة الوطنية الكبرى "عموم سكان الدولة" التي تنبثق منها المؤسسات السياسية وعلى رأسها الدولة و النظام السياسي. ولا ريب في أن هذه المؤسسات هي التي تقود عموم المجتمع في حركته العامة وانتقالاته النوعية والتاريخية في مجال النمو والتقدم, ذلك أن هذه المؤسسات تمثل الصيغ التنظيمية لكل ما هو مشترك بين أفراد الجماعة الوطنية الشاملة, ويلاحظ ذلك بوجه خاص من خلال القوانين الوضعية التي تنشئها أولاً, ثم عبر القواعد التي تسيرها ثانياً, وعبر ذلك وخلاله تبين بواعث وجود هذه المؤسسات والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها[2].

أما في بلدان العالم الثالث, ومنها افريقيا, فإن المشكلة التي تفرض نفسها, هي في كيفية تحقيق الاندماج ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها الدولة الحديثة, ولا سيما وأن لكل واحدة من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها, ونمط حياتها, وربما ديانتها الخاصة, خاصة وأنها تعيش تحت ظروف التخلف والتبعية ... الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الاندماج عملية في غاية الصعوبة والتعقيد, خصوصاً وأن كثيراً من هذه البلدان يفتقر إلى وجود أغلبية إثنية متبلورة, من بين بقية الجماعات الإثنية, بما يجعلها قادرة على اشاعة وتطوير ثقافة وطنية شاملة نابعة من واقعها الخاص, وتبدو دول مثل تنزانيا وأوغندا نموذجاً واضحاً لمثل هذه الحالة. كما أن بعضاً من بلدان افريقيا, يتضمن جماعات إثنية عدة, متقاربة في عددها, وهذا ما يؤدي إلى نزاعات مريرة, بسبب أن كل واحدة من هذه الجماعات تحاول فرض لغتها وثقافتها على بقية

---

[1] المصدر نفسه, ص 286.

[2] صادق الأسود, التعددية ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث, دار الجمهورية, بغداد, 1989, ص 3.

الجماعات الإثنية, وهذا ما نلمسه بوضوح في نيجيريا, من خلال الصراع ما بين المجموعات الإثنية الكبرى الثلاث "الهوسا ـ فولاني في الشمال, الايبو في الشرق, واليوربا في الجنوب"[1].

ويختلف الباحثون حول أهمية الروابط الأساسية للجماعة الإثنية, فيركز فريق على اللغة والدين, ويضيف فريق ثانٍ رابطة الأرض والوعي بالأصل المشترك, ويضيف فريق ثالث خصائص التكوين النفسي, وبذلك ترتبط الجماعة الإثنية بالانتماء المشترك, والعضوية الإجبارية لأعضائها, والتفرد الثقافي والجهوية[2], وتتميز الرابطة الإثنية بالخصائص التالية:

1- أنها وراثية وليست مكتسبة, فهي تعبر عن مصير الفرد وحتميته بحكم الميلاد, وتعتمد هذه الرابطة على عوامل بيولوجية لتكريس استمرارها وبقائها.
2- يرتبط أفراد الجماعة الإثنية ويشتركون مع بعضهم البعض في جملة من القيم والمعتقدات.
3- وجود اختلافات واضحة داخل الجماعات الإثنية ترتبط بمتغيرات نابعة من خارج الجماعة وأخرى من داخل أعضائها تؤدي في نهاية الأمر إلى وجود تباينات داخل الجماعة الإثنية الواحدة.
4- تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة و المعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

ويختلف الباحثين حول أبرز الروابط وأهمها, للجماعة الإثنية, ففي حين يرى البعض أن الانتماء اللغوي والثقافي, من أهم روابط الجماعة الإثنية, فإن البعض الآخر يؤكد على أهمية الوعي بالأصل المشترك كمحول رئيس للجماعة الإثنية, ويضيف فريق آخر على أهمية ودور التكوين النفسي وانتماء أعضائها المشترك[1]. وبإيجاز فإنه يمكن القول أن مفهوم الإثنية يشير إلى هوية تستند إلى[2]:

1- ممارسات ثقافية معينة وجملة من الرموز, والمعتقدات تشكل جوهر الجماعة الإثنية.
2- الاعتقاد في الأصل والتاريخ والماضي المشترك, متفق عليه بين أعضاء الجماعة الإثنية.

---

(1) وليد عبد الحي, دور الموقع الجغرافي للأقليات في ميكانيزم اللامركزية, المجلة العربية للعلوم السياسية, ع(3-4), 1989, ص 102.

(2) بهاء الدين مكاوي, الصراعات الإثنية في القارة الافريقية, مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا, الخرطوم, 2003, ص3-4.

(1) حمدي عبدالرحمن حسن, التعددية وأزمة بناء الدولة في افريقيا الإسلامية, مركز دراسات المستقبل الافريقي, القاهرة, 1996, ص 25.

(2) محمد عاشور مهدي, مرجع سبق ذكره, ص 20-21.

3- شعور بالانتماء إلى جماعة تمكن أعضاءها اكتساب هوية اجتماعية خاصة, وتأكيدها في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خارج الجماعة.

وتأخذ علاقات التفاعل بين الأفراد في المجتمع الذي يتسم بالتعدد الإثني أحد الأشكال التالية:

1- التنافس, وهو شكل أولي لعلاقات التفاعل بين الأفراد دون أن يصل إلى حد الصراع على الموارد, ويسمح هذا الشكل بوجود علاقات اقتصادية تتجه نحو الصراع والتكييف والاستيعاب.
2- الصراع, ينشأ من شعور الأفراد والجماعات بأهمية هويتها الإثنية الخاصة, ويتجه النظام السياسي في هذه الحالة إلى تعزيز وتقوية الأقليات والجماعات الإثنية الصغيرة, ويقترن ذلك بتعبئة الاختلافات في المجتمع.
3- التكييف, وهي محاولة الأفراد الإبقاء على علاقات التعاون في شكل التنافس فيما بينهم وبين جماعتهم الإثنية المختلفة أي محاولة تنظيم العلاقات التي يواجهونها في حالتي التنافس والصراع.
4- الاستيعاب, وهي عملية يقترب من خلالها الأفراد من بعضهم البعض ويحل الآخر محل الذات, ويشترك الأفراد في المسائل التي كانت تفرقهم في الماضي وتسود حالة قبول الآخر رغم الاختلافات المتعددة.

وبصفة عامة يمكن رصد ثلاثة نماذج للوضع الإثني وهي كالآتي[1]:

الأول: سيادة حالة التجانس والتماسك الإثني في الدولة, بحيث يتعذر وجود ولاءات فرعية تهدد الولاء الوطني, ويلاحظ في هذه الحالة وجود عدد قليل من الدول التي تتمتع بهذا الوضع.

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 31- 40.

الثاني: سيادة حالة التعدد الإثني بمعنى وجود عدد كبير من الجماعات الإثنية المكونة للدولة دون وجود خلافات بينها.

الثالث: سيادة حالة التشرذم الإثني: أي انقسام وتشتت الولاءات الفرعية بحيث تتجاوز الولاء للدولة.

ويمكن تلخيص الآثار السلبية للتعدد الإثني فيما يلي:

1- سعي الجماعة الإثنية للاحتفاظ بخصوصيتها في المواقف المختلفة, وعدم رغبتها في فقدان هويتها في إطار مجتمع أكبر.

2- النزعة الانفصالية التي تنشأ بسبب عوامل اقتصادية, ومن أبرز أسباب هذه النزعة رغبة بعض الأقاليم الأكثر ثراءً في الانفصال عن الدولة الأم كما حدث مع إقليم البيافرا في نيجيريا, والأشانتي في غانا[2].

ثانياً: البعد اللغوي

تعتبر التعددية اللغوية إحدى العقبات التي تواجه معظم الدول الافريقية, فأهمية اللغة ليست في كونها وسيلة اتصال وتفاهم بين الأفراد, ولكنها أداة للتفكير ووعاء لنقل القيم والأفكار عبر الأجيال[3]. كما أن درجة التقارب بين الأفراد الذين يشتركون في لغة واحدة, تكون أقوى منهما بين الأفراد الذين يتحدثون لغات مختلفة, الأمر الذي يجعل من اللغة أحد المقومات الأساسية التي يتحقق من خلالها التضامن والانسجام الاجتماعي[4].

وفي المجتمع التعددي, فإن اللغة هي التي تميز الفرد عن غيره وتربطه بالثقافة الخاصة به, الأمر الذي يجعل اللغة من أهم عناصر تكوين الشخصية الفردية والجماعية[5], وتبرز اللغة كأحد أهم أسباب عدم الاندماج التي تواجه المجتمع التعددي, خاصة في الدول حديثة الاستقلال, ويتعلق ذلك بتحديد اللغة الرسمية للدولة, وأي اللغات يجب اعتمادها كلغة التعليم. وعندما توجد اختلافات لغوية فإن الإذاعة والمدرسة والصحافة عادة ما تعاني من مشكلة التكيف مع استخدام هذه اللغات, الأمر الذي يجعل اللغة تصبح إحدى العقبات التي تواجه تحقيق الاندماج الوطني, ويشير الواقع إلى أن قارة افريقيا, تعد من الناحية اللغوية واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيداً وتشعباً, مع العلم بأن الباحثين المتخصصين بهذه اللغات, لم يتفقوا بعد, على التفرقة بين ما يعد لغةً, وبين ما يعتبر لهجة متفرعة عن لغة ما في كثير من مناطق القارة, مما ترتب على ذلك

---

(2) إكرام عبد القادر بدرالدين, مرجع سبق ذكره, ص 48.

(3) نفس المرجع السابق, ص 41.

(4) حمدي عبد الرحمن حسن, مرجع سبق ذكره, ص 77.

(5) محمد عاشور مهدي, مرجع سبق ذكره, ص 24.

بالنتيجة, تعذّر إحصاء هذه اللغات إحصاءً دقيقاً. ويتضح لنا هذا من الفروقات في تقدير عدد اللغات في افريقيا, مما يدل على مدى الخلط والاضطراب اللذين لا يزالان يرافقان دراسة اللغات الافريقية حتى الوقت الحاضر[1]. وقدرت عدد اللغات بأكثر من 2000 لغة, تحمل كل واحدة منها, اسما خاصاً تنفرد به عن غيرها, مع تحفظه في الوقت نفسه على هذا الرقم, على أساس أن قسماً من هذه اللغات, ربما يكون في الأصل لهجة متطورة عن إحدى اللغات؛ فهناك مثلاً, لغتا الزولو والهوسا اللتان يرى هذا المصدر أنهما من لغة نجوني Nguni, على الرغم من أنهما تُتكلمان من قبل شعوب منفصلة عن بعضها البعض.

ويتضح لنا مدى التعقيد اللغوي, إذا علمنا أن دول افريقيا الوسطى والغربية, على سبيل المثال, تحتوي على أكثر من 1500 مجموعة إثنية, تشعر كل واحدة منها بخصائصها التي تميزها عن غيرها, وعلى أكثر من 600 لغة مختلفة, كل ذلك في رقعة جغرافية لا يزيد عدد سكانها على ثمانين مليون نسمة[2], أي بمعدل لغتين تقريباً لكل 750 ألف نسمة.

وهذا يقترب إلى حد ما مع ما ذهب إليه دافيد دالبي من أن هناك أكثر من 50 لغة في افريقيا, لا يتجاوز عدد من يتحدث بأية واحدة منها, المليون شخص. بينما قدر أحد المصادر هذه النسبة بما لا يزيد على ثلث المليون نسمة, إن لم يكن أقل من ذلك, بالنسبة إلى اللغة الواحدة[3]. وهذا يبين لنا مدى التخلخل والتبعثر اللغوي, مما يشكل عقبة كبرى في سبيل التماسك والترابط اللازمين لتحقيق الاندماج الوطني لكل الدول الافريقية.

وتجدر الاشارة هنا, إلى أنه من بين هذا العدد الكبير من اللغات, فإنه لم يكن _ مثلاً_ من بين 700 لغة افريقية تم احصاؤها من قبل جهات اوروبية, قبل قدوم الإرساليات التبشيرية, إلا أربع لغات مكتوبة فقط تحتوي على أبجدية, وهذه اللغات هي العربية والأمهرية والسواحلية والتماشكية[4]. الأمر الذي ترك آثاره السلبية في تطور الوعي القومي للبلدان الأفريقية من جانب, وتخلفها الحضاري المعاصر من جانب آخر[1].أما اللغات الافريقية الأخرى, فعلى الرغم من ثرائها في قواعد النحو والصرف, فلم تكن إلا لغات تخاطب ومشافهة فقط, ومع أن هذا الاختلاف, وذلك التعدد في اللغات قد أدى إلى وجود تقسيمات لا حصر لها في القارة, فالتعدد اللغوي أوجد حدوداً منعزلة بين القبائل المختلفة, بل بين القبيلة وبطونها, وساعد المستعمرين في

---

(1) محمد عبد الغني سعودي, قضايا افريقية, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب, ع (34), 1980, ص 178.

(2) رياض عزيز هادي, المشكلات السياسية في العالم الثالث, دار الحرية للطباعة , بغداد, 1979, ص 203.

(3) محمد عبد الغني سعودي, قضايا افريقية, مرجع سبق ذكره, ص 184.

(4) محمد مختار مكرم, أضواء حول افريقيا, المطبعة الفنية الحديثة؛ مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة,1965,ص 95.

(1) عبد العزيز رفاعي, أصول الوعي القومي السياسي في افريقيا, المجلة المصرية للعلوم السياسية, ع 45, القاهرة , ديسمبر 1964, ص 42.

السيطرة على القارة. وهذه اللغات جميعها, عدا أربعاً منها, لغات تخاطب ومشافهة. ولا تزال اللغات المحلية الأصلية هي لغة الحديث لدى شعوب افريقيا, بل إن قسماً كبيراً من هذه اللغات أصبح يدرس في المدارس الابتدائية في كثير من مناطق شعوب غربي افريقيا, وذلك بعد تبني أبجديات معينة لها.

وعزا بعض الباحثين, سبب التعدد اللغوي في افريقيا, إلى طبيعة النظام القبلي السائد في القارة, وتفرق هذه القبائل في أنحاء القارة, وانتشار اللغات الخاصة لكل بطن أو عشيرة, وكذا إلى كثرة العوائق الطبيعية التي أعاقت المواصلات كالكتل الجبلية والهضاب العالية والسدود والشلالات ومساقط المياه, وعدم وجود أذرع بحرية ممتدة داخل القارة[2].

وبناءً على هذا التعدد الكبير في اللغات الافريقية, فقد حاول عدد من الباحثين المتخصصين في الدراسات اللغوية الافريقية, تصنيف القارة إلى أسر لغوية تنفصل كل منها عن الأخرى, وتتألف من أشكال من الكلام انحدرت من لغة أصيلة مشتركة وتطورت على مر الزمن إلى لغات متميزة, وتصنف اللغات الافريقية إلى مجموعتين رئيستين تقريباً, هما المجموعة الحامية السامية, والمجموعة الزنجية, حيث تسود الأولى في شمالي القارة وشمالها الشرقي, وتنتشر الثانية, من خط الاستواء بإتجاه الجنوب حتى رأس الرجاء الصالح, ويرى جوزيف غرينبرغ*, أن هنالك خمسة أسر لغوية متميزة في القارة الافريقية, ولهذه الأسر أهمية كبيرة, فقد كانت تشمل 98% من مجموع المساحة والسكان قبل قيام الاحتكاك بالأوروبيين, وهذه الأسر هي: النيجر_كونغو, والافروآسيوية, والماكروسودانية, والصحراوية الوسطى, والكليك. بالإضافة إلى ذلك, هنالك سبع فئات فردية تشغل مناطق صغيرة نسبياً, وهي: السونجهاي, والمابان, والفور, والكوردوفاتيان, والتامينيان, والنيانجيا, وبذلك يصبح مجموع الأسر اللغوية 12 لغة, وعلى الرغم من هذا التعدد الكبير, سواء في الأسر اللغوية, أو في عدد اللغات, إلا أن هناك لغات معينة, تحظى بانتشار كبير, وفي مقدمة ذلك اللغة العربية. وهي من اللغات السامية العريقة, ولا يزال عدد كثير من اللغات الأفريقية يحمل العديد من المفردات العربية, ويتضح ذلك بشكل خاص في اللغة السواحلية, واللغة الفولانية المنتشرة في شمالي نيجيريا والأجزاء المجاورة, ولغة الهوسا وغيرها[1].

ومن بين اللغات الأخرى الواسعة الانتشار نذكر لغة الهوسا, التي تمتد بشكل واسع من شمالي نيجيريا حتى الحدود السودانية مع اثيوبيا, وذلك بفعل حركة التنقل والترحال الواسعة التي

---

[2] محمد مختار مكرم, مرجع سبق ذكره, ص 97.

* جوزيف غرينبرغ: (1915-2001) عالم أمريكي لغوي أشتهر بالتصنيف اللغوي والتصنيف الجيني للغات.

[1] عبدالسلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 122.

كانت ولا تزال تسود بين سكان هذه المناطق, كما أن الهوسا شائعة الاستعمال بوصفها لغة تجارية دارجة في غرب افريقيا. أما السواحيلية فهي تنتشر في شرق افريقيا, إلى درجة اعتمادها كلغة رسمية في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا.

وقد ظلت هذه اللغة تكتب بحروف عربية حتى فترة قريبة, حيث ارتأت السلطات البريطانية, التي كانت تستعمر شرق افريقيا, استبدالها بحروف لاتينية[2]. وباستثناء هذه اللغات الثلاث, فإن معظم اللغات الافريقية الأخرى, لا تكاد تنتشر إلا في حدود قبيلة أو عدة مجموعات قبلية, إلى درجة يصعب على الدول الافريقية الحديثة أن تختار إحداها لتكون اللغة الوطنية الرسمية للدولة. لأن اختيار واحدة من هذه اللغات, على حساب غيرها, سوف يتسبب في إثارة مشكلات معقدة من قبل الجماعات اللغوية الأخرى, مما يهدد الاندماج و الوحدة الوطنية لكثير من هذه الدول.

ويلاحظ على التعددية اللغوية في المجتمعات الافريقية ما يلي:

1- تعتبر القارة الافريقية من أكثر مناطق العالم ثراءً في هذا الجانب, حيث يوجد فيها أكثر من 2000 لغة ولهجة, وباستثناء عدد محدود من اللغات (العربية, والأمهرية, والتماشيكية, والبربرية, والهوسا), فإن الباقي لا تتعدى كونها لغات تخاطب ومشافهة.
2- على الرغم من هذا التنوع والتعدد اللغوي الكبير فإن معظم هذه اللغات يمكن تصنيفها في مجموعتين لغويتين:

- مجموعة اللغات الأفروآسيوية (الحامي_ سامية), وتضم مجموعات فرعية أخرى وتنتشر على نطاق واسع في شمال أفريقيا.
- والثانية مجموعة لغات النيجر_ الكونغو, وهي تتألف من نحو 5 مجموعات فرعية أخرى تنتشر بين الصحراء شمالاً وخط الاستواء جنوباً, والسنغال غرباً والسودان شرقاً, إلى جانب ذلك توجد مجموعة لغات البانتو و التي رغم أنها تمتلك نحو 400 لغة ولهجة تنتشر في مساحات واسعة من أفريقيا جنوب الصحراء.

ثالثاً: البعد الديني

يعتبر الدين من بين الأشكال الأساسية للتعدد, والاختلاف يتميز عن غيره من الروابط, بأنه يثير في نفوس أتباعه عاطفة خاصة, يكون لها تأثير فعّال في تكوين هوية الأفراد المنتمين إليه. وكان للدين ولا يزال, دوره الواضح في حياة الشعوب والجماعات الوطنية المختلفة, على

[2] محمد مختار مكرم, مرجع سبق ذكره, ص 114.

مدى الفترات التاريخية المتعاقبة, ولعل هذا الدور قد جاء في ظل مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والحضارية مع كل حقبة من حقب التاريخ, التي مرت بها تلك الجماعات. ويبقى للدين مثل هذا التأثير في بعض المجتمعات في الوقت الحاضر, ومن هذه المجتمعات, افريقيا[1], وفي السياق الافريقي فإن التنوع والتعدد الديني يعتبر السمة البارزة لمعظم المجتمعات الافريقية, إذ يندر أن يوجد تجانس تام في أي مجتمع من المجتمعات التي تتكون من عدة جماعات[2], فلا يزال قسم كبير من حضارات شعوب افريقيا, مرتبطاً بأديانه, ذلك أن الممارسة الدينية لا تفرض على الجماعات البشرية, عقائد وطقوساً دينية فحسب, بل كذلك وإلى حد ما, مأكلها وملبسها ومسكنها, وإنها تضبط الجماعات البشرية.

وهذا ما يقود في كثير من الحالات إلى تداخل مظاهر السلوك الديني أو الممارسة الدينية مع الجوانب الأخرى والمهمة للسلوك الإنساني, إلى درجة أنه يصعب التمييز لدى بعض الجماعات بين ما هو ديني فيها عن غيره.

فإلى جانب الديانات السماوية بما تشتمل من مذاهب وطوائف يوجد عدد كبير من الأديان والمعتقدات الأفريقية التقليدية غير السماوية, وهي ذات طابع محلي, يشبهها البعض بالجزر المعزولة, وذلك لانحسار تأثيرها خارج إطار الجماعة الدينية الخاصة, وهذا ربما يفسر عدم انتشار الحروب الدينية قبل دخول الاسلام والمسيحية في القارة, حيث لم تسع أي من الديانات التقليدية الافريقية إلى فرض معتقداتها على الجماعات الأخرى[3]. ولا شك من أن سيادة دين واحد في المجتمع تساعد على تحقيق التماسك والاندماج بين الأفراد والجماعات المختلفة في المجتمع, وعلى أي حال فإن للدين أوجهاً عدة, من الناحية السوسيولوجية, منها ما هو عقائدي, ومنها ما هو طقوسي, ومنها ما هو أخلاقي, وللأخير "الاخلاقي" دور وظيفي بما يتضمنه من معايير للسلوك العملي.

ومن هنا, وبقدر تعلق الدين بموضوع الوحدة الوطنية في البلدان الافريقية المعاصرة, فإنه يمكن القول, إن دوره على هذا الصعيد, يتباين بتباين طبيعة الجماعات الوطنية المختلفة, فالدين يلعب إما دوراً تكاملياً أو معرقلاً. بمعنى آخر, أنه قد يكون عاملاً أساسياً للوحدة أو للانقسام بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة, وهذا ما يلاحظ حتى خارج نطاق افريقيا.

والحالة التي يلعب فيها الدين, دوراً تكاملياً, على صعيد الوحدة الوطنية, تكون عندما يسود دين واحد, بين جميع أو معظم أفراد الجماعة الوطنية الواحدة. بمعنى, أن سيادة دين واحد

---

(1) عبدالسلام ابراهيم بغدادي, ص 142.

(2) محمد عاشور مهدي, مرجع سبق ذكره, ص 25.

(3) حمدي عبدالرحمن حسن, التعددية وأزمة بناء الدولة مرجع سبق ذكره, مرجع سبق ذكره, ص37.

لجماعة ما, يكون من عوامل تماسكها وقوتها. ولكن هذا لا يعني أن الجماعة الوطنية التي تتوزع على أكثر من دين واحد, تكون معرضة دائماً للانقسام أو التناحر. ذلك, أن هذه الحالة ترتبط بعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية, وغيرها. فالدين يكون هنا, واحداً من بين عوامل عديدة تساعد أو تعرقل مسار الاندماج الوطني, وبحسب الحالات والظروف.

ويمكن القول إن تعدد الأديان, أو وجود اختلافات دينية داخل إطار الجماعة الوطنية الواحدة, قد يؤدي في بعض الأحيان, وليس دائماً, إلى نشوء حالة من الصراع الديني أو الطائفي, وهذا يلاحظ حتى في بعض الدول الاوروبية, وإن كانت حدة مثل هذه الصراعات قد خفت هناك منذ الحرب العالمية الثانية. كذلك فإن وجود أكثر من دين واحد بين أعضاء الجماعة الواحدة, مع انتماء الأغلبية إلى دين معين, يؤدي إلى ظهور أقلية أو أقليات دينية بين أفراد تلك الجماعة. أي بمعنى اشتراكهم في دين يختلف عن دين الأكثرية, ودون أن يترتب على مثل هذا الاختلاف صراع في كل الاحوال, ذلك أن وجود الأقليات الدينية, إنما يُعد ظاهرة طبيعية واعتيادية في معظم المجتمعات البشرية, ذلك أن مثل هذه الظاهرة ليست معروفة فقط عند هذه المجتمعات فحسب, وإنما هي قديمة قدم تلك المجتمعات. وذلك يعود إلى ظهور عدد من الأديان السماوية مثل اليهودية والمسيحية و الإسلام, وعدد لا يحصى من الأديان الوضعية مثل الهندوسية والبوذية والديانات الافريقية وغيرها, ذلك أن ظهور دين جديد, لم يكن يحجب الديانة أو الديانات السابقة عليه تماماً, إنما كانت تظل بعض الجماعات المتفرقة على سابق إيمانها, مما يؤدي إلى ظهور الأقليات الدينية[1].

وعلى الرغم من ذلك, فإنه يمكن القول, إن تصنيف الأقليات وفق معيار الدين لم يعد مألوفاً في كثير من المجتمعات الغربية, وإن تضمنت مثل هذه المجتمعات عدة جماعات دينية. لا سيما وأن عامل الانتماء الديني, سواء إلى دين الأغلبية أو الأقلية, لا يمكن أن يكون وراثياً في كل الأحوال, وإنما قد يكون مثل هذا الانتماء مكتسباً وبشكل طوعي, وإن كانت الحالة الأولى هي السائدة عادة, بحكم الانتماء إلى أسرة معينة[2].

تتمثل تعبئة الدين في عملية التسيس بهدف تحقيق أغراض دنيوية, الأمر الذي يجعل من التسامح والحرية الدينية عوامل مساعدة في إذابة الحواجز النفسية بين الأفراد, في حين يساهم التعصب الديني في تمزق الأمة ويدخلها في صراعات دينية تنهكها وتستنزف مواردها.

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد, الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. اطروحة دكتوراه, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة, 1987.

(2) عبد السلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 145.

وهذا يعني أن التنوع والاختلاف ليس ذا أهمية ما لم يقترن بالتنافس والعداء, في مجالات القيم والثروة أو السلطة واستغلال المشاعر والعواطف الدينية, كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية[1].

رابعًا: البعد الإقليمي

تعتبر وحدة إقليم الدولة من العوامل المهمة في تحديد أبعاد وهوية المجتمع, فاستناداً لهذا البعد يكون الانقسام وفقاً للمنطقة التي تسكنها الجماعة, بحيث توصف الجماعة بأنها جنوبية أو شمالية, بيفارية أو دارفورية. حيث يلعب الإقليم دوراً مهماً في استكمال مقومات الاندماج الوطني, وذلك لأنه لا يمكن لأية جماعة وطنية مهما صغرت أو كبرت, أن تعيش بلا إقليم وبدون رقعة جغرافية معينة, مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه كلما كان الاقليم موحداً, وأكثر تماسكاً ساعد ذلك على إقامة علاقات أوثق بين أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة, ذلك لأن وحدة الإقليم تعتبر عنصراً جوهرياً في تحديد كثافة التفاعل والتلاحم, المؤدية إلى الاندماج, على اعتبار أن التفاعلات بين المركز والمحيط تشكل عاملاً مهماً في بناء الدولة وإرساء دعائمها, فإن القبيلة والعشيرة والعائلة, لا شك تتميز عن الأمة أو الجماعة الوطنية بكثافة أعلى للاندماج, ولكن الأمر الأساسي هنا, هو أن الإقليم ليس أحد العوامل التي تعرف عن طريقها هذه التكوينات الاجتماعية, فالقبيلة قد تتحرك في أكثر من إقليم, وتتوزع بين أكثر من إقليم, والأسرة والعشيرة, قد تنتقلان بين الأقاليم. دون أن يتغير محتوى الروابط التي تجمعها. والأمة أو الجماعة الوطنية فقط بين هذه التكوينات, هي التي ترتبط ارتباطاً ملزماً بالإقليم. وفي الوقت نفسه فإن هذا العامل يميز الجماعة الوطنية أو الأمة عن غيرها من التجمعات الأوسع نطاقا[2].

ومن هنا, فإن رابطة الإقليم, تصبح هنا, أقوى من رابطة القرابة العشائرية أو الأسرية, في تحديد معالم الجماعة الوطنية, ومن ثمّ الكيان السياسي الذي تتأطر به تلك الجماعة, فالتوحد مع الإقليم, يكتسب حدة انفعالية عظيمة الشأن في حياة الجماعات الوطنية[1].

ومن هنا فإن الوحدة الإقليمية للدولة, تُعد عاملاً لا غنى عنه في تحديد أبعاد وهوية الجماعة الوطنية, إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى. وعلى العكس من

---

(1) اكرام عبدالقادر بدرالدين, مرجع سبق ذكره, ص51.

(2) محمد السيد سعيد, الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1986, ص 108.

(1) المرجع نفسه , ص 105.

ذلك, كلما بقيت البنية الاقليمية للدولة مجزأة, كلما بدت مخاطر الانشقاق والانفصال كبيرة[2], لأن الإقليم الجغرافي للدولة, عندما يكون مجزأً أو مبعثراً, على رقعة كبيرة, فإنه يكون باعثاً على نوعٍ ما من الولاءات الأقل قوة من الولاء القومي أو الوطني الشامل[3].

وفي ضوء ما تقدم, فإنه يمكن القول, إن البعد الإقليمي للوحدة الوطنية, إنما يعني: تحقق أو عدم تحقق التفاعل والتلاحم, ومن ثم الاندماج, بين الأجزاء المختلفة لإقليم الجماعة الوطنية الواحدة, أي بمعنى إقليم الدولة, ذلك, أن تحقق التلاحم أو الاندماج بين مختلف الأجزاء الجغرافية للدولة, إنما يعني إيجاد علاقة فعّالة بين المركز والمحيط, أي بين مركز السلطة "العاصمة" وبين مناطق الدولة الأخرى "المحافظات, الريف, المناطق النائية"[4].

إن تحقق التكامل أو الاندماج الوطني, إذن, إنما يعني, تنمية الترابط بين مناطق الدولة الواحدة, أي القدرة الفعلية للحكومة على ممارسة سلطتها السيادية على كافة أقاليم الدولة التابعة لها, من الناحية القانونية[5].

وإذا ما أردنا أن نطبق صورة الاندماج الاقليمي هذه, على كثير من بلدان العالم الثالث, ومنها بالذات بلدان افريقيا, فإننا سنلاحظ وجود هوّة عميقة, بل انفصاماً في العلاقة في كثير من الحالات بين العاصمة السياسية, وبقية أجزاء الدولة. حيث إن الدولة في كثير من هذه البلدان, لا تسيطر فعلياً على أجزاء كبيرة من رقعتها الجغرافية, أو لا تستطيع أن تصل إليها, أو تتغلغل فيها, وتكاد السيطرة تكون ذات إطار قانوني شكلي فقط[6].

إن ذلك يؤدي إلى انشطار الجماعة الوطنية الواحدة, إلى عالمين, الأول, منها, خاص بالعاصمة, أو المدن الكبرى, حيث تسود القيم والممارسات العصرية, وتتبلور النخب السياسية والاجتماعية المسيطرة, والثاني, وهو خاص بالمناطق الريفية, والمدن أو المناطق النائية, حيث تبقى أسيرة ثقافات تقليدية, مع شيوع حالة من التخلف, تعمّق من أبعاد الهوة بين العالمين.

---

[2] جورج بالانديه, الانثروبولوجيا السياسية, ترجمة جورج أبي صالح, مركز الانماء القومي, بيروت, 1986, ص 108.
[3] محمد السيد سعيد, مرجع سبق ذكره, ص 105.
[4] عبد السلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 70.
[5] عزمي خليفة, الأمن الافريقي والامن القومي المصري, مجلة السياسة الدولية, العدد(90), السنة, (23), أكتوبر 1987, ص 164.
[6] إكرام عبد القادر بدرالدين, مرجع سبق ذكره, ص 49.

وفي ضوء ذلك تم تحديد سمات عدّة للدولة المجزّأة إقليمياً, والدولة التي تعاني مشاكل على صعيد وضعها الإقليمي, وهي:

- السيادة الإقليمية معترف بها, إنما محدودة؛ فنفوذها يتلاشى على المناطق البعيدة عن المركز.
- تتعايش الحكومة الممركزة مع مراكز سلطة ليس لها غير سيطرة نسبية عليها.
- يملك المركز إدارة متخصصة مصغرة في مختلف المناطق.
- لا تحتكر السلطة المركزية بصورة مطلقة الاستعمال المشروع للقوة.
- إن مستويات التبعية متباينة, لكن علاقاتها تظل هرمية الطابع؛ فالسلطة مطابقة, بالنسبة إلى كل منها, للنموذج نفسه.
- تملك السلطة التابعة مزيداً من امكانيات تبديل الولاء كلما كانت تحتل موقعاً أكثر طرفية[1].

واستناداً لما سبق هنالك جملة من العوامل والأسباب الاضافية التي تقف وراء هذه المعاناة الاقليمية في معظم دول افريقيا, ومن بين ذلك نذكر[2]:

1- العوامل الاقتصادية, وتتجلى في اهتمام النظام السياسي بمنطقة معينة, على حساب مناطق أخرى, وهذا يقود إلى حدوث تباين اقتصادي, يساعد في خلق حواجز اجتماعية لتصبح بعض الأقاليم مرتعاً خصباً لنمو الاتجاهات الانعزالية بل أحياناً الانفصالية, وذلك لأن التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير المتساوي للموارد على جميع أقاليم ومناطق البلاد ينتج عنه تباين حاد في نوعية الخدمات والسلع التي يتم توزيعها على الجميع.
2- ضعف وسائل المواصلات والاتصالات داخل وبين الأقاليم وبين بعضها البعض, مما يضعف من ترابطها ويحد من عملية التفاعل, والتواصل المستمر بين الأفراد والجماعات المكونة للدولة. وبالخصوص تتميز الدول الأفريقية, بأنها من أكثر دول العالم تخلفاً في مجال المواصلات والاتصالات, خاصة المناطق الاستوائية والصحراوية الداخلية النائية التي تتمركز فيها أقليات إثنية, وهذا يحد من عملية التفاعل بين هذه الجماعات والجماعات الأخرى معززاً من

[1] جورج بالانديه, المرجع السابق, ص 111.
[2] إكرام عبدالقادر بدرالدين, مرجع سبق ذكره, ص 51.

الانعزالية, والتي تتجه في بعض الأحيان إلى الانفصال عن غيرها من الجماعات[1].

3- قيام بعض النظم السياسية, باعتماد سياسة مركزية مفرطة, تجاه الأقاليم المختلفة للدولة, ودون مراعاة الظروف المحلية, لبعض تلك الأقاليم, لا سيما إذا ما اقترن ذلك, باتباع أسس تنموية غير متوازنة, من قبل المركز "النظام السياسي", تجاه هذه الأقاليم, كأن تتحمل الأقاليم دفع الضرائب, وأداء الالتزامات الأخرى, ولكن دون أن يرتبط ذلك بقيام المركز بتقديم خدمات مقابلة. إن مثل هذه السياسة, رغم كلفتها المادية والإدارية العالية, تؤدي في الوقت نفسه, إلى نتائج سلبية على صعيد خلق اندماج وطني بين مختلف أجزاء الدولة[2].

4- السياسة الاستعمارية الأوروبية "السابقة", التي أدت إلى خلق فجوات بين الأقاليم, داخل المستعمرة الواحدة, ولا سيما بين الأقاليم الساحلية والأقاليم الداخلية, وهي السياسة التي كانت تفضل تحويل الأقاليم الساحلية إلى مزارع لإنتاج المحاصيل النقدية, واستغلال مواردها إلى أقصى حد ممكن, بسبب قربها من موانئ التصدير, وحركة المواصلات. وهكذا عمل الاستعمار على مد خطوط النقل والاتصال في المناطق الساحلية, أكثر بكثير مما فعل في المناطق الداخلية[3].

وهكذا أدت هذه العوامل مجتمعة, إلى خلق تباينات حادة, داخل الدولة الواحدة, إن كان على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي, أو الثقافي, مما أدّى إلى وجود "كيانات فرعية" عدة داخل كيان الدولة الواحدة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مشكلة الاندماج الوطني

يختلف الباحثون حول تحديد أهم العوامل التي تستخدم في عملية تعبئة واستثارة الجماعات المختلفة, ويؤكد البعض على أهمية المتغيرات الاقتصادية وما تسببه من تنافس وصراع على المنافع, والموارد الاقتصادية النادرة, الأمر الذي يدفع بعض الجماعات إلى استخدام كافة الوسائل للسيطرة على الجماعات الأخرى. وتبرز بذلك ثنائية الجماعات المستفيدة المسيطرة والجماعات المهملة والمحرومة, وهذا يساعد في عملية تعبئة واستثارة أبعاد الانقسام لتحقيق أهداف سياسية. وفي حين تسعى الجماعات

---

(1) صبحي علي محمد قنصوه, مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا, رسالة ماجستير, مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الافريقية, جامعة القاهرة, 1989, ص ص 25- 26.

(2) عبد السلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 74.

(3) محمد عبد الغني سعودي, قضايا افريقية, مرجع سبق ذكره, ص ص 291- 292.

المهمشة السعي للحصول على منافع اقتصادية من خلال محاولة تغيير الوضع الراهن, فإن الجماعات المسيطرة تسعى من جانبها إلى استخدام كافة الوسائل للحفاظ على الوضع الراهن, وقد يقود هذا الوضع إلى نشوب صراع بين الجانبين.

ويرتبط بالتفسيرات الاقتصادية تفسير آخر, يتعلق بمحاولة استخدام "الخوف" بين الجماعات المختلفة, وخاصة بين الجماعات المستفيدة من تغيير الوضع الراهن, وفقدانها الفوائد والامتيازات, التي تحصلت عليها في وجود النظام القائم, وفي هذا الشأن عادةً ما تستخدم بعض القيادات في البلدان التي تعاني من اختلافات إثنية أو لغوية, أو دينية, أو إقليمية, من استغلال هذه الاختلافات واستثارة الجماعات المستفيدة لصالحها. إلى جانب ذلك قد يستخدم النظام السياسي عملية التوزيع السلطوي للموارد والمنافع الاقتصادية كوسيلة لتعبئة الاختلافات بين الجماعات المختلفة, وذلك من خلال تمكين بعض الجماعات من المنافع الاقتصادية والسياسية وحرمان أخرى منها.

كما تعتمد بعض التفسيرات على محاولة النخبة استغلال طموح, وتطلعات بعض الجماعات نحو تحقيق هويتها وكيانها السياسي المستقل, مما يسهل عملية التعبئة على اعتبار أن النظام الحاكم العقبة الرئيسة أمام تحقيق تطلعاتها وأهدافها. وتبرز هذه الحالة في بعض البلدان التي تعاني من وجود أقليات قومية أو إثنية ذات نزعة انفصالية, ولعل أبرز الأمثلة على ذلك وضع الأكراد في بعض بلدان الشرق الأوسط والتأميل في سيرلانكا, بحيث تتجه هذه الجماعات إلى محاربة الحكومة المركزية ومحاولة الإطاحة بها.

أولاً: العوامل الخارجية

تتمثل هذه العوامل في العامل الاستعماري, الذي يلعب دوراً بارزاً في تعبئة توظيف الاختلافات الموجودة أساساً في المجتمع, ومن بين الأدوات التي استخدمتها القوى الاستعمارية هي ترسيم الحدود بين المناطق, التي خضعت للاحتلال والسيطرة, ولم ترتبط هذه الحدود بأية اعتبارات طبيعية أو ديموغرافية, ولكن جاءت لتحقق مصالح المستعمر في استغلال هذه المناطق, الأمر الذي جعل هذه الكيانات المصطنعة تضم تعدداً إثنياً, ولغوياً, ودينياً كبيراً, بل يلاحظ أن بعض الجماعات الإثنية قسمت على دولتين أو أكثر, كما جاءت السياسات والممارسات الاستعمارية في شكل التنمية غير المتوازنة, والتوزيع غير المتساوي للموارد بين الأقاليم والمناطق والجماعات المختلفة في الدولة. وبذلك ساهمت التركة الاستعمارية في خلق جماعة متميزة عن باقي الجماعات

في المجتمع, على سبيل المثال البوجندا في أوغندا, والباروتس في زامبيا, والسريولس في سيراليون. في حين ساهم هذا الوضع في حرمان جماعات ومناطق محدودة, واستطاعت جماعات ومناطق أخرى أن تحقق مكاسب اقتصادية, وتعليمية, وسياسية. إن رفض الجماعات الأخرى الإذعان للعلاقات غير المتساوية قد يحدث تغيرات عنيفة وحالة عدم استقرار في المجتمع.

إن شعور بعض الجماعات بالحرمان الاقتصادي, والاضطهاد السياسي بسبب التوزيع غير المتساوي للموارد بحيث يوجه الاهتمام إلى مناطق وجماعات بذاتها وتهمل الأخرى. يؤدي في أغلب الأحيان إلى إثارة السخط على الجماعة المسيطرة, والتي ينظر إليها كسبب رئيسي لهذا الوضع, بل يمكن استثارة وتعبئة الجماعات المحرومة للمطالبة بتصحيح الأوضاع الاقتصادية والحصول على نصيب أكبر من الموارد, ويلاحظ أن ذلك غالبا ما يجابه بالرفض من قبل الجماعات الأكثر ثراءً في المجتمع. إلى جانب ذلك فقد أثبتت التجربة الاستعمارية تحيزاً واضحاً إلى جماعات ضد جماعات أخرى, من خلال تطبيق سياسة "فرق تسد". وهذا ما حدث بالفعل في أغلب الدول الافريقية, فقد انحازت الإدارة الاستعمارية إلى بعض الجماعات, واستخدمتهم في محاربة واحتلال الجماعات الأخرى[1].

ثانياً: العوامل الداخلية

ورثت أغلب الدول الافريقية والعالم الثالث حدوداً اصطناعية, لم يراع فيها أي اعتبار للحدود الطبيعية أو البشرية, في حين اعتمد على الحدود المحلية والإثنية في رسم الحدود الداخلية لهذه الدول, والتي لم تتصف بالثبات بل أصبحت تتغير من وقت لآخر ومن نظام حكم لآخر, وأصبح يعتمد عليها سواء بقصد أو بغير قصد في تعبئة بعض الجماعات بهدف الحصول على التأييد الشعبي, وهذا يبرز جلياً في التغيرات الادارية المتتالية في أغلب الدول الافريقية من نظام حكم لآخر.

كما ترتبط العوامل الداخلية أيضاً بعملية توزيع الموارد بما في ذلك الوظائف والمناصب, والمكانة العالية والحصول على الدخول المرتفعة, وقد يعمل النظام كحاجز أمام طموح بعض الجماعات بوضع بعض القيود التي تحول دون تمكين أبناء بعض

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل, معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة, القاهرة, 1987, ص 12.

الجماعات من الحصول على بعض المنافع والامتيازات مما يدفع هؤلاء لمحاولة الإطاحة بنظام الحكم. ومن خلال الوضع السابق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1- إن التعدد وعدم التجانس لا يقود بالضرورة إلى حدوث مشكلة اندماج وطني مالم تقترن بعملية تعبئة هذه الاختلافات.
2- إن تفاقم مشكلة الاندماج الوطني ترتبط أساساً بمسألة عدم انطباق أبعاد المشكلة, من لغوية وإثنية ودينية وإقليمية[1].

المطلب الثالث: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني

أولاً: الأسلوب الطائفي الإكراهي

يطلق البعض على هذا الأسلوب من أساليب الاندماج "استراتيجية بوتقة الصهر" بحيث يتم استيعاب كافة الجماعات الفرعية في المجتمع في إطار الجماعة المسيطرة بحيث تفقد الجماعات الفرعية خصائصها المميزة. ويعني الأسلوب الطائفي الإكراهي وجود رابطة بين أعضاء الجماعة, تستند أساساً إلى هوية وثقافة مشتركة, تجعلهم مرتبطين مع بعضهم البعض, ومع المؤسسات والأفراد الذين يلعبون أدواراً هامة, في حياة الجماعة, على نحو يؤدي إلى تعميق الولاء والتضامن, والإخلاص وحسن النية بينهم, وكنموذج مثالي, فإن هذا النمط من الاندماج ينطوي على التفرد, أي تفرد الجنس البشري, ويأخذ هذا النوع من الاندماج عدة مستويات سواء على مستوى الأسرة أو الجماعة الإثنية أو الدولة. وفي الدولة المندمجة طائفياً, فإن المؤسسات هي في الأساس وطنية, الأمر الذي يعني أن المواطنين ينظروا إليها على أساس أنها تخصهم جميعاً, كما أن القادة السياسيين هم أيضاً وطنيين رغم اختلاف البرامج والأيديولوجيات التي يتبنوها. ومن الناحية العملية فإن الفرد يعتبر نفسه جزء من الكل, رغم الاختلافات بين الأفراد في الأصول الإثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية[2].

إن الاندماج الطائفي يجسد في حد ذاته, أداة تطبيق وفرض هيمنة الجماعة المسيطرة, بطرق متنوعة, تتراوح ما بين قمع الجماعات المتميزة الأخرى, وبين الطرق الأكثر اعتدالاً, والمتمثلة في استعمال قوة الدولة وسلطانها, في منح امتيازات وفرص التعليم, والعمالة, إلى الجماعة الإثنية المهيمنة. فعلى سبيل المثال, يهيمن المالاويون

---

(1) اكرام عبد القادر بدر الدين, مرجع سبق ذكره, ص 51.
(2) ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد(63), مايو 1984, ص 42.

في ماليزيا, والسنهاليون في سيرلانكا, والمسلمون العرب الشماليون في السودان, والافريقيون في زنجبار, والفرس في ايران, والجاويون في إندونيسيا[1].

وبذلك يمكن القول, أن المدخل الطائفي, يقوم أساساً على الهيمنة الإثنية, أو الثقافية بدلاً من السياسة التوفيقية, وهو ما يجعل الجماعات الإثنية الأخرى تشعر بالدونية وعدم الأمان, ويثير لديها في المقابل مشاعرها الإثنية الخاصة, ويؤكد ذلك تاريخ التوترات والصراعات الإثنية, في دول كثيرة مثل نيجيريا, وأثيوبيا, وأوغندا, وراوندا, وجمهورية الكونغو الديمقراطية, وبوروندي, وزائير[2].

ويلاحظ أن معظم القيادات السياسية للدول الافريقية بعد الاستقلال, خاصة ما كان منهما في الأساس قادة لحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار, قد لجأت إلى هذا المدخل في عملية خلق دولة مندمجة عن اعتقاد منهم بأن التماسك والتلاحم الوطني, الذي ساد أبان فترة الكفاح المسلح ضد المستعمر, يعد في حد ذاته كافياً لتحقيق الاندماج الوطني بعد الاستقلال, متجاهلين بذلك أن التماسك والتلاحم كان بسبب الخطر الخارجي أي متغير الاستعمار آنذاك وليس بسبب العوامل الداخلية[3]. وتهدف هذه القيادات إلى تذويب السمات الثقافية للأقليات, وحصرها في إطار الجماعة السائدة, أو الطائفة المسيطرة في المجتمع الأكبر, ويتم ذلك في الغالب من خلال الأسلوب "الإكراهي". إن هذه السياسة تجد أساسها الفكري في مفهوم "الاستيعاب والصهر", وتتضمن هذه العملية عدة أنماط أهمها:

1- الاستيعاب الثقافي, بمعنى تذويب النماذج الثقافية للأقليات الأخرى في المجتمع[4].
2- الاستيعاب العنصري, يحدث هذا النوع من الاندماج, من خلال التزاوج المختلط بين الجماعات المختلفة, ويهدف من خلال هذه العملية, محاولة تذويب الخصائص البيولوجية المميزة, للجماعات المتميزة ثقافياً أو اجتماعياً, مما يفسح المجال لسيطرة الجماعة السائدة, في المجتمع الكلي.
3- الاستيعاب المؤسسي, بمعنى إشراك أعضاء الجماعات المختلفة, في عضوية المؤسسات الاجتماعية والأندية, ويرى البعض أن هذا النوع من الاستيعاب, يعتبر من أهم أنواع

---

(1) محمد زاهي بشير المغيربي, التنمية السياسية والسياسة المقارنة- قراءات مختارة, منشورات جامعة قاريونس, بنغازي, 1998, ص 114.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن, التعددية وأزمة بناء الدولة, مرجع سبق ذكره, ص 58.

(3) ابراهيم أحمد نصرالدين, الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني, مرجع سبق ذكره, ص 8.

(4) جمال محمد السيد ضلع, قضايا الدولة في افريقيا, مجلة الدراسات الافريقية, معهد البحوث والدراسات الافريقية, العدد(25), القاهرة, 2003, ص 103.

الاستيعاب وأكثرها فعالية وتأثيراً, ويستخدم هذا النوع من الاستيعاب عادةً مع المهاجرين الجدد, أو مع الجماعات المتميزة لإدماجها في إطار الجماعة المسيطرة[1].

ويطلق البعض على هذا المدخل "المنهج الإدراكي", إذ يعكس استعداد الأفراد للتعامل سوياً في مواجهة المشكلات والمواقف, وذلك من خلال تصور واضح مشترك, يرضي جميع الأطراف, كما يعكس هذا النوع من الاندماج التماسك العقائدي, والفكري بين أعضاء المجتمع الكلي الذي ينجم عن إدراك الأفراد وفهمهم بأن ذلك يعتبر ضرورة تحتمها قضايا التخلف والتنمية. كما يطلق البعض على هذا المدخل أيضاً "الاندماج الموحد", الذي يعني اعتبار الأفراد متساويين سواءً من حيث المكانة, والمركز السياسي والمدني, بحيث يتطلب ذلك الانتماء إلى جماعة بعينها, ومن ثم لا يتطلب هذا النوع من الاندماج الاستيعاب الثقافي[2].

ثانياً: الأسلوب الوظيفي الطوعي

هو القبول بمبدأ اقتسام السلطة والثروة والنفوذ في إطار دولة موحدة, ويأخذ أحياناً شكل الحكم الذاتي أو الاقليمي للجماعات المختلفة, ويطلق البعض على هذا الأسلوب "الوحدة من خلال التعدد", بمعنى الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية واقتصادية بين الجماعات المختلفة المكونة للدولة بما يمكنها من الاحتفاظ بهويتها وسماتها الخاصة في إطار دولة واحدة[3], وهذا يعني وجود علاقة ورابطة بين أعضاء الجماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود ثقافة وهوية مشتركة, بل إلى مصالح يشترك فيها الجميع, أو بسبب عامل "إكراهي" مصدره عوامل خارجية مثل النظام الدولي.

وفي الدولة المندمجة وظيفياً, فإن المؤسسات لا ينظر إليها على أنها للجميع, إلا أن قبولها والتسامح معها, يتوقف على مدى أدائها لوظائفها التي ينظر إليها الأفراد على أنها مناسبة وملائمة إذ أن الظروف جعلتها جد ضرورية. وبذا فإن النظر إلى القادة السياسيين, عما إذا كانوا صالحين أم فاسدين, يتوقف غالباً على مدى قدرتهم على أداء وظائفهم, ويعاملون بالتالي على هذا الأساس. كما أن الأفراد يتعرفون على بعضهم البعض, من خلال الصفات الشخصية مثل الانتماء الإثني, والتي لا تؤدي بالضرورة إلى عرقلة التعاون فيما بينهم. وبما أن الأفراد يعتبرون

---

(1) اكرام بدرالدين, مرجع سبق ذكره, ص51.
(2) أحمد الزروق الرشيد , مرجع سبق ذكره , ص 50- 51.
(3) ابراهيم أحمد نصرالدين, الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني, مرجع سبق ذكره, ص8.

أعضاء في جماعة طائفية, فإن الفرد لا يمثل في حد ذاته وحدة الاندماج الوظيفي, أي أنه طالما كان الفرد كائناً طائفياً, فإننا نتحدث عن جماعات مندمجة وظيفياً وليس أفراد[1].

يتميز هذا المدخل بأنه يوفر إلى حد ما فرص المشاركة السياسية, ملائمة ومتساوية لجميع الجماعات والفئات, بصرف النظر عن انتماءاتها الإثنية أو اللغوية أو الدينية, وذلك من خلال التمثيل النسبي لهذه الجماعات, ولعل من أهم ركائز هذا النمط من الاندماج, هو الاعتراف بالتعددية طالما لا تؤدي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية للدولة أو انهيارها الكلي[2].

ويلاحظ أن الحكم العسكري في الغالب ما يوفر نوعاً من الاندماج الوظيفي, إذ أن الجيش كجماعة يكون قادراً على أداء دور وظيفي محدد, بحيث يحافظ على الدولة مندمجة, رغم اختلافاتها الإثنية وتعدديتها الثقافية, ويتأتى ذلك إما من خلال استخدام وسائل القوة والإكراه, أو من خلال الاستعانة بفنيين بدلاً من السياسيين في الإدارات المختلفة, أو من خلال فرض إجراءات مؤقتة فيما يعرف "بالدولة الحارسة"*, وعلى الرغم من قدرة الجيش على تحقيق الاندماج الوظيفي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي.

ثالثاً: أسلوب الفصل

يقوم هذا النوع من أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني على رفض الاندماج بين الجماعات المختلفة المكونة للدولة, لأسباب تتعلق باستحالة تحقيق مثل هذا الاندماج, الأمر الذي يعني الفصل الكلي بين مختلف الجماعات حتى تتمكن كل جماعة من بناء حاضرها ومستقبلها من خلال استلهام قواتها وثقافتها الخاصة.

وينبع هذا النوع من مواجهة المشكلة غالباً في المجتمع الذي يعاني من التشرذم الإثني أو الإقليمي, بمعنى أن يكون الولاء للجماعات الفرعية سواء أكانت إثنية أم قومية على حساب الولاء للدولة و الوطن مع غياب اتفاق على القيم الأساسية أو الايمان بوجود ثقافة محددة يجعل من الصعب خلق أرضية ملائمة للعمليات الاندماجية

---

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, اللاجئون في المنازعات الداخلية في افريقيا, الموسوعة الافريقية, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 1997, ص 28.

(2) اكرام عبدالقادر بدرالدين. مرجع سبق ذكره. ص 51.

* مذهب الدولة الحارسة: هو فلسفة سياسية رأسمالية تحررية, ويتم تعريفه بطرق مختلفة حسب المصادر, فبالمعنى الضيق, يتمسك المذهب بضرورة وجود الدول(على عكس مذهب اللاسلطة), تكون وظيفتها الشرعية الوحيدة هي حماية الأفراد من الاعتداء والسرقة والاخلال بالعقود والغش, وتكون المؤسسات الحكومية الوحيدة هي المؤسسة العسكرية, والشرطة, والمحاكم.

فـي المجتمـع, وهـذا مـا يـدفع المعنيـون بـأمر الانـدماج الـوطني للأخـذ بأسـلوب الفصـل بـين الجماعات في الدولة[1].

ويلاحظ أن عملية دمج وانخراط الجماعات الإثنية, أو القومية في هذا النوع من الاندماج, يكون في الغالب إكراهياً لا رضائياً وطوعياً أي من خلال إدراك الجماعات المصلحة المشتركة في اندماجها في المجتمع الكلي, وهذا يعني أن يكون أسلوب تطبيق هذا النوع من الاندماج من خلال استخدام القوة و وسائل الإكراه المختلفة, التي عادة ما ترتبط بالاحتلال الأجنبي, وغيره من العوامل الخارجية, وقد طبق هذا الأسلوب النظام العنصري في جنوب افريقيا لفصل الجماعة الافريقية عن الجماعة البيضاء في إطار "البانتوستانات"* بدعوة استحالة التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة وقد فشل هذا الأسلوب بانهيار النظام العنصري النظام الجديد الذي يعطي حقوق متساوية لجميع الجماعات المكونة للدولة[2].

---

[1] عبدالسلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 40- 41.

* بانتوستان: المعروف باسم موطن البانتو, أو موطن السود, أو موطن جنوب افريقيا, كانت البانتوستانات أداة ادارية رئيسية لاستبعاد السود من النظام السياسي لجنوب افريقيا بموجب سياسة الفصل العنصري. تأسست عشرة مناطق بانتوستان في جنوب افريقيا, حيث تم تجميع أعضاء بعض الجماعات العرقية, وبالتالي جعل كل هذه المناطق متجانسة عرقياً كأساس لإنشاء دول قومية "مستقلة" لمختلف المجموعات العرقية السوداء في جنوب افريقيا.

[2] جمال محمد السيد ضلع, قضايا الدولة في افريقيا, مرجع سبق ذكره, ص 103.

الفصل الثانـي

تجارب الدول الأفريقية في الاندماج الوطني

- المبحث الأول: تجربة أوغندا
- المبحث الثاني: تجربة ليبيريا

المبحث الأول: تجربة أوغندا في الاندماج الوطني

حصلت أوغندا على استقلالها منذ نحو نصف قرن, ورغم ذلك فإنها لم تتمكن من تحقيق الاندماج الوطني فيها, بل إن التناقضات الداخلية فيها قد ازدادت عمقاً حين راحت كل جماعة من الجماعات التي تعيش فيها تعلي من شأن ولاءاتها الفرعية (القبلية, والعرقية, والدينية, والاقليمية.. إلخ), على حساب ولائها الوطني تصوراً وسلوكاً. وقد شهدت أوغندا اندلاعاً لحرب "أهلية" تآكلت في مسارها كافة المؤسسات السياسية والدستورية وتدهورت فيها أوضاعها الاقتصادية, وتناحرت فيها كافة الجماعات سعياً للسيطرة على السلطة المركزية, ورغم ذلك فإن أوغندا قد استطاعت أن تثبت قدرتها على البقاء "كدولة" حيث لم تتطور هذه الحرب لتصبح حرباً داخلية "انفصالية" تقوض أركان الدولة من أساسها.

وأوغندا دولة حبيسة تحيط بها خمس دول أفريقية (كينيا في الشرق, وزائير والكونغو الديمقراطية في الغرب, والسودان في الشمال, وتنزانيا ورواندا في الجنوب), وقد أدى انسياح الحدود بينها وبين الدول المجاورة إلى حركة متصلة تفاعلية بين كافة الجماعات التي تقطن على جانبي الحدود من جهة, كما أدى إلى إثارة مشكلات بين أوغندا وجيرانها من جهة أخرى, ثم إن الحدود الأوغندية حدود حديثة, فلم تظهر أوغندا بحدودها الحالية إلا بعد فرض الحماية البريطانية على مختلف جماعاتها في عام 1914, ولم تضم منطقة جماعة لانجو إلى حدودها إلا في عام 1918, كما لم تحدد حدودها مع السودان وكينيا إلا في عام 1926– 1932, على التوالي, وهي حدود فرضتها في النهاية الاعتبارات الخارجية والمصالح الاستعمارية دونما اعتبار لتحقيق الوحدة البشرية لأوغندا. ونظراً لحداثة الحدود الأوغندية فإن خبرة الاحتكاك والتفاعل بين مختلف الجماعات التي باتت تشكل شعبها أصبحت محدودة, وقد أسهمت بريطانيا في تكريس العزلة بين هذه الجماعات عندما نظمت البلاد ادارياً بشكل أدى إلى تقوية الولاءات الإقليمية والقبلية والعرقية, على نحو حد من نمو هوية وطنية أوغندية عند الاستقلال, وبذر بذور الشك بين كافة الجماعات الأوغندية, ما بين جماعات تخشى أن تفقد وضع الامتياز والسيطرة الذي حققته أثناء الفترة الاستعمارية (ممالك البوجندا, وبونيورو, وتورو, وأنكولي), وبين جماعات أخرى تخشى وضع التبعية والهيمنة, وقد أفرز ذلك مشكلات تتعلق بالحدود بين أقاليم مختلف

الجماعات, كما أفرز مشكلة تتعلق بالحدود بين أوغندا وكينيا منذ قامت بريطانيا بضم أجزاء من شرق أوغندا على محمية شرق افريقيا "كينيا", في عام 1902.

وقد أدى التنوع في التضاريس والمناخ إلى تنوع في الجماعات التي تقطن أوغندا, تمثل في تنوع نشاطاتها الانتاجية (رعي, زراعة... إلخ), والتي كانت لها انعكاساتها بالتبعية على القيم الثقافية وعلى شكل السلطة السياسية في كل جماعة. ثم إن التفاعلات التاريخية بين هذه الجماعات قد أدت إلى تنوع في خبرات التفاعل سلماً أو صراعاً انعكس على نظرة كل جماعة إلى الجماعات الأخرى, وقد أضاف هذا العامل قدراً كبيراً من الاختلاف بين هذه الجماعات تمثل في دفع واستقدام جماعات جديدة إلى المجتمع الأوغندي (النوباويون– الآسيوين), وفي إدخال مزيد من عوامل التباين والاختلاف من لغة وثقافة ودين ونشاط انتاجي .. إلخ, وقد أسفر ذلك عن زيادة تعقيد التركيب الاقتصادي/ الاجتماعي للمجتمع الأوغندي, وإلى توزيع للأدوار بين جماعاته, غلب عليها علاقات السيد/ التابع, فالبوجندا* تمتعت بوضع سياسي خاص أثناء الفترة الاستعمارية أفرز وضعاً تعليمياً متميزاً لأبنائها وبالتبعية هيمنت على الجهاز الاداري, أما النوباويون فقد أسفرت التطورات التاريخية والاعتماد عليهم كجنود في ظل الاستعمار البريطاني إلى أن أصبحوا يشكلون عصب الجيش الأوغندي, وقد أصبح الشماليون عامة– ونظراً لتخلف مناطقهم_ يشكلون الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها مزارع البن والقطن في الجنوب في حين أن الآسيويين باتوا يشكلون طبقة وسطى تجارية تسيطر على تجارة الصادرات والواردات.

إن العوامل السابقة وغيرها قد أدت إلى ظهور مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, وقد أسهمت ممارسات الحكم الاستعماري البريطاني, ومن بعدها ممارسات حكومات ما بعد الاستقلال في زيادة هذه المشكلة تعقيداً[1].

ونحاول في هذا المبحث تحليل مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا على النحو التالي:

* بوجندا أو أوغندا هما اسمان لمملكة واحدة, تعد من أكبر الممالك التقليدية في أوغندا, ويرجع لها الحق في التصرف لباقي الممالك الأخرى, وأهمها مملكة بانيور, وأنكول, وتورو, كان يحكم بوغندا ملك يسمى بالكاباكا, عرفت استقلالها الذاتي عن مملكة بانيورو منذ 1790, بحيث بدأت تظهر في نمط تنظيمي مميز وعلى جميع النواحي, وزادت تنظيماً بعد اعتلاء الملك "الكاباكا" موتسا الأول العرش (1875 – 1884).

[1] ابراهيم احمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الأفريقية, دار اكتشاف, القاهرة, ط(1), 2010, ص ص 155- 156.

المطلب الأول: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا

تعاني أوغندا شأنها في ذلك شأن معظم الدول الأفريقية, جنوب الصحراء من مشكلة اندماجية مزمنة, فهي لم تظهر للوجود إلا عام 1962, حيث كان الأوغنديون ينتمون إلى جماعات مختلفة, تعيش إلى حد ما منعزلة عن بعضها البعض, وفي مناطق متفرقة, ولا يجمعها سوى الجوار الجغرافي وبعض العلاقات التجارية البسيطة. ومن الناحية الدينية يتسم الواقع الأوغندي بالانقسام والتعددية بشكل كبير؛ حيث ينقسم الأوغنديون إلى مسيحيين (كاثوليك وبروتستانت), ومسلمين وأتباع ديانات تقليدية. أما من الناحية الاقليمية, فقد ساعدت طبيعة الجغرافيا إضافة إلى ممارسات الإدارة الاستعمارية, على تقسيم أوغندا إلى قسمين متباينين, شمال, وجنوب, يقطن كل منها جماعات تختلف من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي, وأسلوب الحياة. أما من الناحية اللغوية فإن سكان أوغندا, يتحدثون أكثر من 40 لغة ولهجة محلية, يأتي في مقدمتها اللوجندا, والرونيانكوري, واللوسوجا, إضافة إلى بعض اللغات الوافدة مثل السواحيلية والنوباوية والانجليزية. ترجع أهمية دراسة هذه الأبعاد وأثر ذلك على المشكلة الاندماجية في البلاد, وعليه يتضمن هذا المطلب أربعة أبعاد: البعد الأول البعد القبلي و العرقي, البعد الثاني البعد الثقافي واللغوي, البعد الثالث البعد الديني؛ ورابعاً العلاقة بين أبعاد الاختلافات بين الجماعات الأوغندية.

أولاً: البعد القبلي والإثني

يتوزع سكان أوغندا الذين لا يتجاوز عددهم 24.4 مليون نسمة على أكثر من أربعين جماعة إثنية مختلفة, يتجاوز عدد أفراد تسع جماعات, منها المليون نسمة بل يصل عدد أفراد بعض هذه الجماعات عدة ملايين نسمة كما هو الحال مع البوجندا والبانياكولي والباسوجا, وتشكل هذه الجماعات الثلاث وحدها في عام 2002 نحو 35.7% من إجمالي سكان أوغندا. ويلاحظ بعض هذه الجماعات, تنتمي إلى جماعات إثنية أخرى خارج حدود الدولة, كما هو الحال مع الأشولي, والكاكوا, والكاراماجونج, مما يتعذر معه وجود جماعة إثنية واحدة, تكون قادرة على أن تتبوأ دوراً قيادياً, وأن تفرض سيطرتها على باقي الجماعات الإثنية في البلاد. إن سكان أوغندا ينتظمون إثنياً في أربع مجموعات إثنية رئيسة هي البانتو, والنيليون, والنيلوحاميون,

والسودانيون, إضافة إلى بعض الجماعات الإثنية الوافدة مثل الأقليات الآسيوية, والنوباوية, والرواندية[1].

وليس هنا مجالًا للتفرقة بين القبيلة والجماعة الإثنية, فمما لا شك فيه أن هناك اختلافات جوهرية بين المصطلحين, لكن ما دفعنا إلى دمج المصطلحين معاً هو أن التعدادات السكانية الأوغندية أحياناً ما تقسم السكان إلى قبائل, وأحياناً تقسمهم إلى جماعات إثنية, وأحياناً ثالثة توزعهم على المناطق الإدارية في الدولة, وعلى سبيل المثال, فإن تعداد السكان المحليين في عام 1921, قد أتى على ذكر ثلاثين "جماعة إثنية" وإن حدث بعض التكرار والتداخل, حيث ظهرت بعض الجماعات مرتين تحت مسميين مختلفين, أما تعداد أجناس وقبائل السكان المحليين في عام 1931, فقد أضاف إثنتي عشرة "جماعة إثنية" جديدة, بإدراجه بعض جماعات المهاجرين في التعداد, وبتمييزه بعض الجماعات الصغرى عن الجماعات الكبرى التي تتشابه معها, أو تخضع لسيطرة إحداها, وجاء تعداد في عام 1948, ليقسم سكان أوغندا إلى اثنتين وعشرين "قبيلة", تضم كل منها عدداً من السكان يزيد على خمسين ألف نسمة, أما تعداد عام 1959, فقد عاد ليظهر العديد من الجماعات الصغرى مرة أخرى, وكان مرجع لنضال هذه الجماعات "قبل الاستقلال" للاعتراف بها وقد أسقط تعداد عام 1969, ذكر مصطلح "القبيلة" كليةً, وقسم السكان على أساس المديريات التي يعيشون فيها, واستناداً إلى تعداد عام 1959, فإنه وجد أن إجمالي عدد سكان أوغندا يصل إلى نحو 6.5 مليون نسمة, مقسمون إلى إحدى وثلاثين جماعة عرقية, أكبرها عدداً جماعة البوجندا (أكثر من مليون نسمة_ حوالي سدس السكان), تليها جماعة تسو, وجماعة بانيا نكوري, وجماعة باسوجا (كل منها حوالي نصف مليون نسمة), فجماعة باكيجا (أكثر من 400 ألف نسمة), ثم جماعة لانجو وجماعة بوجيو (أكثر من 300 ألف نسمة), يليها جماعة أشولي وجماعة لوجبارا وجماعة باتورو (أكثر من 200 ألف نسمة), فجماعة بانيورو وجماعة كاراموجنج, وجماعة أليور وجماعة باجويري, وجماعة باكونجو, وجماعة باداما (كل منها أقل من 200 ألف نسمة), ثم جماعة بانيولي, وجماعة مادي, وجماعة كومام (ما بين 50– 100 ألف نسمة), ثم جماعات صغرى, وهي باساميا, وكاكوا, وسيبي, وباجوي, وبامبا, وجونام, وباكيني, وسوك, ولابور, ولندو, وتبث, وباتوا (أقل من 50 ألف نسمة).

---

[1] محي الدين محمد مصيلحي, دور شركة شرق افريقيا البريطانية في التمهيد لاستعمار أوغندا, بحث مقدم الى الندوة الدولية لحوض النيل, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة,1987, ص 264.

ولعل الاختلاف بين التعدادات السابقة في تحديد عدد القبائل والجماعات الإثنية في أوغندا يعبر عن تعقيد التركيب الإثني للمجتمع الأوغندي, وصعوبة إيجاد تحديد دقيق يدرج كافة الجماعات في إطاره, ويميز بين كل جماعة وأخرى[1].

ثانياً: البعد الثقافي واللغوي

تعتبر التعددية اللغوية من بين أهم العقبات التي تواجه تحقيق الاندماج الوطني في الدولة, وترجع أهمية اللغة في كونها من المقومات الرئيسية في تحقيق التضامن والترابط الاجتماعي, وهي أيضاً وسيلة هامة من وسائل الاتصال بين الأفراد, فهي تساعد في نقل الأفكار وتحفظ الفلكلور بين الأجيال. فالأفراد الذين يشتركون في لغة واحدة, يتقاربون أكثر من غيرهم, فوجود عدة جماعات لكل منها لغتها الخاصة يؤدي حتماً إلى التأكيد على الاختلافات بين هذه الجماعات[2].

إن تعقد التركيب الإثني للمجتمع الأوغندي لا يعود إلى الاختلافات الإثنية فقط, وإنما يحمل في طياته اختلافات ثقافية ولغوية, وهي بقدر ما تشكل عوامل اختلاف بين الجماعات الأوغندية, إلا أنها تؤدي إلى إعادة فرزها مرة أخرى من منظور آخر أكثر اتساعاً, يؤدي إلى تجميعها في جماعات أكبر تقلص من عدد الجماعات الإثنية, وفي إطار هذا المنظور الثقافي يمكن تقسيم الجماعات الأوغندية إلى أربع جماعات هي:

1- مجموعة لغات البانتو: وهي أسرة لغوية كبيرة ومتشعبة, تتشابه في مفرداتها وقواعدها إلى حد كبير, ويبدو أنها مشتقة جميعاً من لغة سابقة إياها, يطلق عليها السابقة للبانتو (Pro-Panto). وكلمة البانتو ذاتها معناها الناس, لذا تستخدم أحياناً بمعنى الشعب أو الجماعة, ويرى بعض المتخصصين في هذا الشأن أن هذه الأسرة اللغوية الضخمة تضم أسراً فرعية عدة تنتشر عموماً في شرق افريقيا وأشهر لغاتها السواحيلية واللوجندا, وفي جنوب غرب القارة وأشهر لغاتها لينجالا, وفي جنوب القارة وأشهر لغاتها ناجوني, كما تشمل لغات اليوربا والايبو في نيجيريا[1].

---

[1] ابراهيم احمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية, مرجع سبق ذكره, ص ص 157- 158.
[2] محمد حسين عبدالمجيد, التنمية والتكامل القومي في السودان 1956- 1980 , رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة, القاهرة, 1982, ص73.
[1] محمد عبدالغني سعودي, قضايا افريقية, مرجع سبق ذكره, ص ص 140-142.

وتضم البانتو خمسة عشرة جماعة إثنية في أوغندا لوحدها وهي:

البوجندا, بانيا نكوري, باسوجا, باكيجا, بوجيو, باتورو, بانيورو, باجويري, باكنجو, بانيولي, باساميا, باجوي, بامبا, باكيني, باتوا وتصل نسبة هذه الجماعة إلى نحو ثلثي سكان أوغندا[2]. ثم تأتي الماسابا ورونيارواندا, ورونيورو, وروتورو من بين لغات البانتو الهامة أيضاً, إذ يتجاوز عدد الناطقين بكل واحدة منها أكثر من 400 ألف نسمة, وبينما تنتشر الماسابا في شمال شرق مناطق البانتو على الحدود الكينية, فإن الناطقين بلغة رونيارواندا يتوزعون في مناطق أقصى الجنوب الغربي, وتحديداً عند التقاء حدود أوغندا مع رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية[3].

2- مجموعة النيليين الغربيين: وهي تضم سبع جماعات إثنية وهي:

لانجو, أشولي, أليرو, باداما, كومام, جونام, لابور[4].

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد المجموعة اللغوية الرئيسية البانتو, إذ تبلغ نسبة الناطقين بها نحو 15% من سكان أوغندا. وتصنف معظم هذه اللغات على أنها تنتمي إلى لغة Luo التي تنتشر في بعض المناطق الشمالية الغربية من مناطق كينيا المجاورة وتعرف بلغة Lwo[5].

3- مجموعة النيليين الشرقيين: وتأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة من اللغات الرئيسية في أوغندا, وتضم هذه المجوعة ست جماعات إثنية وهي:

تسو, كاراموجنج, كاكوا, سيبي, سوك, تبث.

وتصل نسبة الناطقين بها إلى نحو 13% من سكان أوغندا.

4- مجموعة السودانيين: وهي تضم ثلاث جماعات إثنية هي:

لوجبارا, مادي, لندو.

وتصل نسبة الناطقين بها إلى نحو 5% من سكان أوغندا.

وفي أوغندا على الرغم من اعتماد الانجليزية, ومن ثم السواحلية, كلغة رسمية, إلا أنها تحتضن في الواقع, مجموعة من اللغات المحلية, بقدر ما تحتوي على مجموعات قبلية. بمعنى أن لكل

---

(2) ابراهيم أحمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسة الافريقية, مرجع سبق ذكره, ص 159.

(3) محمد عبدالمنعم يونس, أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني, دار القلم, القاهرة, 1960, ص ص95-97.

(4) ابراهيم أحمد نصر الدين, نفس المرجع السابق, ص159.

(5) محمد عبد المنعم يونس, نفس المرجع السابق, ص ص96-97.

قبيلة منها لغتها الخاصة, التي لا تفهمها القبيلة الأخرى, إضافة إلى تعدد اللهجات داخل اللغة الواحدة. وعلى الرغم من وجود لغتين كبيرتين من بين هذه اللغات, وهما اللوغندا في الجنوب, حيث قبيلة البوجندا[1], التي تعد أكبر قبيلة في أوغندا, إذ تشكل 16% من مجموع السكان[2], ومنها اشتق اسم الدولة, واللغة السواحيلية في الشمال, إلا أنه يلاحظ أن الإذاعة الأوغندية تعكس الواقع اللغوي المتفتت في هذه الدولة الكائنة في شرقي افريقيا, عند منابع نهر النيل, حيث تبث برامجها بـ 21 لغة محلية (وطنية), هذا عدا الانجليزية, الفرنسية, العربية, السواحيلية[3]. وهي لغات وافدة على المجتمع الأوغندي, إما بفعل الاتصال التجاري أو التبشير الديني أو الغزو الاستعماري[4].

إن هذه الظاهرة الخطيرة, التي توضح مدى التشرذم اللغوي, ليس في أوغندا وحدها, بل في كثير من البلدان الافريقية, أصبحت اليوم, مع غيرها من الظواهر المرافقة, مثل التشرذم القبلي والتباين العرقي وغيرها, من أكثر المشاكل إلحاحاً, في درجة ضغطها على أنظمة هذه البلدان, لأنها تتعلق بوجود الدولة ومستقبلها, إذ لا يمكن لأي نظام سياسي أن يعتمد أية سياسة تنموية, بمعزل عن تأمين الوحدة الوطنية والاندماج الوطني, لأن غياب مثل هذه الوحدة والاندماج له انعكاس خطير على وجود الدولة والنظام معاً.

ثالثاً: البعد الديني

يعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة في العملية السياسية في الدولة, فهو يلعب دوراً هاماً في التأثير على الحياة السياسية للناس, ويمكن أن تستخدمه السلطة في تعزيز القوة السياسية فيما يعرف اليوم "بتسيس الدين". ويؤثر الدين على الاندماج الوطني سلباً, عندما تنشأ الأحزاب السياسية وتستند على أسس دينية بما يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات والاختلافات في المجتمع, وفي المقابل يصبح الدين عامل توحيد, في المجتمع بحيث ينمي الشعور المشترك للجماعات, التي تعاني من انقسامات لغوية وإثنية أو إقليمية والانتماء إلى دين واحد[1].

---

(1) عبدالسلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 124.
(2) محمد عبدالمنعم يونس, مرجع سبق ذكره, ص 82.
(3) محمد عبدالغني سعودي, قضايا افريقية, مرجع سبق ذكره, ص 137.
(4) ابراهيم أحمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية, مرجع سبق ذكره, ص 160.
(1) محمد حسن عبدالمجيد, مرجع سبق ذكره, ص ص 73- 75.

أدت العوامل التاريخية من تبشير, وتجارة, واستعمار, إلى دخول الأديان السماوية إلى أوغندا منذ القرن التاسع عشر, وقد أفرز ذلك تعددية دينية في المجتمع الأوغندي, حيث نجد أن 33% من السكان يدينون بالكاثوليكية, ونحو 30% يدينون بالبروتستانتية, في حين إن ما بين 5-6% يدينون بالإسلام, أما الباقون فيدينون بديانات طبيعية أفريقية, وإذا كان العامل الديني على هذا النحو قد أدمج الجماعات الأوغندية في إطار أربع جماعات دينية لا ترتبط كثيراً بالحدود الإثنية أو الثقافية, أو الإقليمية, وهو بذلك يعد عامل توحيد في أحد جوانبه, إلا أنه يلاحظ أن تسيس هذا العامل وإدخاله في دائرة الممارسات السياسية, في الفترة التي سبقت الاستقلال وتلته مباشرة, قد أحدث انشقاقات داخل المجتمع الأوغندي خصوصاً بين الكاثوليك والبروتستانت, ماتزال تلقي بأثارها السلبية على الحركة السياسية في أوغندا.

وخلال تاريخ أوغندا الحديث والمعاصر, وبالتحديد منذ أن خضعت البلاد للاستعمار البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر, أصبح للانتماء أبعاداً سياسية, واقتصادية, واجتماعية, وبذلك يؤثر على فرص التعليم والتقدم الاجتماعي في البلاد.

1- العقائد السماوية

يقصد بها تلك العقائد التي يؤمن أتباعها بوجود كتاب مقدس أو منزل مصدره إله سام, هو الله عند المسلمين, والرب عند اليهود والنصارى. ويطلق المسلمين على غيرهم من أتباع العقائد السماوية "أهل الكتاب", أي اليهود والنصارى. وترجع أهمية هذه العقائد, رغم كونها دخلت البلاد إلا حديثاً وتحديداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر, إلا أنها أصبحت تشكل العقائد الدينية الرئيسية لمعظم سكان البلاد.

أ- المسيحيون:

تعد المسيحية من بين الديانات حديثة العهد نسبياً في أوغندا, إذ يرتبط أول وجود رسمي لها بمجيء الاستعمار البريطاني للبلاد في القرن التاسع عشر, وما صاحبه من نشاط للبعثات

التبشيرية المسيحية. وبذلك يمكن القول أن المسيحية, والحكم الاستعماري وجهان لظاهرة أو عملة واحدة, هدفها السيطرة ووسيلتها السلاح والإنجيل. وتعتبر بعثات الكنيسة الانجيلية و المتمثلة في الجمعية التنصيرية للكنيسة الانجيلية "Anglican Church Missionary Society" الأقدم في أوغندا, إذ مارست نشاطها التبشيري في وقت مبكر منذ عام 1877[1]. ويأتي في المرتبة الثانية, بعثات كنيسة الرومان الكاثوليك والمتمثلة في "جمعية الرومان الكاثوليك للتنصير في افريقيا", أي الآباء البيض "White Fathers", وهي بعثات تنصيرية فرنسية وجدت في الكثير من مناطق أوغندا, بعد عامين من دخول البعثات التنصيرية البروتستانتية ACMS. وفي سياق التبشير والدعوة تورطت هذه البعثات في السياسات والشؤون المحلية للبلاد, وفي هذا الصدد يمكن القول أن أوغندا لم تعرف الحروب الدينية قبل دخول الاستعمار إليها, إذ ارتبط ذلك بجهود بريطانيا بإعلان الحماية على البلاد في عام 1894 والتي نتج عنها حرب طاحنة بين الكاثوليك والبروتستانت من جانب, وبينهما وبين المسلمين من جانب آخر, وخاصة في مناطق جنوب أوغندا, أدت في نهاية الأمر إلى انتصار الكنيسة الإنجيلية البروتستانتية, وسيطرتها على معظم أقاليم الجنوب وخاصة البوجندا[2].

ومما عزز من مكانة الكنيسة الإنجيلية, هو انحياز الإدارة الاستعمارية البريطانية لها, بحيث أصبح عضويتها شرطاً أساسياً لكل من يتولى عرش البوجندا, وبذلك اتهم المسيحيون الكاثوليك السلطات الاستعمارية البريطانية, بمحاباتها للبروتستانتية بصفة عامة والكنيسة الانجيلية بصفة خاصة, وهو ما ساهم في زيادة الانقسام الديني في البلاد الذي دخل دائرة الممارسات السياسية في شكل الصراع الحزبي, وخاصة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي.

وفيما يخص توزيع المسيحيين من كاثوليك وبروتستانت, على الأقاليم المختلفة, نجد أن 41% من سكان الإقليم الأوسط هم من الرومان الكاثوليك, في حين لا تتجاوز نسبة البروتستانت على 31% في هذا الإقليم, أما في الإقليم الشرقي, فإن الوضع يختلف تماماً, ففي الوقت الذي يستحوذ فيه البروتستانت على ما نسبته 43.1%, فإن نسبة الرومان الكاثوليك, لا

---

(1) محي الدين محمد مصيلحي, دور شركة شرق افريقيا البريطانية في التمهيد لاستعمار أوغندا, مرجع سبق ذكره, ص 266.
(2) جرجس عريان مرقص, التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغندا وأثره على استعمارها في الفترة 1474- 1896, رسالة ماجستير, مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الافريقية, جامعة القاهرة, 1975, ص ص 28-29.

تزيد على 30% من السكان. وفيما يخص الاقليم الغربي فإن 44.8% من سكانه يدينون بالبروتستانتية ونحو 40.3% هم من الرومان الكاثوليك. وفي الإقليم الشمالي فإن نسبة الرومان الكاثوليك, تقدر بنحو 58.4% وهي تزيد على نسبة البروتستانت التي لا تتجاوز23%, وهذا يعني أن الرومان الكاثوليك لهم الغلبة في الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي, في حين أن أتباع البروتستانتية يتركزون في الإقليمين الشرقي والغربي[1].

كما عرفت أوغندا خلال العقدين الأخرين من القرن العشرين أيضاً ظهور وتنامي ما يعرف بالمعتقدات الألفية, التي جاءت كرد فعل على التغيير الثقافي السريع, وتعاظم الأزمات, وتردي الأوضاع الاقتصادية, وخاصة في شمال البلاد. وتتبع أهمية هذه المعتقدات في كونها استطاعت أن تستحوذ على اهتمام عدد كبير من الأوغنديين وخاصة من سكان الشمال, لدرجة أنها أصبحت قادرة على تحدي الحكومة المركزية, وأن تعمل على زعزعة الاستقرار للعديد من مناطق شمال البلاد.

ومن بين أهم هذه المعتقدات حركة الروح القدس The Holy Spirit Movement التي ظهرت في نهاية الألفية الثانية, لقد قويت هذه الحركة وتنامت بعد تولي حركة المقاومة الوطنية NRM, بقيادة يوري موسيفيني السلطة عام 1986, وبسبب افتقار الجيش الحكومي للأسلحة, والتكنولوجيا المتقدمة, استطاعت الحركة أن تحقق في بداية الأمر بعض النجاح في عملياتها ضد الحكومة, إلا أنه وبمجرد أن تحصل الجيش الحكومي على الأسلحة المتقدمة, من الاتحاد السوفيتي السابق, إضافة إلى كره الأهالي للحركة لما ارتكبته من مجازر وانتهاكات, استطاع الجيش الوطني NRM أن يلحق الهزيمة بالحركة, وفي عام 1989 تم تأسيس حركة جديدة باسم جيش الرب للمقاومة LRA. وتعمل الحركة في شمال أوغندا انطلاقاً من قواعدها في جنوب السودان, ولا زالت هذه الحركة تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار وخاصة في شمال أوغندا[1].

إلى جانب الحركتين السابقتين, ظهرت في أوغندا حركة أخرى يطلق عليها ياكان Yakan, وهي من أقدم المعتقدات الألفية, وترجع جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر, حيث انتشرت بين

---

(1) Uganda Population and Housing Census (Main Report), 2002, http://www.ubos.org/hindex.html-

(1) هالة جمال ثابت, ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا: 1986- 1996, دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 1999,ص 86.

جماعة الكاكوا التي تتوزع في شمال غرب أوغندا وجنوب السودان, وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية[2].

ب- المسلمون:

لا زال تاريخ دخول الإسلام إلى شرق أفريقيا, بصفة عامة وأوغندا بصفة خاصة محط خلاف وجدل بين المهتمين بشئون المنطقة, ويرى بعض المؤرخين أن دخول الإسلام إلى البوجندا, يرجع إلى الأربعينات من القرن التاسع عشر على يد بعض التجار العرب, وعلى رأسهم أحمد بن إبراهيم, إلا أنه من الراجح أن الإسلام قد دخل وانتشر في بعض مناطق أوغندا, في فترة سابقة لهذا التاريخ, وبذلك يمكن القول أن الوجود الفعلي للإسلام في هذه المناطق بوجه عام, كان أسبق من الديانات المسيحية, وجاء ذلك من خلال استيطان مجموعة من المسلمين جاءوا للتجارة, حيث استطاعوا أن يؤسسوا مراكز تجارية على شواطئ شرق افريقيا تحولت فيما بعد إلى مدن يقطنها أغلبية مسلمة, كما هو الحال في مناطق زنجبار. وجاء البعض الآخر كلاجئين من شبه الجزيرة العربية, بسبب الصراع والتنافر بين الجماعات الاسلامية المختلفة (معاوية بن أبي سفيان- علي بن أبي طالب رضى الله عنهما), واستمر الوجود العربي الإسلامي على هذا النحو, حتى إعلان الحماية البريطانية على زنجبار عام 1890, والذي كان بمثابة تهديد مباشر لمصالح المسلمين, وبذلك اتجهوا نحو الداخل في صورة تجار ومعلمين, حاملين معهم ديانتهم وثقافتهم, أينما حلوا فساهموا بذلك على نشر الإسلام بطريق مباشر أو غير مباشر[3].

ورغم النجاح والانتشار الواسع الذي حققه الإسلام, في وسط وشمال أفريقيا, إلا أنه واجه في مناطق أوغندا عدة صعوبات يأتي في مقدمتها سلوك وممارسات الإدارة الاستعمارية البريطانية المتمثلة في محاربة انتشار الإسلام خارج البوجندا, وعدم وجود حملات منظمة أو مبشرين كما هو الحال مع الكاثوليكية والبروتستانتية تهدف إلى تحويل غير المسلمين إلى الإسلام.

---

[2] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 90.

[3] محي الدين محمد مصيلحي, مرجع سبق ذكره, ص264.

وخلال الفترة التي سبقت الاحتكاك الأوروبي, كان للإسلام حضوراً قوياً في المناطق التي تتكون منها أوغندا اليوم, ولعل ما كتبه لوجارد Lugard* وهو أول بريطاني يتولى إدارة إقليم البوجندا وصاحب نظرية "الحكم غير المباشر" يعكس حقيقة وضع ومكانة المسلمين في تلك المناطق. ويقول في هذا الشأن: "إنه لشرف عظيم لي مرة أخرى, الإشارة إلى الحاجة الملحة لزيادة عدد المقاتلين, حيث وردت أنباء مفادها, أن أتباع المحمدية (المسلمين) يغيرون بشكل يومي على المناطق الخاضعة لسيطرتنا, ويقتربون أكثر فأكثر ويبلغ عددهم آلاف, وينتمي أغلبهم إلى البوجندا, الأمر الذي يجعلنا في أمس الحاجة إلى إمدادات المال والرجال. ويعيش أغلب المسلمين في جيوب صغيرة, ومتناثرة في المناطق الحضرية من أوغندا. ففي كمبالا على سبيل المثال, يوجد أكثر من 40 مسجداً, أما في أورا رغم صغر حجمها, يوجد بها أربعة مساجد كبيرة, وفي هذا الصدد يرى بعض المؤرخين بأن وجود وتركيز المسلمين في هذه المناطق, يرجع لأسباب تاريخية[1].

1- المعتقدات التقليدية الأفريقية

تعد هذه المعتقدات والتي يطلق عليها البعض التقليدية أو المحلية أقدم المعتقدات التي عرفها الإنسان فيما يعرف اليوم بأوغندا, وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن نسبة أتباع هذه المعتقدات تصل إلى 19%. من سكان أوغندا إلا أن عدد أتباعها ظل في تناقص مستمر لصالح كل المسيحيين والمسلمين, ويلاحظ أن معظم أتباع هذه المعتقدات ينتشرون في المناطق الريفية, كما يلاحظ أيضاً أنه على الرغم من تعدد هذه المعتقدات وتباينها, إلا أن أغلبها يعتقد في وجود كائن أو إله سام, فهو Ntu عند البانتو, Jok عند الأشولي.

إن فكرة الإله عند النيليون استخدمت لتعكس النظم الفلسفية والكونية المعقدة عندهم, والتي كانت سائدة في الفترة ما قبل الاستعمار, ويعتقد بعض جماعات البانتو, في جنوب وشرق أوغندا, بوجود الخالق. ويلاحظ أن معظم هذه الديانات, تقوم على أساس الاعتقاد في وجود

---

* لوغارد: ولد الكابتن لوغارد لأبوين اسكتلنديين, وكان من رجال الدين المعروفين, درس العلوم العسكرية في كلية سان هيرست فتخرج منها برتبة ضابط اشتغل بعدها في الجيش البريطاني في الهند, وكان جل اهتمامه محاربة تجارة الرقيق ساعياً وراء ذلك تحقيق أطماع بلاده في فتح أراضي جديدة وضمها للتاج البريطاني وحماية المبشرين. أرسل إلى أوغندا في عام 1890 على رأس حملة مسلحة استطاع خلالها تثبيت النفوذ البريطاني في تلك المناطق بإعلان الحماية البريطانية في عام 1894.

[1] ابراهيم الزين صغيرون, الإسلام والبعثات المسيحية والإدارة الاستعمارية بشرق افريقيا, جامعة السلطان قابوس, مسقط, 1992, ص 45- 47

أرواح الأسلاف (الأجداد), ومن بين هذه المعتقدات ما يعرف بـ Mbandwa والنظم الدينية في غرب أوغندا التي يلعب فيها الوسطاء دوراً هاماً في هذه الديانة, لقيامهم بوظيفة الاتصال بين الناس (الاتباع) والعالم الروحي (الآلهة). وفي سبيل تأدية وظيفتهم على أكمل وجه, يستخدم هؤلاء الوسطاء أساليب عدة بما في ذلك التنويم المغناطيسي, وغيره من المؤثرات العقلية للسيطرة على العملاء, كما يقوموا بتقديم القرابين والصلوات والتضرع للأرواح من أجل الأحياء[1].

إن فكرة وجود إله سام لم يكن المحدد الوحيد للمعتقدات الطبيعية, بل توجد عناصر أخرى أهمها الاعتقاد في:

- وجود آلهة أخرى من درجة دنيا, وهي مندمجة مع قوى الطبيعة.
- أجداد الجماعات (الأسلاف), وهم بمنزلة الأرباب.
- قوى خفية وتتمثل في التعاويذ والتمائم والسحر[2].

المطلب الثاني: أسباب مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا

قبل مجيء المستعمر الأوروبي, كانت المناطق المعروفة اليوم بأوغندا, تسكنها جماعات تمتلك نظماً سياسية واقتصادية متنوعة, حينها استطاعت أغلب جماعات الجنوب وخاصة البانتو تطوير مؤسسات مركزية ونظم إسناد للسلطة السياسية, يدين لها أعضاء هذه الجماعات بالطاعة والولاء. أما جماعات الشمال فقد خضعت لسلطات سياسية محدودة, تتسم باللامركزية, تتمثل في الزعامات العشائرية التي يدين أعضاؤها لها بالطاعة والخضوع التام. وكانت هذه الجماعات تنتشر على مساحات جغرافية واسعة من حيث العروض المدارية, مما ساهم في تنوع الأحوال المناخية التي كان لها انعكاس واضح على طبيعة النشاط الاقتصادي, والمعيشي لهذه الجماعات, وكذا تباين أسلوبها في الحياة. وما أن استولت بريطانيا على هذه المناطق بإعلان الحماية عليها, حتى بادرت باستغلال وتعبئة الاختلافات بين الجماعات الأوغندية المختلفة, وسيلتها في ذلك "نظام الحكم غير المباشر" بما تضمن من اختلاف في النظم الإدارية التي خضعت لها الجماعات الأوغندية المختلفة, وكذلك التنمية غير المتوازنة, والتوزيع غير المتساوي

(1) أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 95.
(2) حمدي عبدالرحمن حسن, التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الاسلامية , مرجع سبق ذكره, ص 37.

للموارد, بحيث ركزت على تنمية مناطق الجنوب والغرب بإدخال زراعة المحاصيل النقدية, وأهملت الشمال وجعلته مصدراً دائماً للعمالة الرخيصة, التي تحتاجها مزارع الجنوب. وقد انعكس هذا الوضع على تقسيم العمل في أوغندا؛ بحيث أصبحت مهنة أغلب أهالي الشمال الرئيسية, العمل في صفوف الجيش والبوليس وجهاز الخدمة المدنية, في حين سيطر الجنوب على الوضع الاقتصادي للبلاد. وبعد الاستقلال كان من المتوقع أن تعمل الحكومات الأوغندية المتعاقبة, على السلطة على إصلاح هذه الأوضاع المتردية, إلا أن جل اهتمامها كان منصباً على الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها مستخدمة في ذلك كافة الوسائل بما في ذلك تعبئة الاختلافات بين الجماعات الأوغندية, وعلى هذا الأساس يهتم هذا الجزء من الدراسة بالبحث عن أهم أسباب مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, وذلك من خلال النقاط التالية: أولاً العوامل الاقتصادية؛ ثانياً العوامل الادارية؛ ثالثاً العوامل الدينية والتعليمية.

أولاً: العوامل الاقتصادية

يعد تخلف البنية الاقتصادية في أوغندا, وعدم ظهور طبقة عمالية لتشكل أساس التحول الاشتراكي, أو طبقة رأسمالية وطنية تدفع نحو التحول نحو الرأسمالية من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في تغليب الاختلافات والاعتبارات الإثنية والدينية والإقليمية على الحياة السياسية وعلاقتها بمشكلة الاندماج الوطني في البلاد.

من بين الأسباب التي حالت دون ظهور طبقة محلية مسيطرة تتمتع بقوة اقتصادية ولها دوراً فاعلاً في استقرار البلاد السياسي والاجتماعي, هو قيام الإدارة الاستعمارية البريطانية بمنع الأوغنديين من المشاركة في المستويات العليا في التجارة, والصناعة, والزراعة, إذ لم يمضي عدة سنوات على تأسيس الحكم الاستعماري البريطاني حتى استعملت الادارة الاستعمارية سياسة عنصرية تهدف إلى تغييب معظم الأوغنديين من مراحل تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية.

ففي عام 1909 على سبيل المثال, منعت السلطات الاستعمارية البريطانية الكاباكا* من إنشاء مصنع لصناعة الأخشاب, بل صدرت أوامر من الحاكم العام بإزالة جميع محالج القطن اليدوية

* الكاباكا عند سكان بوجندا "أوغندا" معناه الملك, وهو من يترأس السلطة, ويساعده في الحكم مجلس برلماني يسمى اللوكيكو, يضم رؤساء القبائل والعشائر.

التي كانت تقوم بعمليات غزل وصناعة نحو 35% من القطن المنتج في المستعمرة بدعوى تحسين جودة الإنتاج فلم يمنح أصحاب هذه المحالج بديلاً عنها.

وتتالت الخطوات التي حالت دون إشراك أهل البلاد من الأوغنديين الوطنيين في السيطرة على عمليات التصنيع والتسويق, ومن بين هذه الخطوات أن الإدارة الاستعمارية لم تسمح لجمعية المزارعين البوجنديين بتسويق منتجاتها من القطن المنتج في حدود البوجندا, وبهذا الصدد صدرت عدة قوانين تتعلق بتسويق القطن لعام 1918 والتي تقضي بعدم السماح للوسطاء بالعمل في دائرة قطرها 5 أميال من المحالج التي يملكها أجانب, إضافة إلى ذلك فلم يسمح لشركة القطن الأوغندية من تصنيع وتسويق القطن الخاص بها وعهد بهذه المهمة للوسطاء الآسيويين[1].

وما إن تمكنت بريطانيا من تعزيز سلطتها السياسية في أوغندا حتى بدأت في إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية فيها على النحو الذي يخدم مصالحها الاستعمارية, فقد أدخلت زراعة القطن في أوغندا عام 1903, رغبة منها في عدم الوقوع تحت رحمة منتجي القطن في الولايات المتحدة الأمريكية, وضماناً لاستمرار صناعة النسيج فيها وعدم توقفها, كما شجعت زيادة إنتاج البن في أوغندا في الثلاثينيات من القرن الماضي, خشية تعرضها لضغوط من جانب منتجي البن في أمريكا الجنوبية, وبهذا أصبحت أوغندا مصدراً للمواد الخام للمصانع البريطانية التي راحت تحول هذه المواد إلى سلع, تعيد تصديرها إلى أوغندا, ومن المعلوم أن بريطانيا أقامت بعض الصناعات التحويلية الصغيرة في أوغندا (المشروبات الروحية, ومصانع القطن وطحن البن, ومصانع اسمنت وطوب), ولكن لك يهدف إلى الوفاء بالحاجات الاستهلاكية لرجال الإدارة الاستعمارية, أو بهدف تقليل نفقات النقل في عمليات التصدير, ويلاحظ في هذا المجال أن بريطانيا أقامت خطاً للسكك الحديدية, يمتد من سوروتي إلى ميناء ممباسا في كينيا لتسهيل تصدير المحاصيل النقدية التي ركزت على زراعتها في الجزء الجنوبي من البلاد (بوجندا, بوسوجا, وأنكولي), في حين أنها لم تشجع إنتاج هذه المحاصيل رسمياً في مناطق الشمال (غرب النيل, أشولي, لانجو), ولا في كيجيزي في الغرب, وقد أسفر هذا التنظيم الاقتصادي لأوغندا عن أمرين: من جهة القضاء على الحرف المحلية, وبالتالي الانتاج المحلي الذي كان قائماً قبل الفترة

[1] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 97.

الاستعمارية, نتيجة منافسة المنتجات البريطانية له, وهو ما أدى بالتبعية إلى تقويض العلاقات الاقتصادية التي كانت بين مختلف الجماعات الأوغندية, ومن جهة أخرى, فقد أدى هذا التنظيم إلى تخصيص وتقسيم العمل في المستعمرة, فالجنوب أصبح مصدراً للمحاصيل النقدية, في حين أصبح الشمال يشكل بوتقة للعمالة الرخيصة, يجند منها جنود الجيش والبوليس, وعمال الزراعة والصناعة للعمل في الجنوب.

وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسام بين الشمال والجنوب على أساس اقتصادي, وفضلاً عما تقدم, فإن بريطانيا قامت بتشجيع آلاف المهاجرين الهنود للاستقرار في أوغندا, وحظرت عليهم امتلاك الأرض, فتحولوا إلى ممارسة التجارة, ونظراً لأن التجار الهنود كانوا يسيطرون على التجارة مع زنجبار ويبيعون منتجات بريطانية, فإن توغلهم إلى داخل منطقة شرق افريقيا قد اعتبر بمثابة توسيع لسوق البضائع البريطانية[1], وقد تمكن هؤلاء فيما بعد أن يشكلوا طبقة متميزة اقتصادياً يختلف نمط حياتهم بشكل كبير عن نمط حياة الأغلبية الأفريقية[2]. ولما كان هؤلاء غير أوغنديين فلم يكن من مصلحتهم معاداة السلطة البريطانية ومنافستها للسيطرة على السوق المحلية, بل تمثلت مصلحتهم في التعاون معها تحقيقاً لمصالحهم, وقد كان لسيطرة هؤلاء على التجارة الأوغندية آثار سلبية على نظرة وسلوك الأوغنديين تجاههم[3].

ثانياً: العوامل الإدارية

قامت بريطانيا بإنشاء نظام إداري في المحمية, استهدفت خدمة مصالحها الاستعمارية, وساهم في تكريس العزلة بين مختلف الجماعات الأوغندية, فحيث كانت هناك ممالك (بوجندا, بونيورو, تورو, بوسوجا, أنكولي), فإن بريطانيا استخدمت حكامها كعملاء لها, يديرون ممالكهم تحت إشراف السلطة الاستعمارية وبمكافآت سخية منها, تمثلت في إعطائهم مساحات من الأراضي كممتلكات خاصة بهم, أما في مناطق الشمال حيث لم يكن هناك وجود لمؤسسات سياسية مركزية, فإن بريطانيا قامت بتعيين زعماء كعملاء لها, وزودتهم بسلطات لم تعرفها سلطات الشمال (مرسوم إدارة المديريات لعام 1955- وتعديلاته عام 1959), وقد أسفرت هذه التنظيمات عن قلاقل داخل جماعات الشمال, فمنها من لم يعرف تشخيص السلطة (الأشولي),

---

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم السياسية الأفريقية, مرجع سبق ذكره, ص ص 166-167.
(2) عبدالملك عودة, مرجع سبق ذكره, ص 56.
(3) ابراهيم أحمد نصرالدين, نفس المرجع السابق, ص 167.

ومنها من لم يعرف وجود زعامة في الأصل (كاراموجنج), وإزاء الفشل الذي حاق بتنفيذ هذا التنظيم, وعجز الزعماء المعينين عن الوفاء بمتطلباته, فإن بريطانيا قامت بعزل بعض هؤلاء الزعماء, وتعذيب وسجن البعض الآخر, بل وأعدم بعض ثالث منهم, وانتهى كل ذلك بعدم وجود نظام إداري موحد للبلاد, صحيح أن مرسوم عام 1949, قد أعطى إطاراً قانونياً للحكومات المحلية في أوغندا, لكن حدود المديريات قد انطبقت على الحدود الإثنية للجماعات الأوغندية, وأصبحت مجالس المديريات بالتالي مجالس "قبلية" تهتم بشؤونها المحلية فقط دون الوطنية, خصوصاً وإن مجالس المديريات لم تتطور على نحو واحد سواء في تشكيلها (الإنتخاب– التعيين), وسواء في اختصاصاتها, هذا فضلاً عن عدم وجود أجهزة إدارية مركزية على المستوى الإقليمي أو الوطني تتولى التنسيق بين هذه المجالس, وهو الأمر الذي عزز من عزلة مختلف الجماعات عن بعضها, وساهم في تعقيد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا[1].

ثالثاً: العوامل الدينية والتعليمية

بإعلان الحماية البريطانية عام 1894, اعتمدت بريطانيا في حكمها لأوغندا, على سياسة تعتمد على التمييز بين مختلف أتباع الديانات, فما أن تمكنت من عقد اتفاق مع البوجندا البروتستانت حتى باشرت حملة مشتركة ضد المسلمين أولاً, والكاثوليك ثانياً. وقد استطاع التحالف البريطاني البروتستانتي أخيراً من تحقيق الانتصار على الكاثوليك عام1892[2]. لقد عمل الاستعمار البريطاني, على منع انتشار الإسلام في أوغندا خارج حدود المناطق, التي استطاع الوصول إليها, ففي عام 1893, أصبحت هذه السياسة تسيطر على نشاط, وعمل ضباط الإدارة الاستعمارية البريطانية, حيث قام الكابتن لوجارد على حصر المسلمين في ثلاثة مناطق فقيرة وهي كوتونزي, وبوتمبالا, وكاسوجا.

كما أصبحت سياسة التحيز الديني أكثر وضوحاً تحت الإدارة الاستعمارية, بعد سيطرتها على جميع أنحاء البلاد, وذلك بتشجيعها المباشر للإرساليات المسيحية, وخاصة البروتستانتية في المناطق التي يتواجد فيها المسلمين, بهدف مواجهة نشاطهم التبشيري, كما عملت الإدارة

---

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, نفس المرجع السابق, ص 168.
(2) محي الدين محمد مصيلحي, مرجع سبق ذكره, ص 282- 285.

الاستعمارية أيضاً على حرمان المسلمين, من التعليم الأوروبي الحديث, ووقف الدعم المالي عن التعليم الإسلامي في جميع مناطق البلاد[1].

وفيما يتعلق بالكاثوليك, فإنهم عادةً ما يتهموا الإدارة الاستعمارية البريطانية بالانحياز الدائم للبروتستانت على حساب ديانتهم, إذ لم يتمكنوا من الحصول على قدر مناسب من المناصب الحكومية العامة, التي تتناسب مع قوتهم العددية, بل اتبعت الإدارة الاستعمارية, سياسة تحول دون أن يتمكن الكاثوليك من حكم الممالك التقليدية في البلاد, بل سمحت وشجعت بدلاً من ذلك البروتستانت ليقودوا ذات المناصب, وينطبق ذات الشيء على المديريات, كما ساد التنافس والخلاف بين أتباع البروتستانتية والكاثوليكية في المجال التعليمي, ويتضح ذلك من خلال حرص أتباع كلا الطائفتين على بناء المدارس في نفس المستوى ونفس التخصص التعليمي, فأينما أوجدت مدرسة كاثوليكية يقوم البروتستانت في المقابل بإنشاء مدرسة بروتستانتية على نفس المستوى.

وقد اهتمت المدارس التي أنشأتها الإرساليات الدينية, بأبناء الزعماء التقليديين في عمليتها التعليمية والذين يتوقع أن يصبحوا النخبة السياسية المسيطرة في البلاد. علماً بأن جل تركيز هذه المدارس كان منصباً على البوجندا, مما نتج عنه تطوير كبير في وسائل البوجندا التعليمية[2]. ويلاحظ أن هذه المدارس لا تختلف من حيث مناهج التدريس فقط, ولكن في اللغات المستخدمة فيها أيضاً, ففي حين تأخذ المدارس الكاثوليكية باللغة الفرنسية في التدريس, فإن الانجليزية هي لغة التدريس الخاصة في المدارس البروتستانتية المدعومة, من سلطات الاحتلال البريطاني.

ومن خلال المدارس التنصيرية, استطاعت الكنائس وخاصة البروتستانتية المدعومة من السلطات الاستعمارية البريطانية, احتكار النظام التعليمي لفترة طويلة من الزمن, وتمكنت بذلك التأثير في نظام القيم وأنماط سلوك التلاميذ الذين أصبحوا يشكلون النخبة السياسية المتعلمة فيما

---

(1) ابراهيم أحمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية, مرجع سبق ذكره, ص 168.
(2) ابراهيم أحمد نصرالدين, "مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا.....", مرجع سبق ذكره, ص 15.

بعد, وبذلك أفرزت هذه الكنائس النخب المتعلمة, التي قادت البلاد نحو الاستقلال, ولعل هذا ما يفسر أن أغلب السياسيين في فترة ما قبل الاستقلال _ إن لم يكن جميعهم _ من البروتستانت[1].

وخلاصة القول, إنه في الغالب ما تفسر الانقسامات والانشقاقات المزمنة بين الشمال والجنوب في أوغندا على أساس أنها نتيجة حتمية لبعض التطورات, التي حدثت خلال 25 سنة التي تلت الاستقلال, أو أنها بسبب العوامل الشخصية لأولئك الذين بيدهم السلطة في البلاد, إلا أن التباينات والاختلافات, هي في حد ذاتها حقيقة موضوعية, تجد جذورها في الأوضاع البيئية والجغرافية والتاريخية والبناء السياسي والاجتماعي ما قبل الاستعمار, تطورت وتفاقمت بشكل كبير بسبب ممارسات الإدارة الاستعمارية البريطانية, وهو ما ساهم في تعزيز الانقسام بين الأوغنديين على أسس إثنية, ودينية, ولغوية[2]. واستغلالها لتلك الانقسامات, بهدف تحقيق مصالحها في إطار السياسة الاستعمارية المعروفة "فرق تسد" والتي أرسيت قواعدها إبان الحكم البريطاني للبلاد 1894- 1962[3].

على رغم عوامل الفرقة والانقسام التي زرعتها الإدارة الاستعمارية في المجتمع الأوغندي عن عمد لتعزيز مصالحها, وتفتيت قوى المقاومة الأوغندية, فإن هذه العوامل كلها قد أدت وبطريق غير مباشر, إلى إفراز وإنماء قوى طبقية "وطنية" راحت ترى من مصلحتها معاداة الاستعمار والسعي للتخلص منه, ويمكن إجمال أهم هذه القوى فيما يلي:

1- الطبقة الفلاحية

وهي تشكل غالبية الشعب الأوغندي, وتعرضت لاستغلال الإدارة الاستعمارية ومؤسسات الشراء الاحتكارية التي كانت تشتري المحاصيل النقدية (القطن_ البن), بثمن بخس, وقد أدى ذلك إلى وحدة الفلاحين, بصرف النظر عن عقيدتهم و إقليميهم,....إلخ, للنضال لمواجهة هذا الاستغلال في حركة تعاونية بدأت منذ العشرينات, وبحلول عام 1961, كان هناك 1643 جمعية تعاونية فلاحية تضم في صفوفها 252,378 عضواً.

---

(1) هالة جمال ثابت, مرجع سبق ذكره, ص 62- 65.

(2) ابراهيم أحمد نصرالدين, " مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا ....." مرجع سبق ذكره, ص 15- 16.

(3) الطيب الحاج عطية, تداخل الصراع الأوغندي السوداني , دراسات افريقية, مركز البحوث والدراسات الافريقية, السنة 17, عدد 25, الخرطوم, 2003, ص 55.

2- الطبقة العمالية

وقد نشأت هذه الطبقة ونمت في غمار عملية إنشاء الطرق والسكك الحديدية ومحالج القطن ومطاحن البن ومصانع الدخان ... إلخ, وقد أخذت جذور أبناء هذه الطبقة تتقطع تدريجياً بمواطنها ونشاطاتها الإنتاجية السابقة, وبدأت تتجمع على أساس مشترك لخدمة مصالحها في إطار اتحادات عمالية كان أولها "رابطة البوجندا لسائقي السيارات", التي تشكلت في عام 1939, وبحلول عام 1961, كان هناك 47 اتحاداً عمالياً تضم في عضويتها 39,862 عضواً, على أنه رغم قلة عدد هذه الطبقة, فقد كان لها أهمية سياسية بحكم مهاراتها التنظيمية, ورؤيتها الاجتماعية العريضة, وقد لعبت هذه الطبقة دوراً هاماً في النضال ضد الاستعمار.

3-البرجوازية الصغيرة

ومع نمو الاقتصاد التجاري نمت هذه الطبقة وتميزت عن غيرها من القوى الاجتماعية, وقد نشأت هذه الطبقة في العديد من المهن المختلفة, وبات يجمعها اقتصادياً واجتماعياً ملكيتها لبعض الممتلكات الصغيرة أو شغلها لمناصب تجعلها متميزة اجتماعياً, فقد وجدت هذه الطبقة في مجال الإنتاج (فلاحون أثرياء, وحرفيون مستقلون في الحضر), وفي مجال التجارة (تجارة التجزئة في المدن والأقاليم), وفي مجال الإدارة (كتبة, مدرسون, فنيون.... إلخ), وقد تعرضت هذه الطبقة لضغوط إما من مؤسسات تجارة الجملة الاحتكارية, وإما من التمييز الرسمي في مجال التعليم وتولي المناصب العامة, وقد دفعها ذلك _ وبخاصة شريحة المثقفين منها _ إلى تشكيل روابط سياسية, وبعدها الأحزاب السياسية لتنظيم الكفاح ضد الاستعمار.

4-الرأسمالية

وقد ضمت كبار ملاك الأرض, وملاك صناعات التجهيز(طحن البن_ حلج القطن), وكبار رجال الأعمال المسيطرين على تجارة الجملة, والزعماء الكبار والمهنيون الأثرياء, وتشابكت مصالح هؤلاء مع مصالح الاستعمار, فلم يكن لهم دور في النضال ضد الاستعمار.

ويلاحظ أن تنظيمات شريحة المثقفين من الطبقة البرجوازية قد طغى عليها الطابع العرقي القبلي (منظمة فتيان البوجندا, منظمة فتيان تورو, بوسوجا, ... إلخ), كما غلب على مطالبها الطابع الفئوي (المساواة مع الأجانب في الفرص التعليمية, وتولي المناصب), فضلاً عن لجوئها إلى أساليب ذات طابع وطني أيضاً (إضرابات عمالية, وفلاحية وطنية), خلال الفترة 1945– 1949, لمواجهة الاستغلال المحلي والأجنبي معاً, بيد أنه رغم تنامي القوى الطبقية الوطنية, وتوحدها للكفاح ضد المستعمر, فإن الممارسات الاستعمارية البريطانية في السعي لتشتيت هذه القوى من جانب, فضلاً عن استغلال نفر من السياسيين الأوغنديين _ من المثقفين_ لعوامل الاختلافات الفرعية بين الجماعات الأوغندية (العرقية, القبلية, اللغوية, الدينية, ... إلخ), وتسيسيها لخدمة أغراض عرقية ومطامع شخصية من جهة أخرى_ كل ذلك أدى إلى إصابة الحركة الوطنية بالوهن والتشرذم مع حلول الاستقلال[1].

المطلب الثالث: نتائج مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا

ترتب على تظافر بعض العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية, والبناء الاقتصادي الاجتماعي, حدوث انقسامات وتناقضات إثنية ولغوية ودينية, لم تستطع أغلب الحكومات الوطنية التعامل معها بشكل إيجابي للقضاء على مشكلة الاندماج الوطني, وتبلورت في تنامي النزعات والتغيرات النوعية في المجتمع؛ حيث أسست الأحزاب السياسية وفق هذه الاختلافات, وأصبحت أدوات تجزئة وتقسيم للمجتمع, إلى جانب ذلك تبرز النزاعات الحدودية بين الجماعات الأوغندية المختلفة كإحدى نتائج هذه المشكلة, إلا أن أبرز مظاهر هذه المشكلة تتمثل في تصاعد الحرب الأهلية خلال الفترة 1978– 1986, والتي أدت إلى حدوث أعمال عنف وانتقام إثني في بعض مناطق البلاد, إلى جانب تزايد حملات الطرد والتهجير الجماعي. ويمكن إجمال أهم النتائج التي أسفرت عنها التطورات التاريخية والممارسات الاستعمارية في أوغندا, وكان لها تأثير بالسلب على الاندماج الوطني, فيما يلي:

---

[1] ابراهيم أحمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية, مرجع سبق ذكره , ص 169- 171.

أولاً: تدعيم نفوذ الجماعات العرقية كل في إقليمها

تضم أوغندا داخل حدودها الدولية التي برزت للوجود بناء على اتفاق القوى الاستعمارية الأوروبية, وخاصة بعد مؤتمر برلين 1884-1885[1], ولم يراع فيها الأوضاع الداخلية لهذه الدول ونسيجها الاجتماعي عدداً كبيراً من الجماعات الإثنية, والدينية, والإقليمية الصغيرة المتنافرة, والمتشرذمة تجمعها علاقات تصل في بعض الأحيان إلى حد التنافر, وتعلو فيها الولاءات والانتماءات الفرعية على الولاء والانتماء للوطن ككل[2]. ومطالبة الجماعات الصغرى بأن يكون لكل منها منطقتها الإدارية الخاصة بها, فمع اقتراب الحصول على الاستقلال فإن ممالك البوجندا, وتورو, وأنكوليو, وبونيورو تمكنت من المحافظة على حدود أقاليمها واحتفظت كل منها بملكها, كما استطاعت بوسوجا, والتي تشهد نظام حكم ملكي قبل ذلك, أن تعزز وحدتها وتتوج عليها ملكاً فخرياً أصبح النائب الأول لرئيس أوغندا "موتيسا الثاني, كاباكا بوجندا", عند الاستقلال, وأصبحت تصنف باعتبارها "إقليماً" يلي الممالك الأربع, في حين أن بقية أجزاء أوغندا الأخرى قد صنفت باعتبارها مديريات, وإزاء هذا الوضع فإن الجماعات العرقية الصغرى راحت تناضل هي الأخرى لتأكيد هويتها وذاتيتها, ففي غرب النيل طالبت جماعة أليرا بأن يكون لها منطقتها الإدارية الخاصة بها, في حين رفضت جماعة سيبي أن تظل أقلية داخل مديرية بوجيو, وقامت بإغلاق الطريق الوحيد المؤدي إلى موطنها في الجبال (ألجون), عدة مرات, تعبيراً عن رغبتها في أن يكون لها مديريتها الخاصة وقد نجحت في مسعاها, كذلك فإن أبناء شرق أشولي الذين أحسوا بالإهمال من جانب الإدارة المحلية لأشولي والتي يقع مقرها في جولو طالبوا بأن تكون لهم إدارتهم المحلية الخاصة بهم في كتجوم, وإن لم يتمكنوا من تحقيق مطالبهم[3].

ثانياً: تنامي الخلافات الحدودية بين الجماعات الأوغندية

تعد مسألة الخلافات الحدودية بين الجماعات الإثنية في أوغندا, وخاصة بين البوجندا والبانيورو, من أبرز المشكلات السياسية المزمنة في تاريخ أوغندا الحديث والمعاصر. وتتصل

---

(1) عبدالله عبدالرزاق ابراهيم, المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1989, ص 20- 45.

(2) ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا....., مرجع سبق ذكره, ص 4.

(3) ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية , ص 171.

هذه المشكلة أساساً بما يعرف "بالمقاطعات المفقودة أو الضائعة". تشمل هذه المقاطعات جميع مناطق البانيورو الواقعة جنوب نهر كافو التي ضمتها البوجندا في أواخر القرن التاسع عشر كمكافأة لها على تعاونها مع الاحتلال البريطاني الاستعماري ومساهمتها في إخضاع المناطق الأخرى في أوغندا, خاصة في حربها مع البانيورو. وجاءت اتفاقية 1900 التي بموجبها منحت أوغندا الحكم الذاتي, لتضفي الشرعية على هذا الوضع, ومنذ ذلك الحين, لم يتوقف البانيورو عن المطالبة باستعادة أراضيهم المغتصبة[1]. خاصة وأن بها رفات ملوكهم السابقين, وقد طالبوا بعودة هذه المناطق إليهم في عام 1921, كما قدموا العديد من الالتماسات إلى وزير المستعمرات البريطانية بهذا الصدد, ولقد شكلت هذه المشكلة أحد العقبات في مفاوضات الاستقلال, حين أصرت البوجندا على التمسك بهذه المناطق, واتفق في النهاية على حل وسط للمشكلة, يتمثل في إجراء استفتاء في هذه المناطق عقب الاستقلال, وبالفعل جرى الاستفتاء في نوفمبر عام 1964, وجاءت النتيجة لصالح عودتها إلى بونيورو, غير أن الكاباكا؛ وبوصفه رئيس الدولة, رفض التصديق على نتيجة الاستفتاء, وكان ذلك مقدمة للصراع بينه وبين رئيس وزرائه أوبوتي, انتهى بخلعه في عام 1966, وعودة هذه المناطق إلى بونيورو, كذلك حدث نزاع آخر على الحدود بين مديرية بوجيسو ومديرية بوجيري على ملكية مدينة أمبالي والمناطق المحيطة بها. ولهذا النزاع جذور تاريخية, وقد اندلع النزاع بين الجانبين, مع اقتراب موعد الاستقلال[2].

كما برز خلاف مشابه بين الأشولي واللانجي على الحدود بينهما, وقد برزت للسطح وتزامنت على الخلاف حول بناء مصنع للنسيج في شمال أوغندا, وقد أثيرت هذه المسألة بشكل رسمي في مداولات مجلس مقاطعة الأشولي عام 1967, وذلك لارتباط هذه المسألة بشعور الأشولي بمحاباة الرئيس أوبوتي لجماعته الإثنية اللانجي[3].

ثالثاً: التهديد بالانفصال

تتجلى معالم هذه النزعة بشكل واضح ومباشر, في محاولات البوجندا الانفصال عن جسد الدولة الأم, فقد هدد قادة هذه الجماعة, في مؤتمر لندن عام 1962, بالانفصال عندما تتحصل أوغندا على استقلالها, مالم يلبي جميع مطالبهم وشروطهم القاضية بمنح البوجندا على الأقل

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا..."، مرجع سبق ذكره, ص 18.
(2) ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم السياسية الأفريقية, مرجع سبق ذكره, ص 172.
(3) ابراهيم أحمد نصرالدين, "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا..."، مرجع سبق ذكره, ص ص 195- 196.

وضعاً فيدرالياً متميزاً, وهذا ما جعل دستور 1962, عبارة عن حل تلفيقي حاول واضعوه خلال الفترة التي سبقت الاستقلال مباشرةً. فهو محصلة طبيعية للوضع القائم الذي تمتعت فيه البوجندا بمكانة متميزة مقارنة بغيرها, من الممالك والمقاطعات الأخرى, وقد نوقش هذا الدستور في لندن بمشاركة عدة أطراف, تتباين مصالحها بشكل مميز ومختلف. وفي عشية الاستقلال, كانت أوغندا تتكون من عدة ممالك تقليدية, التي تضم البوجندا, والأنكولي, والبانيورو, والتورو, وأراضي البوسوجا, إضافة إلى مقاطعات الأشولي, وبوجيو, وبوكيري, وكارموجا. وقد تمت الموافقة على مطالب البوجندا, حيث منحت وضعاً فيدرالياً متميزاً, مقارنة بغيرها من الممالك والمقاطعات الأخرى. وبالخصوص نص دستور 1962, على أن أوغندا تتكون من ممالك فيدرالية إلى جانب المقاطعات التي تخضع للحكومة المركزية مباشرةً, وتتمتع بوضع خاص, إلا أن البوجندا دون غيرها تحصلت على درجة عالية من الاستقلالية. ومن الناحية العملية, فإن الممالك الأخرى لا تختلف عن باقي المقاطعات التي تخضع للسيطرة المباشرة للمركز, إذ أن السلطات الممنوحة لها, كانت محدودة بشكل كبير, وبالمثل وضع سكانها المحليين, أما العلاقة بين البوجندا وباقي البلاد كانت إلى حد كبير فيدرالية, فالمجلس التشريعي اللوكيكو Lukiiko للبوجندا يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بـ:

- سلطات وواجبات والتزامات الكاباكا.
- سلطات والتزامات وواجبات وزراء الكاباكا.
- جهاز الخدمة المدنية في البوجندا.
- المسائل المتعلقة بالضرائب بالتنسيق مع الحكومة المركزية.
- قضايا الدين العام والعطلات الرسمية, والاحتفالات في نطاق البوجندا.

أما فيما يخص المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية, والهجرة, والدفاع المدني, والأمن الداخلي, والنظام القضائي, والتمويل العام, والخدمة والصحة العامة, فهي من اختصاص الحكومة المركزية[1].

رابعاً: السعي للسيطرة على السلطة المركزية

[1] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 198.

سلماً أو بالقوة, باعتباره أفضل الوسائل للحفاظ على المصالح العرقية والإقليمية, وهنا تجدر الإشارة بإيجاز إلى أن استقلال أوغندا لم يكن ليتم في موعده, في أكتوبر عام 1962, وبشكله الذي تم به, دون تحالف بين البوجندا "حركة الكاباكا وحده", وبين الشمال "مؤتمر الشعب الأوغندي", استناداً إلى عملية تساومية حوفظ فيها على مملكة البوجندا في الإطار الفيدرالي من جانب, ومكنت مؤتمر الشعب الأوغندي من السيطرة على الحكومة من جانب آخر, ولم يكن لهذا التحالف من هدف إلا السيطرة على السلطة المركزية من جانب البروتستانت الذين يمثلهما التحالف, أو بالأدق من جانب البوجندا واللانجو, تفويتاً للفرصة على الحزب الديمقراطي "الكاثوليكي", الذي تمكن من السيطرة على السلطة السياسية في انتخابات الحكم الذاتي التي سبقت الاستقلال, لكن هذا التحالف كان تحالفاً هشاً سرعان ما واجه عقبات بلغت ذروتها بالصدام بين الكاباكا "رئيس الدولة", وبين أوبوتي "من جماعة لانجو ورئيس مؤتمر الشعب الأوغندي, ورئيس وزرائه", الذي انتهى بانقلاب "قصر" في عام 1966, حين استخدم أوبوتي الجيش لخلع الكاباكا.

ومع مرور الوقت فإن نظام أوبوتي بدأ يفقد شعبيته وتزداد عزلته, فلجأ إلى الاعتماد على الجيش لتدعيم وجوده, بل وعلى أبناء جماعة لانجو بالذات داخل الجيش. ولكن سرعان ما بدأ الصراع على السلطة ينشب بين عيدي آمين* قائد الجيش "الكاكوا", وبين ملتون أوبوتي, ونجح الأول في تدشين انقلاب عسكري في يناير عام 1971, أطاح بنظام أوبوتي, ومرة أخرى فإن هذا الانقلاب اعتمد بالدرجة الأولى في تنفيذه على أبناء غرب النيل من ضباط وجنود الجيش الذين تمكنوا من استئصال عناصر اللانجو والأشولي من الجيش الأوغندي. فقتل من قتل ولاذ البعض الآخر بالفرار إلى الدولة المجاورة "تنزانيا", ورغم أن هذا الانقلاب قد لقي تأييداً شعبياً في البداية, إلا أن ممارساته القمعية والتمييزية بعد ذلك قد أسفرت عن عزلته وتزايد المعارضة ضده, فاتجه إلى الاعتماد على أبناء جماعة الكاكوا وغيرها من عناصر المرتزقة "السودانيين و الزائيريين", الذين باتوا يشكلون قاعدة النظام في الاستمرار وأداته في القمع, وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد المعارضة الأوغندية في الخارج "تنزانيا و كينيا", الذين شكلوا العديد من التنظيمات بهدف إسقاط النظام, لكن تشرذم هذه التنظيمات وارتكازها إلى أساس عرقي قد أفقدها

* عيدي أمين: (1925- 2003), رئيس أوغندا الثالث في الفترة بين عامي 1971 و 1979.وقد وصف بالدكتاتور العسكري.

القدرة على إسقاط النظام دون عون خارجي, وقد جاء الاجتياح التنزاني لأراضي أوغندا في عام 1979, ليعطي الفرص لهذه التنظيمات في الإمساك بالسلطة, إلا أن الصراع على السلطة بين الفرقاء, والذي يرتكز في أحد جوانبه على الاختلافات العرقية والإقليمية, قد أدى إلى عدم استقرار الوضع الداخلي, بل وانفجار الحرب الأهلية الداخلية في سعي كل فريق للاستيلاء على السلطة, فقد تولى يوسف لولي السلطة "بوجندي", في أبريل عام 1979, وأقيل في يونيو من نفس العام لاتهامه بمجاملة البوجندا, وحل محله جودفري بن عيسى "بوجندي", الذي أقيل في مايو عام 1980, بعد صراع أخذ الطابع العرقي إلى حد ما, وأمسك بول موانجا بالسلطة لفترة انتقالية أجريت في نهايتها انتخابات برلمانية أسفرت عن عودة ملتون أوبوتي مرة أخرى لتولي السلطة في ديسمبر عام 1980, لكن قاعدته الأساسية كانت ترتكن إلى قوات لانجو وأشولي, وانفجرت الحرب الأهلية بين كافة فصائل المقاومة الأوغندية, وقد استطاع تيتو أوكيللو "أشولي", خلالها أن يزيح أوبوتي عن السلطة بانقلاب في يونيو عام 1985, مستخدماً قوات الأشولي لتحقيق هذا الغرض, حتى تمكن التحالف الغربي الجنوبي, "الأنكولي موسيفيني", والبوجندا "يوسف لولي", بزعامة الأول من الاستيلاء على العاصمة كمبالا في يناير عام 1986, ثم فرض السيطرة على كافة أنحاء البلاد[1].

المطلب الرابع: أساليب مواجهة المشكلة

كان لممارسات الإدارة الاستعمارية البريطانية دور مهم في تعميق الاختلافات بين الجماعات الأوغندية, وتكريس العزلة بينهما, من خلال أدوات اقتصادية وإدارية دينية ولغوية, وخلال الخمسينات اتجهت هذه الإدارة إلى تبني النظام الموحد؛ لإخضاع كامل التراب الأوغندي لسلطة واحدة, إلا أن ذلك تعارض مع طموحات البوجندا نحو الاستقلال؛ الأمر الذي دفع السلطة الاستعمارية البريطانية للتخلي عن مشروعها في إقامة دولة موحدة واتجهت إلى الصيغة الفيدرالية كحل توفيقي للمشكلة, وعلى هذا الأساس حصلت أوغندا على استقلالها في أكتوبر عام 1962. وبعد الاستقلال, لجأت الحكومة الوطنية الأوغندية المتعاقبة على السلطة إلى تبني الشكل الموحد للدولة, كأداة لمعالجة مشكلة الاندماج الوطني, إلا فترة محدودة لم تتجاوز الأربع سنوات 1962- 1966, عندما تبنت البلاد الشكل الفيدرالي المختلط الموروث عن الإدارة الاستعمارية

[1] ابراهيم أحمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الأفريقية, مرجع سبق ذكره, ص ص 173- 174.

البريطانية, والذي تضمن عناصر فيدرالية "البوجندا", وعناصر شبه فيدرالية "البانيورو, والأنكولي, والتورو, والبوسوجا", وعناصر موحدة والتي تشمل باقي مناطق البلاد, إلا أن حكومة أوبوتي عجزت عن حفظ التوازن بين العناصر المكونة للدولة أدى في نهاية الأمر إلى مواجهة بين البوجندا وعلى رأسها الكاباكا من جانب, والحكومة المركزية بقيادة أوبوتي من جانب آخر.

وبالتالي يعالج هذا المطلب جهود الحكومات الأوغندية المتعاقبة على السلطة المتعلقة بإيجاد حل لمشكلة الاندماج الوطني على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: إدارة ميلتون أوبوتي (أكتوبر 1962- يناير 1971).

المرحلة الثانية: إدارة عيدي أمين (يناير 1971- أبريل 1979).

المرحلة الثالثة: إدارة أوبوتي (أبريل 1979- يناير 1986).

المرحلة الأولى: أساليب التعامل مع المشكلة تحت إدارة ملتون أوبوتي (1962-1971)

واجه أوبوتي عند توليه السلطة عام 1962 تحديات عديدة يأتي في مقدمتها الارث الاستعماري الذي تبلور أساساً في ضعف المؤسسات السياسية وهشاشتها, وسيطرة الانقسامات الإثنية, والاقليمية, والدينية في المجتمع اضافة إلى التوزيع غير المتوازن للموارد بين الأقاليم والجماعات الأوغندية المختلفة مما أثر سلباً على عملية الاندماج الوطني في الدولة وعليه يتناول هذا الجزء أهم الأدوات والأساليب التي تعامل بها نظام أوبوتي مع هذه المشكلة.

حصلت أوغندا على استقلالها كدولة "فيدرالية", تأخذ بنظام الحكم "البرلماني" القائم على التعدد الحزبي, غير أن هذا الاستقلال قد جاء في إطار مساومة بين ميلتون أوبوتي (زعيم مؤتمر الشعب الأوغندي), وبين الكاباكا (ملك بوجندا, وزعيم حركة الكاباكا وحده, بعد ذلك), استهدفت بالأساس الوصول إلى السلطة, وإبعاد الحزب الديمقراطي "الكاثوليكي", عنها, ومتجاهلة عوامل الاختلافات بين الطرفين, وبالفعل نجح التحالف البروتستانتي (مؤتمر الشعب الأوغندي وحركة

الكاباكا وحده), في الوصول إلى السلطة في انتخابات الاستقلال وتولي الكاباكا رئاسة الدولة, في حين تولى أوبوتي رئاسة الوزارء.

لقد شهد مؤتمر لندن الدستوري في (18 سبتمبر عام 1961– 9 أكتوبر 1961), والذي صاغ دستور الحكم الذاتي الداخلي لأوغندا, العديد من المساومات, بين كل من مؤتمر شعب أوغندا وممثلي الكاباكا قننت في الدستور, وهي وإن كانت قد مكنت تحالفهما من السيطرة على السلطة السياسية, إلا أنها بذرت بذور الخلاف بين طرفي التحالف بعد ذلك, وهو الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا بعد الاستقلال.

فقد حصلت البوجندا على العديد من الامتيازات في هذا الدستور منها: أن البوجندا أعطيت حق المفاضلة بين أسلوبين لاختيار ممثليها في الجمعية الوطنية: الانتخاب العام المباشر والانتخاب غير المباشر "من جانب مجلسها التشريعي, اللوكيكو", وخصص لها21 مقعداً في الجمعية الوطنية "إجمالي المقاعد 82 مقعداً", وقد بارك ميلتون أوبوتي هذا الأمر, واعتبره ثمناً بخساً لبقاء البوجندا داخل الإطار الأوغندي, وإزاء إصرار البوجندا على رفض إعادة "المناطق الضائعة" إلى بونيورو, فقد دخلت المسألة مجال المساومة أيضاً, حيث اتفق على إخضاع هذه المناطق للإدارة المركزية بدلاً من إدارة البوجندا, على أن يجري استفتاء بعد عامين من الاستقلال لتقرير مصيرها, وإزاء إصرار البوجندا كذلك على هويتها الذاتية, بأن تكون لها حكومتها وإدارتها, وميزانيتها ونظامها القضائي, فضلاً عن جيش خاص, وبوليس خاص, فقد صيغ الشكل الفيدرالي للدولة ليتناسب مع هذه المطالب, حيث اعترف باستمرار وجود الممالك الأربع "وأضيفت إليها بوسوجا", في الإطار الفيدرالي والحفاظ على مؤسساتها واختصاصاتها, في حين اعتبرت بقية أرجاء أوغندا مناطق موحدة, تخضع لإشراف السلطة المركزية التي تمارس فيها اختصاصات أكبر مما لها في الممالك, وسلم للبوجندا بكل مطالبها, فيما عدا مطالبها المتعلقة بوجود جيش وبوليس خاص بها, وعلى أية حال فإن السلطة المركزية احتفظت لنفسها باختصاصات منها الشؤون الخارجية والجيش والبوليس[1].

وعقب مؤتمر لندن قام الكاباكا بتشكيل حركة "الكاباكا وحده"(Kabaka Yekka), وإجراء انتخابات محلية للمجلس التشريعي للبوجندا "لوكيكو" في فبراير عام 1962, تمكنت

[1] - ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية, مرجع سبق ذكره, ص 176.

خلالها الحركة من الفوز بـ 65 مقعداً, في حين لم يحصل الحزب الديمقراطي إلا على 3 مقاعد, وامتنع مؤتمر الشعب الأوغندي عن منافسة الحركة في هذه الانتخابات, وكما هو متوقع فقد قرر اللوكيكو أن يعمل كمجمع انتخابي لانتخاب ال 21 ممثلاً للبوجندا في الجمعية الوطنية, وقد أجريت انتخابات الجمعية الوطنية (خارج أراضي البوجندا), في أبريل عام 1962, وحصل مؤتمر الشعب على 27 مقعداً في مقابل 24 مقعداً للحزب الديمقراطي (وبالطبع لم تشارك حركة "الكاباكا وحده" في هذه الانتخابات).

وقد دعى ملتون أوبوتي لتشكيل الحكومة باعتباره زعيم حزب الأغلبية (مؤتمر الشعب), وباعتباره زعيم التحالف (مؤتمر الشعب – الكاباكا وحده), وشارك أوبوتي بهذه الصفة في مؤتمر لندن الأخير في يونيو 1962, لوضع دستور الاستقلال في صيغته النهائية وهي صيغة لم تدخل إلا تغييرات طفيفة على الصيغة السابقة, وأعلن استقلال أوغندا في أكتوبر عام 1962, في إطار الكومنولث حيث شغل أوبوتي منصب رئيس الوزراء, وظل الحاكم العام البريطاني موجوداً كممثل لملكة بريطانيا, حتى حل محله موتيسا الثاني "كاباكا بوجندا" عندما انتخب في 9 أكتوبر عام 1963, من جانب الجمعية الوطنية كرئيس "لجمهورية" أوغندا لمدة خمس سنوات.

وهكذا تمكن التحالف البروتستانتي من السيطرة على السلطة السياسية منذ الاستقلال, لكن هذا التحالف كان تحالفاً هشاً, ليس له أرضية إلا الانسجام في المذهب الديني, وليس له من هدف إلا الوصول إلى السلطة السياسية, وفيما عدا ذلك كانت هناك اختلافات جوهرية و عميقة بين طرفي التحالف, ففي حين أن حركة "الكاباكا وحده" كانت حركة إقليمية للبوجندا, ويرأسها زعيم البوجندا, ويعتنق أساليب تقليدية وتوجهات رأسمالية, فإن مؤتمر الشعب الأوغندي كان حزباً وطنياً "وإن كان للشماليين غلبة فيه", يرأسه زعيم شمالي "لانجو", ويعتنق أساليب راديكالية و توجهات اشتراكية.

وعلى العكس مما تقدم, فإن أوجه التشابه بين حركة "الكاباكا وحده" وبين الحزب الديمقراطي "الكاثوليكي", كانت عديدة "فيما عدا اختلاف المذهب الديني", فالحزب الديمقراطي كان حزباً بوجندياً "وإن استطاع أن يجمع له أنصار على المستوى الوطني", يرأسه زعيم بوجندي, ويعتنق أساليب تقليدية وتوجهات رأسمالية.

ونتيجة لذلك فسرعان ما بدأ الخلاف يدب بين طرفي التحالف عندما بدأ العديد من نواب الحزب الديمقراطي وحركة الكاباكا وحده, في الجمعية الوطنية, في الانضمام إلى مؤتمر الشعب الأوغندي, رغباً أو رهباً على نحو مكن المؤتمر من أن تكون له أغلبية برلمانية في الجمعية الوطنية لأول مرة في عام 1963, وراحت قيادته تبشر بتحويل المؤتمر إلى حزب وحيد للبلاد, ثم إن المؤتمر قد تزايد تأييده لمطالب بونيورو في المناطق الضائعة, وقد أدى ذلك إلى إثارة حفيظة حركة "الكاباكا وحده", ودفعها إلى منافسة مؤتمر الشعب في الانتخابات الفرعية في بوسوجا, مقوضه بذلك أساس التحالف, ثم سعت إلى تشكيل معارضة لأوبوتي تستند إلى بعض جماعات البانتو حين اتجهت للتحالف مع بعض النخب الجنوبية الموالية "لإبانجيرا" من "أنكوليو" والسكرتير العام "لمؤتمر الشعب", داخل مؤتمر الشعب الأوغندي تستهدف السيطرة على المؤتمر من داخله عن طريق تسرب العديد من أعضاء حركة الكاباكا إلى داخل صفوفه وقد أدى ذلك إلى تسييس الاختلافات بين الشمال والجنوب, أو بالأحرى بين "النيليين والبانتو"[1].

ولقد جاء تمرد الجيش الأوغندي في يناير عام 1964, واحتواء حكومة أوبوتي للموقف بالموافقة على كافة مطالبه المتعلقة بالترقيات والمرتبات, ليبرز على السطح قوة جديدة على الساحة الأوغندية, أمكن لأوبوتي تطويعها واستخدامها لتقوية مركزه في مواجهة حركة الكاباكا, من خلال منح ترقيات لأعوانه ووضعهم على قيادة الجيش, وقد مكن ذلك أوبوتي من أن يعلن في أغسطس عام 1964, عن فض تحالفه مع حركة الكاباكا وأن يقرر في سبتمبر من نفس العام خضوع "المناطق الضائعة" لإشراف الحكومة المركزية, بدلاً من حكومة البوجندا, وأن يجري استفتاء في هذه المناطق في نوفمبر من نفس العام لتقرير مصيرها, وقد جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام إلى بونيورو, غير أن الكاباكا "بوصفه رئيس الدولة", قد رفض التصديق على النتيجة, وهكذا تصاعد الصراع بين الطرفين في سعي كل منهما للإطاحة بالآخر, فبحلول عام 1965, فجر أحد الأعضاء البرلمانيين الجنوبيين قضية تتعلق بحصول عدد من الوزراء البارزين, على رأسهم أوبوتي, على أموال وذهب وعاج مهرب من زائير, ورغم كل المحاولات المستمرة لتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق, إلا أن أوبوتي نجح في عرقلة تشكيل هذه اللجنة, وإزاء إصرار الأعضاء الجنوبيين في حكومته على ضرورة تقصي الحقائق فإنه قام في

---

[1] نفس المرجع السابق, ص 178.

22 فبراير عام 1966, باعتقال خمسة وزراء من بينهم "أبانجيرا", وتعيين عيدي آمين في نفس الوقت قائداً للجيش, وبعدها بيومين عطّل العمل بالدستور وأعلن نفسه رئيساً للدولة, ثم قام في مارس 1966, بإلغاء منصبي رئيس الدولة ونائب الرئيس, وعرض دستوراً جديداً على الجمعية الوطنية في 5 أبريل عام 1966, بعد طرد حركة "الكاباكا وحده", والحزب الديمقراطي من الجمعية الوطنية. حيث حظر على كل الحكام التقليديين بما فيهم موتيسا الثاني, شغل أي منصب عام, كما تقرر أن تقوم البوجندا بانتخاب ممثليها في الجمعية الوطنية مباشرة[1].

وقد وصل الصراع إلى مرحلة الصدام المسلح, حين أصدر اللوكيكو في 20 مايو عام 1966, قراراً يطالب الحكومة الأوغندية بالرحيل عن أراضي بوجندا في موعد أقصاه 30 مايو من نفس العام, واشتعلت أعمال العنف في بوجندا ضد مؤسسات السلطة المركزية, فأعلن أوبوتي فرض حالة الطوارئ في بوجندا, التي ظلت قائمة حتى خلعه في 25 يناير 1971, وقام بإرسال قوات الجيش بقيادة عيدي أمين في 24 مايو لمهاجمة قصر الكاباكا "رئيس الدولة", وحدثت خسائر كبيرة في الأرواح وإن تمكن كاباكا من الهرب إلى المنفى[2].

وهكذا تمكن أوبوتي من التخلص من أقوى منافسيه على السلطة "أبانجيرا" و"الكاباكا", ومن إلغاء كافة الامتيازات التي حصلت عليها بوجندا بموجب دستور الاستقلال, وأضاف إلى ذلك تقسيمها إلى أربع مناطق إدارية مزيلاً بذلك اسمها من على الخريطة ومضعفاً قدرتها على المقاومة والتجمع بفرض حالة الطوارئ فيها, وأصبحت أوغندا دولة "موحدة", تأخذ بالنظام "الرئاسي" الذي راح يستند بعد ذلك إلى نظام الحزب "الواحد".

على أنه إذا كان أوبوتي قد تمكن من تحقيق "الاندماج الطائفي الإكراهي" في المجتمع الأوغندي مرتكناً على قاعدة " الباقي في مواجهة بوجندا", فإن هذا الاندماج كان مؤقتاً, سرعان ما انهار, تاركاً تأثيرات سلبية على مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, وكان ذلك بفعل عدة عوامل نذكر منها:

1- مشكلة الزعامة وضعف آليات مؤتمر الشعب الأوغندي

---

(1) نجوى أمين الفوال, أوغندا بين الانقسامات القبلية والانقلابات العسكرية...., مرجع سبق ذكره, ص 390.
(2) نفس المرجع السابق, ص 387.

فقد ورث أوبوتي مؤسسات الحكم من السلطة الاستعمارية, لكن لم يرث السلطة التي تمكنه من تسيير دفة الحكم فقد كانت هناك مراكز أخرى تتمتع بسلطة مؤسسية في مختلف أرجاء أوغندا, وتحظى بالولاء والاحترام, وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى بعد خلع الكاباكا, وظل أوبوتي مجرد زعيم لزعماء الحزب, ذلك أن قوة مؤتمر الشعب لم تكن راجعة إلى تنظيم هيكله وتماسك فروعه, فذلك لم يكن موجوداً, ولكنها كانت ترجع إلى كون زعاماته هم في نفس الوقت قيادات لمجالس المناطق, وكان نفوذ هؤلاء على المحكومين أكبر من نفوذ أوبوتي, وبالتالي فلم يكونوا بحاجة إلى تنظيمات الحزب, وهكذا ظل المؤتمر مجرد تحالف بين أشخاص أقوياء, ورئيسه أقواهم.

2- عوامل إدارية

ذلك أن إلغاء الممالك الأربع بعد عام 1966, ومعها بوسوجا, فضلاً عن الطريقة التي خلع بها رئيس الدولة "الكاباكا", ونائبه "ملك بوسوجا", ثم إلقاء القبض على أبانجيرا "أنكولي والسكرتير العام لمؤتمر الشعب", قد كشف أن هذه الممارسات موجهة "من الشماليين النيليين ضد الجنوبيين من البانتو", وقد تعمقت هذه المقولة عندما قامت إدارة أوبوتي بالقضاء على استقلال لجنة الخدمة المدنية, والتي كانت قائمة قبل الاستقلال, وتتمتع باستقلالية في تعيين الموظفين وترقيتهم ومراقبة انضباطهم, التي أصبحت مجرد جهاز استشاري لأوبوتي, راح يمارس اختصاصاتها مرتكناً إلى معيار الولاء لا الإنجاز, فطرد العديد من كبار الموظفين وحل محلهم آخرين أكثر ولاء من أبناء الشمال وبالذات من أبناء جماعته العرقية "لانجو", واستخدم نفس الطريقة في عمليات الترقي إلى المناصب العليا في الإدارة[1].

3- عوامل اقتصادية

منذ عام 1966, اتجهت حكومة أوبوتي إلى إعادة النظر في أولويات توزيع الأعباء والموارد بين كافة الجماعات الإقليمية, وقد عدلت عن السياسة السابقة التي كانت تقوم على المساواة في توزيع الموارد بين مختلف الجماعات, وراحت بدلاً من ذلك تركز على الحصول على مزيد من

[1] ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية, مرجع سبق ذكره, ص 180.

الموارد "ضرائب", من بوجندا, وتزيد من حجم معوناتها إلى مناطق الشمال سواء في شكل معونات مالية أو في شكل زيادة حجم العاملين منهم في الجهاز الإداري, "وخاصةً من البوجندا", فإذا ما أدركنا أن الشماليين يتمتعون بغلبة عددية في الجيش والبوليس, استطعنا أن ندرك أبعاد هذا التطور الذي يستهدف السعي لتحقيق هيمنة شمالية "اقتصادية, إدارية, عسكرية", وإذا كان يمكن القول بأن ضرورات تحقيق التنمية المتوازنة بين الشمال والجنوب قد فرضت ذلك على ضوء تخلف الشمال, إلا أن حساسيات الوضع في أوغندا كانت تقضي التدرج من جهة, واللجوء إلى الاقناع بدلاً من الإكراه لتحقيق هذا الهدف من جهة أخرى, ذلك أن اللجوء إلى المسلك السابق قد جعل الانقسام النيلي- البانتوي يأخذ مضامين جديدة ذات أبعاد أيدولوجية و اجتماعية, فقد اتهم الجنوبيون السياسيين الشماليين بأنهم "شيوعيون", في حين اتهم الشماليون السياسيين الجنوبيين بأنهم "عملاء أمريكيين", ومع انتشار روح العداء والكراهية بين الطرفين فإن هذه المفاهيم انتقلت إلى المستوى الشعبي, حيث نظر إلى النيليين باحتقار بين صفوف البانتو, في حين وصفت جماعات البانتو من قبل النيليين بأنها جماعات من "الكسالى والمتعجرفين".

4- عوامل دينية

وقد قامت إدارة أوبوتي بممارسات تمييزية تستند إلى العامل الديني, فهي من جهة ميزت بين المدارس البروتستانتية وبين المدارس الكاثوليكية, سواء فيما تقدم من معونات أو فيما توفره من مدرسيين وكتب... إلخ, معطية أفضلية للأولى, كما عمدت إلى إرسال المدرسين الكاثوليك إلى المناطق النائية لتحل محلهم مدرسين بروتستانت غير أكفاء, وقد اتجهت الحكومة من جهة أخرى إلى إحداث انشقاقات داخل صفوف المسلمين, فقد قام نيكيون, "وهو أحد وزراء أوبوتي البارزين وأحد أقربائه", من خلال مؤتمر الشعب الأوغندي بتشكيل الرابطة الوطنية لتقدم المسلميين "Naam", بهدف تحقيق أغراض سياسية, وأغدقت عليها الحكومة بالمساعدات, وهو الأمر الذي دفع بزعيم الجماعة الاسلامية في أوغندا إلى إدانة هذه الرابطة ودعوة أتباعه إلى عدم السماح لأتباع الرابطة بدخول مساجد ومدارس الجماعة.

5- الخلل في تنظيم الجيش

رأينا الطريقة التي اتبعتها حكومة أوبوتي في معالجة تمرد الجيش "في عام 1964", ثم كيف استعان به بعد ذلك في أحداث "مايو عام 1966", لتدعيم نفوذه, ومنذ ذلك الحين أصبحت حكومة أوغندا حكومة شبه عسكرية, أو لنقل إدارة مدنية تستخدم الوسائل العسكرية لتنفيذ سياساتها, وقد أدى ذلك إلى صعود الجيش كقوة فاعلة في الحياة السياسية, على نحو زاد من مخاوف أوبوتي وشكوكه من احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكري ضده, ودفعه إلى إنشاء جيش خاص له "تشكل من وحدة الخدمة العامة كجهاز تخابر, والقوة الخاصة كحرس له", جند قياداته وكوادره من أبناء "لانجو و أشولي", وقام بترقيتهم إلى الرتب العليا في الجيش على حساب أقرانهم من ضباط "البوجندا" الأفضل تعليماً وتدريباً, وعلى حساب أقرانهم الشماليين أيضاً, وقد أدرك عيدي أمين "قائد الجيش" من جانبه خطورة هذا المسلك الذي يشكل تهديداً لوجوده, فراح من جانبه يجند أعداداً كبيرة من صفوف النوباويين, والكاكوا, والسودانيين سراً تحسباً للمواجهة المرتقبة, وقد أدى ذلك إلى انقسام عرقي داخل الجيش الأوغندي.

وهكذا فإن أوبوتي الذي حاول تحقيق الاندماج الوطني على أنقاض العرقية, قد لجأ في النهاية إلى الاعتماد الكامل على جماعته العرقية على نحو أفسد كافة جهوده في هذا الشأن وأسقط كافة حججه في معارضة العرقية.

وقد أدت هذه الممارسات إلى تزايد حالة العداء لنظام أوبوتي, وفقدانه لشعبيته وتزايد عزلته خاصة وأن هذه الفترة التي شهدت تردياً في الأوضاع الاقتصادية للبلاد, فلم تزد أجور العمال طوال الفترة من 1966 – 1971, عن 1,6% في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع الأساسية بنسبة كبيرة, كذلك فقد انخفضت أسعار بن البوجندا وانخفضت أسعار القطن, وقد أدى الاعتماد على رأس المال الكثيف في مؤسسات الانتاج إلى تزايد حجم البطالة بين الشباب في الحضر, فانتشرت في صفوفهم ظاهرة السرقة بالإكراه[1].

وفي إطار هذا الجو من السخط الشعبي الناجم عن تردي الوضع الاقتصادي, وتدهور الحالة الأمنية, أعلن أوبوتي سياسته "التحرك نحو اليسار" في أواخر عام 1969, ويمكن القول بأن هذه السياسة اتخذت بعدين أحدهما موجه ضد المصالح الامبريالية في أوغندا, والآخر موجه ضد الشعب الأوغندي.

---

[1] نفس المرجع السابق, ص ص 181 182.

- **البعد الأول: وقد ركز على مجالات ثلاثة**

أ- السياسة الخارجية: فقد سعى النظام إلى اتخاذ موقف مستقل حينما أنهى الوجود الإسرائيلي في شمال أوغندا, والمتغلغل من خلاله إلى جنوب السودان, وقام بتأييد نضال التحرير في الجنوب الأفريقي, وبخاصة ضد نظام إيان سميث في روديسيا الجنوبية "زيمبابوي حالياً".

ب- السياسة النقدية: وقد حاول النظام السيطرة على السياسة النقدية بإنشاء بنك وطني هو بنك أوغندا, وإصدار عملة وطنية, لكن البنك ظل وطنياً اسماً, فحتى بعد إنشائه ظلت البنوك الأجنبية تسيطر على 90% من الأصول التجارية, وقد سيطرت البنوك البريطانية وحدها على 80% من كافة الأصول.

ج- التأميم: وفي مايو1970, لم تقم الحكومة بالتأميم الكامل للمشروعات الأجنبية, ولكنها سعت للمشاركة مع الاحتكارات الأجنبية بحيث يكون للدولة 60%, من أصول هذه الاحتكارات, لكن التطبيق أسفر عن عدم اتساق في تنفيذ هذه السياسة, إذ لم تكد تمر أيام قلائل على إعلانها حتى أسقطت سبع شركات من القائمة الأصلية التي أعدتها الحكومة وتضم 85 شركة, في حين أن نسبة المشاركة في شركات النفط قد تعلت لتصبح مناصفة, بل إن هذه الصيغة قد عدلت فيما يتعلق بالبنوك البريطانية لتصبح حصة الدولة 40%, وحصة البنوك 60%. هذه العشوائية التي صدرت بها قرارات التأميم؛ إذ أنها لم تتم بطريقة منظمة ومخطط لها سلفاً, والنتيجة كانت خسائر مالية كبيرة تكبدتها خزينة الدولة.

إن التطبيق الاشتراكي لهذه القرارات, لم يستهدف الغالبية العظمى من الأوغنديين, الذين يعملون في قطاع الزراعة؛ حيث تقدر نسبتهم بنحو 90% من السكان, ولذلك لم تصدر أي حلول تمس جوهر حياتهم اليومية, ولم يتم التطرق إلى إعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً, وخاصة فيما يتعلق بالأراضي التي تعتبر مصدر الثروة عند أغلب الأوغنديين.

كما أن الأفرقة أو إخضاع الاقتصاد الأوغندي للأوغنديين استهدفت أعداداً كبيرة من الأفارقة من غير الأوغنديين, وهم في الأساس لاجئون أغلبهم من كينيا و تنزانيا.

وبإيجاز فإنه يمكن القول إن سياسات أوبوتي الاقتصادية, لم تساهم في حقيقة الأمر إلا من تردي الأوضاع المعيشية, لأغلب الأوغنديين. فارتفاع الأسعار وخاصة المواد الغذائية, وعدم ملاءمتها لمستوى الدخل تسبب في انتشار ظواهر سلبية, كما أن عجز السلطات على محاربة هذه المظاهر, والقضاء عليها ساهم في تفاقم الشعور بالإحباط, وانتشار السخط الشعبي في كل مكان ضد الحكومة, ولعل ذلك يفسر الفرح الشعبي التلقائي الذي قوبل به انقلاب عيدي أمين في 1971, في معظم مناطق أوغندا[1].

- **البعد الثاني: موجه ضد الشعب الأوغندي**

وقد حمل في طياته إجراءات معادية للشعب, ففي مواجهة تزايد البطالة في البلاد في عام 1969, قرر النظام طرد العمال الكينيين والذين يشكلون نحو 10/1 قوة العمل في الصناعة, وقد كان هذا أول حادث طرد جماعي في تاريخ أوغندا, وما إن أعلنت إجراءات التأميم حتى أعلن عن عدم مشروعية الإضراب تحت دعوى أن العمال قد أصبحوا سادة الصناعات الأوغندية, ومن ثم كيف يقومون بالإضراب ضد أنفسهم ... وهكذا, فضلاً عن ذلك فإن تحول أوبوتي نحو اليسار قد جلب عليه كذلك عداوات قوى اجتماعية داخلية, وقوى أخرى خارجية راحت ترى في هذا التحول تهديداً لأوضاعها الطبقية ومصالحها الاقتصادية, فمن جهة فإن قيادات الجيش الأوغندي بدأت تخشى خضوعها لسيطرة الحزب الوحيد, كما أن زعامات مؤتمر الشعب أنفسهم, والذين تمكن عدد منهم من الإثراء غير المشروع من جراء علاقتهم بمشروعات مؤسسات الدولة, وقد رأوا في هذه التحولات تهديداً لمصالحهم ثم إن كبار ملاك الأراضي في بوجندا قد اعتبروا هذه الاجراءات موجهه ضدهم, وقد واكب هذه التحولات قيام أوبوتي بفرض حالة الطوارئ في مختلف أرجاء أوغندا, عقب محاولة اغتياله في ديسمبر عام 1969, وحظر نشاط كافة الأحزاب السياسية, وإلقاء زعاماتها في السجون وقد آثار هذا الاجراء حفيظتهم ضده.

ومن جهة أخرى, فإن قوى خارجية "اسرائيل, بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية", قد رأت في هذا التحول نحو الاشتراكية, تهديداً لمصالحها الاقتصادية

[1] حمدي عبدالرحمن حسن, العسكريون والحكم في أفريقيا, مرجع سبق ذكره, ص 79.

والسياسية في أوغندا, وقامت هي الأخرى بدورها بنشاط معاد ضد أوبوتي, كان أبرزه الدور الاسرائيلي في المساعدة على إسقاط نظام حكمه في يناير 1971[1].

وهكذا فمع سقوط نظام حكم أوبوتي, فإن حجم الاختلافات والتناقضات داخل المجتمع الأوغندي قد تزايد, واكتسب مضامين سياسية وايديولوجية واجتماعية اثرت بالسلب على حل مشكلة الاندماج الوطني.

المرحلة الثانية: مرحلة عيدي أمين (يناير 1971- أبريل 1979)

رغم أهمية تدخل العسكريين المباشر في السياسة من خلال الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس ملتون أوبوتي في 25 يناير عام 1971, وما نتج عنه من تغيير في نظام الحكم في أوغندا, من مدني إلى آخر عسكري, يتميز بسيطرة المؤسسة العسكرية المطلقة, على مجمل الحياة السياسية ورغم الترحيب الذي لاقاه الانقلاب من جانب المعارضين لنظام أوبوتي, والمستثمرين الأجانب والدول الغربية, بما في ذلك بريطانيا الذين رأوا في الانقلاب نهاية لتجارب أوبوتي, وتوجهاته الاشتراكية, إلا أن النظام الجديد يعد في كثير من جوانبه امتداد للنظام القديم, أو يجسد سيطرة الشماليين على الحكم, وإن كل ما فعله عيدي أمين هو مجرد استبدال جماعات إثنية شمالية "الأشولي, واللوجبار, والمادي"[2]. وكان لذلك أثراً كبيراً في تفاقم مشكلة الاندماج الوطني في البلاد, وبذلك يهتم هذا الجزء من هذا الفصل بإلقاء الضوء على أهم الأدوات والأساليب, التي استخدمها عيدي أمين في مواجهة مشكلة الاندماج الوطني.

حيث أعلن أمين عن استمرار أوغندا دولة "موحدة", ثم أعلن حل الجمعية الوطنية ووضع كافة الصلاحيات التشريعية في يده, معتنقاً أسلوباً "أوتوقراطياً" في الحكم, بعد أن أصدر عدة مراسيم في عام 1971, لتعديل الدستور والقوانين على نحو يسمح بالحكم العسكري من جانب, ويعزز السلطات القهرية للحكومة من جانب آخر, كما أعلن أمين انتهاء دولة الحزب الوحيد في أوغندا في 27 يناير عام 1971, وقام بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بما فيهم الوزراء الخمسة الذين اعتقلهم أوبوتي في عام 1966, على أنه رغم وعود أمين بعودة الحكم المدني, وإجراء

---

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها..... مرجع سبق ذكره, ص27.
(2) نجوى أمين الفوال, نفس المرجع السابق, ص 172.

انتخابات حرة نزيهة في البلاد, إلا أنه سرعان ما أخلف وعوده, وأعلن وقف النشاط السياسي في البلاد لمدة عامين كإجراء مؤقت, وقد ظل هذا الوقف سارياً حتى نهاية حكمه.

بيد أن الشعبية التي اكتسبها أمين في بداية حكمه سرعان ما أخذت في التناقص, نتيجة لتطور ممارسات أمين والتي اتجهت إلى أخذ أبعاد تمييزية وقمعية, ارتكنت على العامل العرقي والديني من جانب, وشكلت تهديداً لأمن ورفاهية الشعب الأوغندي من جانب آخر.

ويمكن إيجاز أهم ممارسات النظام ذات العلاقة بمشكلة الاندماج الوطني في أوغندا أثناء تلك الحقبة فيما يلي:

1-علاقة النظام بالجماعات الأوغندية

استهل عيدي أمين حكمه بنبذه الصريح للإثنية, وبعد شهر من استيلائه على السلطة, أكد في أول لقاء صحفي له قائلاً "نحن نسعى لبناء دولة قوية تتكون من أمة واحدة, وليس مجرد اتحاد مجموعة من القبائل الضعيفة والمتصارعة". وفي بادئ الأمر عكست أول حكومة شكلها عيدي أمين توازناً إثنياً ودينياً كبيراً؛ حيث روعي فيها بشكل كبير مشاركة أغلب جماعات البلاد الإثنية الرئيسة في البلاد. إلا أنه سرعان ما دب خلاف بين أركان النظام, قام على إثره عيدي أمين بتعديلات وزارية واسعة, استهدفت جميع الوزراء الذين يشتبه في اخلاصهم وولائهم للنظام الحاكم. أما في صفوف قيادات الجيش, فقد استبعد جميع العناصر المعادية الذين ينتمون إلى جماعات إثنية أخرى, ليحل محلهم عناصر من جماعته "الكاكوا", واستمالة بعض الجماعات الإثنية الأخرى من غرب النيل, وخاصة اللوجبارا والمادي وأرينجا, لتصبح في مجموعها مركز الثقل ومصدر الولاء للحاكم, إلا أنه سرعان ما اتجه مرة أخرى للتخلص من عناصر اللوجبارا والمادي لينحصر مركز الثقل والولاء مرة أخرى في الكاكوا و المرتزقة من اللاجئين السودانيين, خاصة من الأصول النوباوية؛ حيث تقلد بعضهم أرفع المناصب في الجيش والبوليس.

ومن بين الأدوات التي استخدمها عيدي أمين في اكتساب الشرعية, والتأييد الشعبي خلال الأشهر الأولى بعد استيلائه على السلطة: منح بعض الامتيازات الاثنية لأولئك الذين تضرروا من سياسات سلفه أوبوتي. وفي هذا الاطار كانت البوجندا أبرز تلك الجماعات التي منحت بعض الامتيازات, والمكافآت الرمزية بهدف تعزيز هويتها الاثنية, وقد أيدت البوجندا نظام

عيدي أمين كما رأينا في البداية, وزاد هذا التأييد عندما وعد أمين بعودة جثمان "إدوارد موتيسا" أول رئيس لأوغندا و الكاباكا السابق للبوجندا من المنفى ليدفن في المقبرة الملكية بالقرب من العاصمة كمبالا في أبريل عام 1971, كما قام عيدي أمين بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والذين كان معظمهم من بوجندا, ورفع حالة الطوارئ, وقد أدى هذا التصرف إلى إنتعاش آمال بوجندا بعودة النظام الملكي لها مرة أخرى, وطالبت بذلك, لكن رفض عيدي أمين هذا الطلب في اجتماع له بزعماء البوجندا في أواخر عام 1971, وتأكيده على استمرار الأخذ بالشكل الموحد للدولة[1].

أما فيما يخص علاقة النظام بالجماعات الدينية الرئيسية في البلاد: الكاثوليكية, والبروتستانتية, والاسلام, فقد تميزت بداية حكم عيدي أمين ببعض التوازن في التعامل مع هذه الجماعات خاصة فيما يتعلق بالدعم والمخصصات المالية, التي تمنحها الدولة للقائمين عليها, ففي 31 ديسمبر عام 1971, منحت الحكومة نحو 100 ألف شلن أوغندي لكل واحدة منها, فقد أنشأ عيدي أمين وزارة خاصة للشؤون الأديان ترأسها أحد المسحيين, كذلك قام عيدي أمين بإنشاء "المجلس الاسلامي الأعلى", وطلب من جميع التنظيمات الإسلامية الأخرى, بالاندماج كلياً في التنظيم الجديد. ويتميز هذا المجلس بتمثيل متساوٍ لجميع المديريات الأوغندية, ويهدف من ذلك تغليب مسلمي إقليم غرب النيل وخاصة النوباويون من أنصار عيدي أمين على مسلمي البوجندا. إلى جانب ذلك أصبح الإسلام الديانة شبه الرسمية للدولة, وأصدرت بذلك عدة قرارات تتضمن محاربة شرب الخمر, وحظر التبرج على السيدات, وإنشاء معهد للدراسات الإسلامية في جامعة ماكريري, وجعل يوم الجمعة عطلة رسمية للبلاد, وجعل اللغة العربية إحدى اللغات التي تبث بها الإذاعة والتلفزيون برامجها, والسعي لإنشاء جامعة إسلامية مستقلة[1].

2- علاقة النظام بالمعارضة

يرى بعض المراقبين للشأن الأوغندي أن سلوك عيدي أمين السياسي, خلال الشهور القليلة التي تلت الانقلاب العسكري, يبرز أنه رجل السلام, والاصلاح, والوحدة الوطنية؛ إذ قام بعد ثلاثة أيام من استيلائه على السلطة بالإفراج عن أغلب المعتقلين السياسيين, إلا أن ذلك لم

---

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم السياسية الافريقية , مرجع سبق ذكره, ص185.

(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا ....., مرجع سبق ذكره, ص 32- 33

يدم طويلاً؛ إذ أصدرت الحكومة المرسوم رقم (7) لعام 1971 الذي يسمح لأفراد الجيش والبوليس باعتقال أي شخص بما في ذلك الوزراء, وبدون محاكمة, ثم جرى تعديله بالمرسوم رقم (15) لعام 1971 الذي يقضي باعتقال كل من يشتبه في معارضته للنظام لأجل غير مسمى وبدون محاكمة. ومع تزايد حدة المعارضة, وخاصة بعد محاولة الغزو الفاشلة التي قامت بها عناصر من المعارضة انطلاقاً من الأراضي التنزانية في سبتمبر عام 1972, اتجه الرئيس عيدي أمين كلياً إلى العنف والاكراه المنظم ضد المعارضة, إلا أن أكثر القرارات تعسفية هو المرسوم رقم (8) الذي يمنح وبأثر رجعي من بيدهم السلطة حصانة قانونية ضد أية إجراءات قد تتخذها ضدهم المحاكم عن أية أعمال يقومون بها[2]. وإمعاناً في التعسف أصدرت الحكومة المرسوم رقم (25) لعام 1972 يمكن الحكومة من منع أي صحيفة الصدور في حالة نشرها معلومات تتعلق بالأحداث التي تجري في البلاد[3].

إن هدف الرئيس عيدي أمين من استخدام العنف والإكراه, هو إرهاب المعارضة وحصر نشاطها, وساعد هذا الوضع في خلق ظروف تتسم بالفوضى, وعدم الاستقرار, استغلها أفراد الجيش في تحقيق مصالحهم ومأربهم الشخصية, مستخدمين في ذلك كافة وسائل القمع والإكراه القسري المتوفرة لديهم, وهو الأمر الذي أدى إلى تنامي السخط وعدم الرضا الشعبي, دفع الجماعات المعارضة للجوء إلى استخدام العنف المضاد للتعبير عن مطالبهما[4].

وخلاصة القول, اعتمد عيدي أمين ولو جزئياً على شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تربطه بمجموعة قليلة من المنتفعين, والقادة العسكريين والأتباع المؤيدين لحكمه, ليشكلوا القاعدة السياسية للنظام الحاكم, وهو ما جعله يعتمد بشكل متزايد على علاقات السيطرة والتبعية والاتصال المباشر, ومع تفاقم الأوضاع الداخلية, لم يبقى للرئيس عيدي أمين سند في الداخل سوى أبناء جماعته الإثنية من الكاكاوا, إلى جانب بعض المرتزقة النوباويين من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية, كما لم يعد أمامه سوى اللجوء إلى العنف والإرهاب لمواجهة المعارضة المتزايدة لحكمه, مما زاد من عمق التناقضات والاختلافات بين أفراد المجتمع الواحد,

---

(2) حمدي عبدالرحمن حسن, العسكريون والحكم في افريقيا....., مرجع سبق ذكره , 33.
(3) ابراهيم أحمد نصرالدين, نفس المرجع السابق, ص 33.
(4) نجوى أمين الفوال, النظم العسكرية في افريقيا, مرجع سبق ذكره, ص 185.

وأدت في النهاية إلى نشوب حرب أهلية ساهمت بشكل واضح في تعقيد مشكلة الاندماج الوطني في البلاد[1].

3- التقسيمات الإدارية

أعلن نظام عيدي أمين في فبراير عام 1973, عن تقسيم المناطق الإدارية للبلاد, بحيث أصبح التنظيم المحلي للدولة يتكون من 10 مقاطعات بدلاً من الأربع الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. وتضم هذه المقاطعات 38 مديرية بدلاً من 18 الموروثة عن نظام أوبوتي.

كما تم نشر جميع الوحدات العسكرية, في معظم أرجاء البلاد, بحيث يصبح قادة هذه الوحدات مسؤولين مسؤولية مباشرة, عن الأحياء التي تقع في نطاق وحداتهم, بهدف تعزيز سيطرة العسكريين على نظام الحكم المحلي, واصبحت جميع الاختصاصات الإدارية والسياسية في جميع المستويات في يد مجلس الدفاع. وفي ظل هذا التقسيم الذي وضع موضع التنفيذ عام 1974, تم انتخاب عدد كبير من الزعماء التقليديين, في حين طرد آخرون في الوحدات الادارية الصغرى.

ومن الجلي أن هذا التقسيم قد جعل الحدود الإدارية الجديدة لبعض المديريات, تتطابق مع حدود بعض الجماعات الإثنية, كما استهدف أيضاً تقسيم بعض الجماعات الكبيرة, إذ أصبحت جماعة الألير لأول مرة في تاريخ أوغندا مديرية مستقلة, وكذا الحال مع الألور, أما الكاكوا والتي رغم كونها الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس عيدي أمين, فقد ألحقت مع جزء كبير من اللوجبارا ليكونا معاً مديرية شمال غرب النيل, وفي الوقت ذاته قسمت بعض الجماعات الإثنية مثل الأتيسو, واللانجو, والأشولي, واليجا, والتورو إلى مديريتين أو أكثر, مما أثار سخط وغضب أبناء هذه الجماعات, على اعتبار أن تقسيمها على هذا النحو, يستهدف إضعافها والحد من نفوذها, وبذلك أصبحت المؤسسة العسكرية الأداة الفعلية التي يمارس من خلالها الرئيس عيدي أمين سلطته بعد تهميش وإلغاء المؤسسات الدستورية المتمثلة في البرلمان والأحزاب السياسية,.. إلخ[1].

---

[1] ابراهيم أحمد نصرالدين, نفس المرجع السابق, ص 34.

[1] ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم الأفريقية , مرجع سبق ذكره, ص 187- 188.

4- المستوى الاقتصادي

عندما استولى عيدي أمين على السلطة في 25 يناير عام 1971, كانت أوغندا تعاني من سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية بشكل كبير[2], فمستوى الأجور لا يتناسب مع أسعار السلع الغذائية الأساسية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة 1966- 1971, حيث بلغت نسبة الزيادة في أسعار المواد الغذائية 47% والملابس والمواد المنزلية 64%, في حين انخفضت أسعار البن "الذي يعتبر من أهم مصادر العملات الأجنبية للبلاد" من 75 سنت للرطل في عام 1962 إلى 40 سنتاً في عام 1970. كما تزايد حجم البطالة في المناطق الحضرية و خاصة بين فئة الشباب, فانتشرت السرقة المسلحة أو ما يعرف بـ Kondosim . لا شك في أن تردي الأوضاع الاقتصادية ساهم بشكل أو بآخر في نجاح انقلاب عيدي أمين في يناير 1971, إلا أنها أصبحت من أهم العقبات التي واجهها النظام الجديد فيما بعد, فما إن استقرت الأوضاع بعد الانقلاب حتى أصبح النظام في حاجة ملحة إلى الكثير من الموارد والمصادر لتلبية مطالب القادة العسكريين وحلفائهم من كبار رجال الخدمة المدنية من جهة, وتأمين التأييد والدعم الشعبي من خلال توزيع الموارد على الفئات المهمة من الشعب من جهة أخرى[3]. وقد أضاف عيدي أمين بعداً جديداً للأزمة الاقتصادية في أوغندا, حينما تعرض الاسيويون لعملية طرد جماعية كبرى في عام 1972, على الرغم من أن ثلثهم قد حصل على الجنسية الأوغندية. أما البقية, فإن قسماً كبيراً منها كان يتمتع بحمل جوازات سفر بريطانية, علماً بأن سبب هذه العملية إنما يعود إلى رغبة الرئيس عيدي أمين بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الأوغندي من الهيمنة الأجنبية, أو حتى الوافدة التي تتمتع بالجنسية الأوغندية. ومن هنا فإنه اصطدم بالجماعة الآسيوية, التي كانت تسيطر على معظم قطاعات النشاط الصناعي والتجاري في البلاد, لاسيما وأن عيدي أمين, فشل في إقناع الشرائح الميسورة منهم في استثمار مزيد من الأموال في البلاد, مما أدى بالنتيجة إلى اتخاذه قراراً بطردهم من البلاد. ولكن توقعاته في الحصول على منفعة اقتصادية أو فائدة مادية من عملية تهجير الآسيويين, أو الإفادة من ملكيتهم أو ثروتهم المتروكة, كانت في غير موضعها, ذلك أن ملكية هؤلاء الآسيويين قد تم الاستيلاء عليها من قبل بعض موظفي الحكومة وضباط القوات المسلحة, ولحسابهم الخاص, ودون تمكين الدولة من الإفادة

---

[2] عبدالسلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق كره , ص 240

[3] ابراهيم أحمد نصر الدين, مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا..., مرجع سبق ذكره, ص 28- 29.

منها, كما أن الاقتصاد الأوغندي, قد تضرر كثيراً بسبب هذا الاجراء, ذلك لأن هذه العملية قد أدت إلى نقص في بعض الكوادر والمهارات التي تحتاجها أوغندا, وخاصة في قطاع المعلمين والأطباء والميكانيكيين[1].

إن عمليات طرد الآسيويين جعلت البلاد تفقد قاعدة عريضة من المجتمع والتي كان يعتمد عليها النظام في جمع الضرائب, وذلك لما يمثله القطاع الحضري في المجتمع وخاصة تجمعات الآسيويين العاملين في الصناعة والتجارة وبعض الحرف, مما ساهم في انخفاض ما تتحصل عليه الدولة من الضرائب[2].

لقد أدى هذا الوضع المتردي إلى ظهور قوة اقتصادية واجتماعية جديدة في المجتمع الأوغندي, لتحل محل الآسيويين, أطلق عليها اسم "Mafutemingi", وهي قوة أثرت بلا حساب وبسرعة كبيرة, إلا أنها فشلت في أن تقوم بذات الدور الذي كانت تقوم به الأقلية الآسيوية في عمليات التصدير والاستيراد, بحكم ارتباطها بالرأسمالية العالمية, وقد كان لذلك نتائج بالغة السوء حين راحت هذه الفئة تتاجر في السلع المحلية في السوق السوداء, وتهرب المنتجات ذات المنشأ الأوغندي عبر الحدود إلى الدول المجاورة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار نظراً لقلة الاستيراد, وعجزت الصناعات المحلية عن توفير احتياجها من قطع الغيار, أو مستلزمات الانتاج مما أدى إلى انخفاض الانتاج المحلي. وهكذا صعدت قوة اجتماعية اقتصادية جديدة في المجتمع الأوغندي في إطار تزاوج بين رجال الجيش ورجال الأعمال, كانت في غالبيتها من النوباويين المسلمين[1].

المرحلة الثالثة: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني في عهد يوري موسيفيني* (أبريل 1979- يناير1989).

سنتناول هنا أهم الأساليب التي استخدمها يوري موسفيني, في مواجهة مشكلة الاندماج الوطني في البلاد, في فترة شهدت البلاد تحديات داخلية وخارجية عديدة, وحالة من عدم الاستقرار.

---

(1) عبدالسلام ابراهيم بغدادي, مرجع سبق ذكره, ص 240.
(2) أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 278.
(1) ابراهيم أحمد نصرالدين, دراسات في النظم الأفريقية , مرجع سبق ذكره, ص 187.
* يوري موسيفيني: ولد يوري كاجوتا موسيفيني في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة عام 1945 أو 1946.

ما إن سقط نظام عيدي أمين حتى انفجرت كافة التناقضات داخل المجتمع الأوغندي, وظهرت على السطح متمثلة في شكل حرب داخلية "أهلية" بين كافة الفرقاء في سعي كل فريق للاستيلاء على السلطة السياسية المركزية لتأمين وجوده وتعزيز مكانته, خاصة وإن أركان الدولة الأوغندية في خلال هذه الفترة كانت قد تقوضت فلا توجد سلطة سياسية, والنظام الإداري قد إنهار تماماً. وافتقدت حالة الأمن لعدم وجود جيش أو بوليس فانتشرت الفوضى, وتدهور الوضع الاقتصادي كلياً واتجه كل فريق من جماعات المنفى إلى السيطرة بقواته على جزء من أرض الدولة لتعزيز وضعه تحسباً للمواجهة المرتقبة.

ذلك أنه ما إن لاح في الأفق أن نظام عيدي أمين على وشك السقوط, فإن 28 جماعة من جماعات المنفى قد عقدت اجتماعاً في موشي بتنزانيا في مارس عام 1979, لتنظيم عملية الاستيلاء على السلطة في أوغندا, وقد حملت قيادات المنفى إلى الاجتماع خلافاتها الحزبية القديمة والشخصية, واختلافاتها العرقية والايديولوجية, وبرز من بين جماعات المنفى ثلاث جماعات لها تنظيمات عسكرية, قوات أوبوتي "لانجو, وأشولي", جبهة الخلاص الوطني "بقيادة موسيفيني", حركة إنقاذ أوغندا "بقيادة عدد من الأكاديميين الأوغنديين", ورغم الخلافات والاختلافات بين المؤتمرين, فقد توصل مؤتمر موشي إلى عدة قرارات كان أهمها:

تشكيل جبهة التحرير الوطني لأوغندا, وانتخاب يوسف لولي "بوجندا", رئيساً لمجلس تنفيذي يتكون من أحد عشر عضواً لقيادة الجبهة, وتشكيل مجلس استشاري وطني يضم عضواً من كل جماعة من الجماعات التي حضرت المؤتمر, وانتخاب رئيس للمجلس "ادوارد روجومايو", وسكرتير له "أموني أجوك", وقد كان للعناصر الراديكالية والشابة من المثقفين غلبة في عضوية المجلس.

وبسقوط العاصمة كمبالا تحت قوات الغزو التنزانية, وانسحاب قوات عيدي أمين إلى شمال البلاد وإلى جنوب السودان وشرق زائير, نصب يوسف لولي رئيساً للدولة في 13 أبريل عام 1979, وسط ظروف انهيار كامل للدولة ومؤسساتها, وتدهور شامل في أوضاعها الاقتصادية والأمنية, وفي محاولته للإصلاح, فإن لولي سعى إلى تدعيم سلطة حكومته, لكنه سرعان ما وجد معارضة من جانب المجلس الاستشاري الوطني الذي راح يعزز من وجوده وينشئ إدارة بيروقراطية خاصة به, ويخول لنفسه سلطات التشريع, ويحاول اخضاع الحكومة

لإشرافه, وقد تمكن المجلس من إقالة لولى في يونيو من نفس العام متهماً إياه بموّالاة البوجندا, حين قرر العودة إلى نظام المقاطعات السابق؛ بحيث يكون للبوجندا مقاطعتها, وحين اقترح نظاماً للتجنيد في الجيش والبوليس يقوم على أساس إقليمي حسب نسبة سكان كل إقليم "وهو ما فهم بأنه سعي لتأكيد سيطرة البوجندا على القوات المسلحة", كما اتهمه المجلس بالولاء للغرب واعتناق توجهات رأسمالية, ودفع ذلك بلولي إلى اللجوء إلى المنفى وتشكيل حركة المقاومة الوطنية لإسقاط النظام بالقوة[1].

وقد حل جودفري بن عيسى "بوجندا", محل لولي في رئاسة الدولة, لكنه في سعيه إلى جعل جبهة التحرير الوطني لأوغندا تنظيماً جبهوياً يضم كافة القوى السياسية بالبلاد, وقيامه بإجراء انتخابات لتشكيل جمعية وطنية تحل محل المجلس الاستشاري الوطني كمجلس تشريعي مؤقت في أكتوبر عام 1979, قد أدى عودة المنافسات والصراعات القديمة بين المناطق, وبين الكاثوليك والبروتستانت, وعودة ظهور قواعد كل من مؤتمر الشعب الأوغندي, والحزب الديمقراطي التي راحت تظهر عداواتها القديمة. وقد أسفر ذلك عن صراع بين بن عيسى وجبهة التحرير, خاصة حين حاول الأول تعزيز حكومته, وانتهى الصراع بإقالة بن عيسى في مايو عام 1980, على يد اللجنة العسكرية لجبهة التحرير, ليحل محله بول موانجا كرئيس لفترة انتقالية في حين تولى موسفيني منصب نائب الرئيس, وذلك بتأييد من شخصيتين عسكريتين رئيسيتين من أتباع أوبوتي هما أوجوك "لانجو", وتيتو أوكليللو "أشولي"[1].

وقد عاد ميلتون أوبوتي من منفاه إلى أوغندا في مايو عام 1980, وكان من الواضح أن إقصاء بن عيسى كان تمهيداً لذلك, خاصة وقد وضح أن اللجنة العسكرية للجبهة تتعاطف مع مؤتمر الشعب, حين بدأت تعد على الفور لانتخاب جمعية وطنية في 10 ديسمبر عام 1980, على أساس حزبي وقد شارك في هذه الانتخابات: مؤتمر الشعب الأوغندي بزعامة أوبوتي, والحزب الديمقراطي بزعامة بول سيموجيريري, والحزب المحافظ " حل محل حركة الكاباكا وحده", بزعامة مايانجانكانجي "رئيس الوزراء السابق لبوجندا في الفترة من 1964– 1966", والحركة الوطنية الأوغندية بزعامة يوري موسفيني, وقد فاز مؤتمر الشعب بغالبية مقاعد الجمعية الوطنية "74 مقعداً", وفاز الحزب الديمقراطي بـ51 مقعداً, في حين لم يحصل الحزب المحافظ على أي

---

[1] نفس المرجع السابق, ص 191.

[1] نفس المرجع السابق, ص 191.

مقعد, ولم تفز الحركة الوطنية إلا بمقعد واحد, وتبعاً لذلك أعلن أوبوتي رئيساً للدولة في 15 ديسمبر عام 1980, واحتل بول موانجا منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع, وتولى تيتو أوكلياللو منصب قيادة الجيش, وقد أدى ذلك إلى انسحاب يوري موسيفيني من مؤسسات الحكم وتحالفه مع يوسف لولي زعيم الجناح السياسي لحركة المقاومة الوطنية, حيث تولى موسيفيني قيادة الجناح العسكري للحركة "جيش المقاومة الوطنية", وقد سعى الطرفان في إطار هذا التحالف "الجنوبي الغربي / البوجندي الأنكولي", إلى اسقاط نظام الحكم, وفي نفس الوقت انقسم الحزب الديمقراطي إلى جناحين, أحدهما سياسي آثر التعاون مع نظام الحكم القائم, والآخر عسكري رأى ضرورة اللجوء إلى العنف لإسقاط النظام, وقد تحالف الجناح الأخير هو الآخر مع حركة المقاومة الوطنية.

وفي المقابل فإن أوبوتي عاد إلى نفس النمط القديم في الممارسة, فأصبح يستند في حكمه إلى قوات لانجو و أشولي في الجيش مفضلاً اللجوء إلى الأساليب العسكرية في المواجهة, وهكذا عادت مشكلة الاندماج الوطني تطل برأسها في شكل محور شمالي شرقي في مواجهة محور جنوبي غربي بالدرجة الأولى, وضلت حالة الفوضى تضرب بأطنابها في البلاد تاركة آثارها الخطيرة على جماهير الشعب الأوغندي التي راحت تشكل وحدات أمنية صغيرة خاصة لحماية نفسها, وتسعى بأي شكل لتوفير لقمة العيش ولو باللجوء إلى أعمال السلب والنهب والقتل.

ووسط هذه الظروف قامت قوات الأشولي, بقيادة قائد الجيش الجنرال تيتو أوكلياللو بانقلاب عسكري في يوليو عام 1985, أطاح بحكم ميلتون أوبوتي للمرة الثانية, وقد جرت مفاوضات سلام بين الحكومة الجديدة وبين جيش المقاومة الوطنية منذ أغسطس وحتى أكتوبر عام 1985, لم تسفر عن نتيجة, وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع القتال بين الطرفين منذ سبتمبر عام 1985, تمكن خلاله جيش المقاومة الوطنية بزعامة موسيفيني من الاستيلاء على العاصمة كمبالا مع نهاية يناير عام 1986, وإسقاط الحكومة القائمة, واستطاع بعد ذلك أن يسيطر على كامل الأراضي الأوغندية[1].

[1] نفس المرجع السابق, ص 192.

وهكذا ولأول مرة منذ استقلال أوغندا يمسك التحالف الجنوبي الغربي بزمام السلطة في البلاد, فهل سيتمكن من مواجهة مشكلة الاندماج الوطني وحلها بطريقة سلمية تحافظ على وحدة الأراضي الأوغندية, أم أنه سيلجأ إلى الاكراه والعنف الذي قد يدفع بالشمال إلى الاستمرار في حمل السلاح والتفكير في الانفصال.

أولاً: المستوى السياسي

وصفت أوغندا بعد استيلاء حركة المقاومة الوطنية بقيادة موسيفيني على السلطة في 29 مايو 1986, بأنها "منارة للأمل في إقليم يتصف بعدم الاستقرار", في إشارة إلى محاولة يوري موسيفيني معالجة مشاكل أوغندا المستعصية, من خلال رؤية ذاتية تتناسب مع واقعها الافريقي, وأن سياسته المتعلقة بمشكلة الاندماج الوطني تختلف جذرياً عما سبقوه من رؤساء, خاصة أوبوتي, وعيدي أمين اللذان اعتمدا أساساً على العنف القسري, واستخدام القوة المسلحة في دمج الجماعات الأوغندية المختلفة في الدولة, بل رفع شعار كان يدعوا فيه إلى ترك الماضي ونسيانه والعمل على دمج الجماعات المناوئة للحكم في حركة المقاومة الوطنية الانتقالية بشكل سلمي.

ابقت حركة المقاومة الوطنية عند استيلائها على السلطة في عام 1986, على الحدود الموروثة على حالها, واعتمدت المديريات "وفق دستور 1995", الوحدة الإدارية الرئيسية للحكومة المحلية في البلاد, والتي تضم وحدات محلية أصغر, بدلاً من التقسيم الإداري السابق الذي يقسم البلاد إلى مقاطعات, وهذا يشير إلى أن البلاد اتجهت إلى الأخذ بالنظام الموحد, أي اعتماد الاندماج الطائفي الإكراهي, كأساس لمواجهة مشكلة الاندماج الوطني في البلاد, حيث اعتبرت جميع أرجاء البلاد مناطق موحدة تخضع لإشراف الحكومة المركزية وتمارس جميع الاختصاصات.

وفي يناير 1996, احدثت حكومة يوري موسيفيني بعض التغيرات في الحدود الإدارية للمديريات, بإضافة 6 مديريات جديدة, "بوسيا, وسيمبابولي, وبوجيري, وبوخولي, ووكوبوكو,

وناكسونجولا". وقد أنشأت هذه المديريات الستة بإعادة رسم حدود المديريات الموروثة واقتطاع بعض أجزائها بهدف تحسين توزيع السلع والخدمات[1].

وتعتبر مسألة الممالك التقليدية في الجنوب إحدى المشكلات المزمنة, إضافة إلى رفع الحظر على النشاط الحزبي, التي واجهت حكومة حركة المقاومة الوطنية عند استيلائها على السلطة عام 1986. وكان سكان الجنوب وخاصة البوجندا "أبرز الجماعات الإثنية في أوغندا", يرغبون في عودة الممالك وخاصة مملكة البوجندا, لما كانت عليه قبل أزمة 1966. وبذلك طالب البوجندا بما وعدهم به موسفيني في مقابل دعمهم له خلال حرب التحرير 1980-1986.

وبذلك اعترفت حكومة حركة المقاومة الوطنية بحق هذه الجماعات بتنظيم ممالكها والدفاع عن هويتها ومصالحها. ورغبة في احلال السلام اعترفت حكومة موسيفيني بحكومة موتيبي الثاني "كاباكا" للبوجندا, وتم تنصيبه في يوليو 1993. بعد التصديق على القرار القاضي بإحياء الممالك التقليدية, على أن لا يتعدى ذلك بعض الوظائف الثقافية والمراسم الاحتفالية, كما تم إنشاء اللوكيكو "المجلس المحلي للبوجندا", واستقبل أهالي البوجندا ذلك برضى وفرح شديد.

وفي نهاية يوليو 1993, نصب باترك أوليمو ملكاً على التورو, وفي يوليو 1994, وافق موسيفيني على تنصيب جافبوزا "موكاكا" أي ملك للبانيورو, أما مملكة أراضي البوسوجا, فقد تم اعادة نظامها الملكي بتنصيب هنري مولوكي ملكاً على البلاد[2].

وقد نص دستور البلاد لعام 1995 بشكل صريح على الاعتراف بأهمية الدور الثقافي للممالك التقليدية.

أما عن المؤسسات السياسية فقد نشأ نظام مجالس المقاومة والتي أصبحت تعرف بعد عام 1995 بالمجالس المحلية. واستهدف أساساً مناطق الأنكولي والبوجندا وخاصة مثلث لوبرو, وقد أدخل هذا النظام في المناطق المحررة, حيث استحوذ على قبول ودعم شعبيين وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة, وتطور تدريجيا حتى أصبح البناء السياسي الوحيد في البلاد.

---

[1] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 283.
[2] نفس المرجع السابق, ص 285.

ويتجسد الإطار القانوني للمجالس, واللجان المحلية في النظام الأساسي لهذا التنظيم, الذي أقر في عام 1987, وكذلك النظام التشريعي لسلطات هذه المؤسسات الصادر عن مجلس المقاومة الوطني في عام 1988, والقرارات ومشاريع القوانين ذات العلاقة, وأكد عليها دستور 1995 على اعتبارها أعلى سلطة تشريعية في نطاقها. ومن الناحية الفنية يمكن اعتبار قانون المجالس المحلية, محاولة لإصلاح نظام الحكم المحلي, وذلك من خلال تأسيس لجان منتخبة شعبياً من مستوى القرية إلى مستوى المديرية.

واجه يوري موسيفيني عند توليه السلطة عام 1986 مسألة حساسة تتعلق بالعلاقة مع الأحزاب السياسية, والتي اعتبرت تحدياً مباشراً لحكومة حركة المقاومة الوطنية. وبناءً على ذلك ظهر جدلاً واسعاً حول جدوى التعددية الحزبية للواقع الأوغندي, ودور الأحزاب السياسية في تعزيز الانقسامات الاثنية. ويرى موسيفيني أن المشكلة ليست في انقسام الأحزاب حول القضايا الرئيسية؛ إذ أن الانقسام حول الخطوط الإثنية أو الدينية للوصول للحكم له أثار سلبية مدمرة على الوحدة الوطنية للدولة, ومن ثم يكون من الأفضل والأسلم في هذه الحالة اتباع سياسة لا حزبية تحد من الانقسامات, حتى يحين الوقت لتطبيق سياسة التعددية.

وتبنت الحركة مدخلاً جديداً عرف بالنظام اللاحزبي/ الحركة. ويؤكد قادة حركة المقاومة الوطنية على أن هذا النظام يعتبر مدخلاً جديداً, يمكن البلاد من معالجة الانقسامات الاثنية والدينية والإقليمية, ويستوعب كافة الولاءات الفرعية في المجتمع, إن النظام اللاحزبي/ الحركة هو التنظيم السياسي الوحيد المعترف به في أوغندا, مما جعل البعض يطلق عليه حزب الرئيس, وأن المشاركة السياسية في الحركة لا تتطلب أي شكل من أشكال العضوية الحزبية أو الولاء السياسي, إلا أن موسيفيني ظل دائماً يؤكد على أن الحركة ليست حزباً سياسياً, ولكنها حركة قادرة على كسب إخلاص وتأييد جميع الأوغنديين, بديل للتعددية الحزبية, والتي تقوم على الاجماع لا على المنافسة. فمن خلال المجالس المحلية أمكن تحويل السلطة لصالح الجماهير الشعبية من مستوى القاعدة "القرية", إلى المستوى الوطني أي البرلمان, ويدافع قادة هذا النظام ومؤيدوه بأن النظام اللاحزبي/ الحركة سوف يعمل على الحد من الآثار السلبية للانقسامات الإثنية, والدينية, والإقليمية في البلاد. وفي هذا السياق تبرز عدة تساؤلات تتمثل في مدى إمكانية اعتبار مدخل النظام اللاحزبي/ الحركة مجرد مرحلة انتقالية أم نظام دائم؛ وهل استطاعت حركة

المقاومة الوطنية الحد من الانقسامات الإثنية والدينية والإقليمية أو التخفيف من أثارها؛ وهل هذا النظام يبشر في نهاية المطاف بقدوم التعددية السياسية, وفي هذا الخصوص يمكن التركيز على العناصر التالية:

- إن قادة حركة المقاومة الوطنية, لم يشيروا إلى فترة زمنية محددة لهذا النظام؛ إذ أنه من المستبعد الحديث عن التعددية طالما لم تتبلور انقسامات في المجتمع على أساس اقتصادي, بحيث تصبح مركز الولاء للأفراد والجماعات في المجتمع, فأوغندا بعيدة كل البعد عن ظهور طبقات وسطى وعاملة, والتي تمثل القاعدة الرئيسية للتعددية السياسية, ويرى البعض أن هذا يعد في حد ذاته تبريراً لهيمنة حركة المقاومة الوطنية على السلطة في البلاد.
- أما فيما يخص الادعاء بأن الديمقراطية اللاحزبية/ الحركة ستساهم في الحد من الانقسامات الإثنية والدينية والإقليمية, فإنه ليس من الواضح على الأقل حتى الأن أن هذا النظام قد ساعد على التخلص من هذه المشكلة, بل على العكس يشير الكاتب اولوكا اونيانكو "بأن التنظيمات الطائفية والمشكلات الدينية والإثنية لم تختفي, بل برزت انقسامات أخرى مثل الاتجار في السياسة, فعندما يروق له الحال لا يتوانى موسيفيني أبداً من استخدام الانقسامات الموجودة في المجتمع للبقاء في السلطة ومن ثم تستخدم الآليات الطائفية, متى أصبحت تلائم استراتيجية البقاء في السلطة.
- وفيما يخص التساؤل الذي يتعلق بأن انتهاء مرحلة الديمقراطية اللاحزبية/ الحركة تبشر بقدوم التعددية الحزبية, ويلاحظ أن أغلب الانشقاقات والانقسامات التي ورثتها حركة المقاومة الوطنية, دفعت للعمل السري والبقاء تحت السطح, إن ما يسمى الانقسام شمال– جنوب, قد ازداد سوءاً خاصة عندما اتجه موسيفيني إلى استخدام القوة المسلحة في التعامل مع المناوئين, والمعارضين في مناطق الشمال, إن استمرار عدم المساواة في توزيع بعض الموارد والفشل في بناء مؤسسات ديمقراطية, وتنامي استخدام قوات الأمن, لا يبشر بالانتقال السلمي للسلطة نحو التعددية السياسية, فأوغندا كما وصفها البعض "بيت من ورق", وأن بقاءه يرتبط ببقاء موسيفيني في السلطة.

أما عن التعددية الحزبية, فمع اقتراب انتهاء الفترة الرئاسية الثانية التي بدأت في مارس عام 2001, واجه الرئيس موسيفيني عقبة دستورية, كادت أن تقضي على مستقبله السياسي, ويرتبط ذلك بتحديد فترات الولاية الرئاسية بفترتين متتاليتين متصلتين فقط, وفقاً للفترة الثانية من الدستور الأوغندي, وبما أن الرئيس موسيفيني قد استنفذ هاتين الفترتين فأصبح لزاماً عليه عدم الترشيح لفترة رئاسية ثالثة, الأمر الذي دفعه إلى محاولة الالتفاف حول هذا الوضع بالسعي لإجراء تعديلات دستورية يتم بموجبها إلغاء تحديد فترات الرئاسة, أو على الأقل زيادة فترات تولي منصب الرئاسة إلى ثلاث فترات رئاسية بدلاً من فترتين رئاسيتين فقط, مما يؤهله التقدم للترشيح لفترة رئاسية ثالثة. وقد حاول الرئيس موسيفيني مقايضة هذا التعديل الدستوري بتلبية مطالب المعارضة والدول المانحة والمتعلقة بالتوسع في الاصلاح السياسي والسماح بعودة التعددية الحزبية مقابل عدم معارضة إجراء أي تعديلات دستورية يتم بموجبها إلغاء الفقرة الثانية من المادة 105 من الدستور[1].

وعلى هذا الأساس أجري الاستفتاء الأول في 29 يونيو 2000, حول النظام السياسي الذي يجب أن تتبناه البلاد, وكانت نتيجة الاستفتاء أن من بين 51.1% من إجمالي جمهور الناخبين الذين شاركوا بأصواتهم في الاستفتاء فإن 90.7% صوتوا لصالح التعددية الحزبية.

ولما كانت نتيجة هذا الاستفتاء سلبية ورغبة من موسيفيني في استخدام هذه المسألة ومقايضتها مع المعارضة الداخلية والدول المانحة لصالحه أجري الاستفتاء الثاني في 28 يوليو 2005, والذي دعت فيه الحكومة الناخبين للإدلاء بأصواتهم حول السماح بعودة التعددية الحزبية وحرية النشاط الحزبي في البلاد, وكانت نتيجة الاستفتاء أن 47% من إجمالي عدد الناخبين في أوغندا والذين أدلوا بأصواتهم أن 92.5% وافقوا بـ "نعم", ويترتب على هذا سريان التعديل في دستور عام 1995, الذي نص على عدم عودة التعددية الحزبية والإبقاء على البلاد تحت التنظيم السياسي لحركة المقاومة الوطنية بقيادة يوري موسيفيني, واشترط في ذات الوقت ضرورة استفتاء عام بعد 5 سنوات أي في عام 2000, وإذا لم يوافق الناخبون يجري استفتاء أخر بعد 5 سنوات أخرى أي في عام 2005[1].

---

[1] جمال محمد السيد ضلع, "القدرة السياسية الأوغندية" في أوغندا دراسة حالة, مركز الدراسات الاستراتيجية, القاهرة, 2006, ص 280.

[1] عبدالمالك عودة, موعد الانتخابات في الدول الافريقية..., مرجع سبق ذكره, ص 10.

وتلى الاستفتاء الثاني الذي عبر فيه الأوغنديون عن رغبتهم في عودة البلاد إلى نظام التعددية الحزبية شهدت الساحة السياسية موافقة البرلمان على تعديل المادة 105, من الدستور وحذفها نهائياً من النصوص الدستورية[2].

وبناءً على ما تقدم يتضح أن التنظيمات والأحزاب السياسية الأوغندية في أوغندا هي مؤسسات وطنية من الناحية الدستورية والقانونية, أما من الناحية التطبيقية فهي أدوات تجزيئية, إذ أنه بمجرد انخراط قادتها ومرشحيها في العملية السياسية وخاصة في العملية الانتخابية فإنهم يتجهون فوراً إلى قواعدهم الإثنية والدينية والإقليمية بهدف الحصول على الدعم والتأييد الشعبي, الأمر الذي يمكن معه القول بأن عودة البلاد إلى نظام التعددية الحزبية لن يساهم بأي حال في معالجة مشكلة الاندماج الوطني بل قد يزيد من حدتها طالما أن هذه الأحزاب مازالت قائمة على أسس تجزيئية محضة, فالخبرة الأوغندية تبين أنها مجرد مرآة تعكس ما يوجد في المجتمع من انقسامات متعددة.

ثانياً: المستوى الاقتصادي

إن محاولة إصلاح عدم التوازن بين الأقاليم لا يتأتى من خلال محاربة الجهود التنموية للأقاليم المتقدمة. ولكن من خلال دعم الأقاليم المتخلفة والفقيرة, ودفعها للنهوض لتصل إلى مستوى الأقاليم الأكثر تطوراً. وللحد من عدم المساواة الاجتماعية يجب العمل على زيادة الانتاج[1]. وكان للحرب الأهلية خلال الفترة 1979– 1985, نتائج مدمرة على هيكل الاقتصاد الوطني الأوغندي, مما أدى إلى ظهور قطاع غير رسمي أصبح يهيمن على اقتصاد البلاد من جانبين:

الأول فيما يتصل بعدد الأفراد الذين ينخرطون في النشاط الاقتصادي غير الرسمي, والثاني قيمة هذا النشاط وتأثيره على الاقتصاد الوطني. وفي ظل هذه الظروف, اتجهت حكومة حركة المقاومة الوطنية "وإن تغير اسمها لاحقاً" للعمل على إعادة بناء الاقتصاد الوطني واستقراره, وأن الوصول للسلام مع الجماعات المناوئة للحكومة في كمبالا يمكن تحقيقه من خلال التطور والرفاه الاقتصادي. فوعدت بعد الاستيلاء على السلطة في "برنامج النقاط العشرة", بتأسيس

---

[2] نفس المرجع السابق, ص 11.

[1] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص312

اقتصاد مختلط مع سيطرة الدولة على التخطيط المركزي, والقطاعات الأساسية في المجتمع. كما تبنت الحكومة في عام 1987 برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي, وبدعم من المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي, وصندوق النقد الدولي, وقد اتبعت حكومة موسيفيني سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي, والذي يتطلب عدة ترتيبات من صندوق النقد الدولي فيما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي[1].

وقد حصلت الحكومة خلال تلك الفترة على منح مساعدات لإصلاح البنية التحتية للبلاد وخاصة المناطق المتضررة من الحرب الأهلية, ومن بين أهم هذه المشروعات برنامج إعمار شمال أوغندا, ويستهدف هذا المشروع تحسين وإصلاح البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية, من بناء مدارس ومستشفيات وإصلاح طرق في هذه المناطق بهدف استئناف نشاطها الاقتصادي الطبيعي. كما وافق البنك الدولي على منح ائتمان بقيمة 29 مليون دولار أمريكي في عام 1992, لتمويل برامج تستهدف تحسين الأداء الإداري للمؤسسات الحكومية الكبرى.

ارتبطت المساعدات التي تحصلت عليها أوغندا من صندوق النقد الدولي باتباع برنامج الاصلاح للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد, ومن ضمن هذه البرامج سياسة تحرير التجارة, بما يمنح حرية أوسع لحركة الصادرات والواردات, وتوجيه الاستيراد بما يتفق مع ما تحدده الحكومة من أولويات تخدم الصناعة كالواردات الصناعية, والآلات ومواد البناء, وقد حررت الدولة تجارة البن, وكان ذلك مدفوعاً بانهيار أسعار البن في السوق الدولية, وشملت نفس الإجراءات إنتاج القطن, كما يركز البرنامج على الإصلاح المؤسسي من خلال تنمية المهارات الإدارية والمحاسبية, وتعزيز القدرات في الوزارات والمؤسسات الاقتصادية.

كما يفرض برنامج الاصلاح والخصخصة, بيع الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص, بهدف رفع كفاءة مؤسسات الدولة, وتخفيض النفقات الحكومية. وقد تحدث الرئيس موسيفيني عن عزمه على تخليص البلاد من الفساد الإداري المتفشي في كل مكان, والعمل على رفع كفاءة الجهاز البيروقراطي.

---

[1] هالة جمال ثابت, مرجع سبق ذكره, ص 111.

أما فيما يخص الخصخصة التي اعتمدتها البلاد, فقد كانت تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي؛ من خلال الرفع التدريجي للقيود على التبادل الخارجي, إضافة لذلك قامت الحكومة بإنشاء بعض الهيئات التي تعني بتعزيز الاستثمار الأجنبي.

كما رحب موسيفيني بعودة الآسيويين الذين طردوا إبان حكم عيدي أمين, وقد ساهم ذلك في تدفق العملة الصعبة التي كانت البلاد في امس الحاجة إليها, وهو ما ساعد على انتعاش النشاط الصناعي والتجاري؛ وذلك لخبرة هؤلاء الآسيويين بشؤون الصناعة والتجارة, وقد حالف هذه السياسات بعض النجاح, وخاصة في قطاع الصناعة وإنشاء شبكة طرق؛ فقد سجل القطاع الصناعي زيادة قدرها30% في عام 1988, وزادت قدرة المصانع الانتاجية على 20%, بل إن بعضها تجاوز 50%, كما وصل النمو الصناعي في عام 1990 إلى 13%, وزادت صناعة المنسوجات 70% في عام 1988.

ورغم النتائج المدمرة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي, على القطاع الاجتماعي, التي تمثلت في ارتفاع مستوى البطالة, حيث دفعت الاصلاحات نحو 30000 خارج قطاع العمل مسببة معاناة واسعة لهم, فقد انخفضت معدلات التضخم من 300% في عام 1987 إلى 45%, وهو ما شجع على الادخار المحلي وتحسين الموازنة الخارجية. وفي نفس العام أعلن البنك الدولي عن تحقيق نمو اقتصادي ملموساً قدره 10% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي عام 1992 حققت الحكومة نمواً ملحوظاً قدره 10% سنوياً, كما وصف البنك الدولي أوغندا أنها ثالث أحسن دولة بين الدول الافريقية تجاهد للتغلب على الضعف الهيكلي الذي يقيد النمو الاقتصادي والتنمية, وساعدت على زيادة حجم المعونات الخارجية من 8.3 مليون دولار في عام 1988/87 إلى نحو 800 مليون دولار في عام 92/ 1993.

وقد ساعد نجاح أوغندا في تطبيق برامج صندوق النقد الدولي, تأييد الدولة المانحة, فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة منحها المقدمة لأوغندا بهدف إصلاح البنية التحتية, والمساهمة في التنمية الريفية, ونقل التكنولوجيا, وعملت أيضاً على دعم القطاع الزراعي, من خلال تسهيل دخول المنتجات الزراعية الأوغندية للسوق الأمريكية, كما وافق نادي باريس على إعادة جدولة الدين الثنائي مع أوغندا, والذي وصلت التزاماته في عامي 1987/86 إلى حوالي 85 مليون دولار, كما زادت المعونات الممنوحة لأوغندا لتصل إلى 200 مليون دولار.

ومن جهة أخرى, وجه الكثير من اللوم للفشل و التدهور الاقتصادي الذي تعاني منه أوغندا إلى هذه السياسات, لأنها لا تتناسب مع ظروف ومصالح أبناء البلد.

فسياسات صندوق النقد الدولي القاضية بتجميد رواتب الطبقة العاملة غير المنتجة, نتج عنها انكماش حاد في الطلب والقدرة الشرائية للمواطنين, كما ساهم أيضاً في انخفاض الضرائب المفروضة على هذه الطبقة. كما كان لهذه السياسات آثار سلبية على الاقتصاد, لعل أهمها ارتفاع خدمة الدين من 9.18% في عام 1980 إلى 55% في عام 1985, ثم ارتفع ليصل إلى 90% في عام 1990, مما يعني أن نسبة 90% من حصيلة صادرات البلاد تذهب لخدمة الديون[1].

المطلب الخامس: السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الاندماج الوطني في أوغندا

السيناريوهات المستقبلية تتعلق بمدى قدرة النظام الحالي بأوضاعه المحلية, وروابطه الإقليمية وشبكة علاقاته الدولية على معالجة هذه المشكلة, وفي هذا الشأن يبرز سيناريوهان وهما كالأتي:

1- يفترض السيناريو الأول استمرارية الوضع الراهن بحيث يستطيع النظام السياسي الأوغندي الاستمرار في المحافظة على الوضع القائم, ويدعم هذا الافتراض, عدم حدوث أية تغيرات تذكر في البيئتين الداخلية والخارجية. فالضغوط القادمة من البيئة الخارجية, خاصة ضغوط الدول والمؤسسات المالية الدولية المانحة لا تعدو كونها مؤقتة, إذ من المتوقع عودة المساعدات إلى سابق عهدها خاصة بعد التعديل الدستوري في عام 2005, الذي سمح بعودة التعددية الحزبية إلى البلاد.
2- يفترض السيناريو الثاني أن الظروف المحيطة تشير إلى أن النظام السياسي الحالي, سوف يتمكن من تسوية مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, ومنذ استيلائه على السلطة تمكن موسيفيني من تحقيق بعض المكتسبات, وخاصة في المجال الاقتصادي؛ فقد استطاع تقليص الفقر وخفض معدل الإصابة بمرض الايدز, وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي, وهذا يعود إلى الدعم الذي تحظى به أوغندا من الدول والمؤسسات المالية الدولية المانحة, التي رأت في موسيفيني نموذجاً

[1] أحمد الزروق الرشيد, مرجع سبق ذكره, ص 316.

ناجحاً يمكن أن يقود القارة الأفريقية نحو الديمقراطية واقتصاد السوق, وقد عزز ذلك من طموحات موسيفيني السياسية باتجاه جعل أوغندا تحت قيادته دولة محورية في وسط إفريقيا, ومنطقة البحيرات الكبرى, وكذلك السعي للقيام بدور الحليف القوي للغرب في المنطقة, وعليه فإن استمرارية نظام حكم موسيفيني يتوقف على مدى قدرته على تحقيق مصالح الدول والمؤسسات الدولية المانحة. إلى جانب ذلك فإن سيطرة موسيفيني على جميع فروع الجيش ساعده على تحقيق نوع من الشراكة بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية, في شكل الولاء الذي مازال يحظى به بين معظم قيادات وضباط الجيش.

ولكي يستطيع النظام السياسي الحالي من تسوية مشكلة الاندماج الوطني في البلاد يستوجب عليه القيام بالآتي:

1- تلبية مطالب الجماعات المتمردة ذات العلاقة بالتوسع في التطبيقات الديموقراطية, والعمل على إقامة مؤسسات وطنية عصرية قادرة على تعزيز الهوية الوطنية للدولة, للانتقال من الولاءات والهويات الضيقة المرتبطة بالجماعات الفرعية في المجتمع إلى الولاء الكلي, بما يمكن من تنمية الترابط والتلاحم بين كافة الجماعات الأوغندية.
2- تعزيز قدرات النظام السياسي بما يمكنه من ممارسة سلطاته السيادية على كافة أقاليم البلاد, فانحسار أو تراجع هذه القدرات يحد لا محالة من قدرة النظام السياسي, على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية, وبذلك يكون له انعكاسات سلبية على مجمل الأوضاع في أوغندا.
3- تعزيز قدرات النظام السياسي الاستراتيجية والتوزيعية, فأوغندا دولة تعتمد أساساً على المساعدات الخارجية بشكل كبير, الأمر الذي يجعل من نجاح النظام السياسي في معالجة مشكلة الاندماج الوطني يتوقف على قدرته على إيجاد مصادر بديلة للمساعدات الخارجية, خاصة مع قيام بعض الدول والمؤسسات الدولية المانحة بتقليص مساعداتها الممنوحة لأوغندا.
4- معالجة مشكلة تفاوت النمو بين المناطق والأقاليم الأوغندية المختلفة, وتعبئة الموارد الضرورية للتنمية, فأوغندا مازالت تعاني من تفاقم مشكلات التخلف الاقتصادي, ومن ثم

باتت مسألة معالجة مشكلة التنمية غير المتوازنة بمثابة المحك الأساسي الذي يحدد قدرة النظام على التعامل مع القضايا العليا وبدون تمييز, كما أن النجاح في ذلك يساهم بدون شك في كسب تأييد بعض الجماعات والأقاليم التي تعاني من تخلف تنموي حاد.

المبحث الثاني: تجربة ليبيريا في الاندماج الوطني

إن مشكلة الاندماج الوطني تأتي في مقدمة التحديات التي تواجه معظم الدول الافريقية ومنها دولة ليبيريا, والتي تعد أقدم دولة مستقلة, ليس في غرب افريقيا فحسب بل في القارة الافريقية كلها حيث حصلت على استقلالها عام 1847م.

وليبيريا هي إحدى الدول الواقعة على الساحل الغربي للقارة الأفريقية، إذ يحدها من الغرب سيراليون، ومن الشرق ساحل العاج، ومن الشمال جمهورية غينيا، أما من الجنوب فيحدها المحيط الأطلسي. تبلغ مساحتها 43,000 ميل مربع، على ساحل متصل يبلغ طوله 350 ميلاً.

لم تكن ليبيريا دولة معروفة إذ كانت مستعمرة أنشآها بعض الأمريكيين المهتمين بموضوع مكافحة تجارة الرقيق وتحرير زنوج أمريكا آنذاك، فتمكن أولئك من الحصول على مرسوم حكومي عام 1819, ينص على إنشاء هذه الدولة التي أطلق عليها اسم ليبيريا(Liberia) اشتقاقًا من كلمة ليبيرتي (liberty) (الحرية), وأطلقت على

عاصمتها اسم Monrovia مونروفيا تيمنًا بإسم الرئيس الأمريكي آنذاك جيمس مونرو, ودينها الرسمي المسيحية، أما لغتها الرسمية فهي الإنجليزية، واللغات المحلية السائدة فيها هي الماندي، الكرو، الياسا، الفاي.

فعلى الرغم من مرور أكثر من 170 عاماً على استقلالها إلا أنها لاتزال تعاني من مشكلة الاندماج الوطني, تلك المشكلة التي لاتزال ترتد بجذورها لا إلى السياسة الاستعمارية الأوروبية, حيث لم تكن ليبيريا مستعمرة بالمعنى المتعارف عليه للاستعمار وإنما كان يحكمها أفراد (وكلاء), تتولى تعينهم جمعية الاستعمار الأمريكية وذلك حتى نالت استقلالها (إدارياً) عن هذه الجمعية, وإنما إلى السياسات التي مارسها العبيد المحررين العائدين من الولايات المتحدة الأمريكية الذين استوطنوا ليبيريا ضد إخوانهم السود من السكان الأصليين.

المطلب الأول: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا

إن التعددية الإثنية والدينية واللغوية والثقافية التي يتسم بها المجتمع الليبيري تمثل الأبعاد الأساسية لمشكلة الاندماج الوطني, تلك المشكلة التي تعبر عن أزمة علاقة أفقية داخل المجتمع, وجماعاته ليسوا على استعداد للتعامل سوياً كشركاء متساويين, ومن ثم قد يتلاشى مفهوم الولاء للوطن.

وهذه المشكلة بلا شك نتاج عجز النظام السياسي عن بناء الدولة الوطنية وفشله في التعامل مع التعدد والتنوع "الإثني, الديني, اللغوي, الثقافي...إلخ" الموجود في المجتمع سواء بالإغراء أو بالإكراه وهو ما يخلق لدى الجماعة المختلفة حالة من عدم الرغبة في العيش معاً, ومن ثم تتفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة المشكلة للمجتمع من جهة وبين هذه الجماعة والنظام السياسي من جهة أخرى على نحو يحول دون خلق ولاء وطني قوي يساعد على تعزيز التماسك الوطني وبناء الدولة القومية.

وعليه يمكن القول بأن الأبعاد الإثنية والدينية واللغوية والثقافية قد تساهم في بلورة مشكلة الاندماج الوطني وذلك في حالة فشل النظام السياسي في التعامل معها.

وفي ضوء ما تقدم سيقسم هذا المطلب إلى ثلاث أبعاد وذلك على النحو التالي:

أولاً: البعد الإثني, ثانياً: البعد الديني, ثالثاً: البعد اللغوي.

أولاً: البعد الإثني

ينقسم سكان ليبيريا البالغ عددهم نحو (3.5) مليون نسمة إلى فئتين رئيسيتين هما: السكان الأصليون, الذين ينحدرون من سلالة الجماعات الإثنية التي استوطنت المنطقة منذ فترة مبكرة من تاريخها وهؤلاء يشكلون نحو 95% من إجمالي السكان, والعبيد المحررين الذين قدموا من الولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلقت عليهم جمعية الاستعمار الأمريكية اسم "الأمريكان الليبيريين" (Americo Liberians), وهؤلاء يشكلون بعض العبيد الذين حررتهم البحرية الأمريكية من سفن تجارة الرقيق التي كانت متجهة إلى أمريكا وتم القبض عليها, "وذلك بعد صدور قرار الكونجرس في 3 مايو عام 1819, بمنع تجارة الرقيق", نحو 5% من إجمالي السكان.

ويطلق على المجموعتين معاً أي العبيد المحررين الذين قدموا من الولايات المتحدة الأمريكية والعبيد الذين حررتهم البحرية الأمريكية من سفن تجارة الرقيق, اسم "الشعب الكونغولي (Congo People).

ولما كان الأمريكان الليبيريون هم أصحاب الدور البارز والأهم والأكثر تأثيراً في المجتمع الليبيري من العبيد الذين حررتهم البحرية الأمريكية من سفن تجارة الرقيق, فإنه سيتم تقسيم هذا الجزء من المطلب على النحو التالي:

1- السكان الأصليون.
2- الأمريكان الليبيريون.

1- السكان الأصليون:

الجماعات الإثنية الرئيسية في ليبيريا:

تتسم ليبيريا بالتنوع الإثني حيث يوجد بها ست عشرة جماعة إثنية رئيسة تضم داخلها العديد من الجماعات الإثنية الفرعية, والتي يصل عددها نحو خمس وثلاثون جماعة إثنية[1]. وينقسم سكان ليبيريا إلى أربع مجاميع قبلية متشابهة لغوياً وثقافياً والذي كان له أثراً واضحاً في الصراع الليبيري وهذه المجموعات هي:

أ- مجموعة ماندي ثان: وتنقسم إلى قسمين:

1. المانديجو: ومعناها الانتظامي ويعيشون في شمال ليبيريا على الحدود مع غينيا ومالي.
2. الفاي: وهم أكثر القبائل تقدما ويعيشون بالقرب من المركز الإسلامي من تمبكتو.

ب- مجموعة غرب الأطلنطي: وتوجد في الشمال الغربي لمنطقة قبائل الفاي حيث تعيش قبائل الجولا والكيسي وهي قبائل أول من استوطن ليبيريا، وتتشابه قبائل الجولا والكيسي في العادات والتقاليد ومعظم أفراد هذه المجموعة وثنيون في عقائدهم وتقاليدهم الدينية.

ت- مجموعة ماندي فو: وتوجد في الجزء الشمالي والجزء الغربي من منطقة قبائل الجولا وتتكون هذه المجموعة من ثمان قبائل تتشابه جميعها في لغاتها وعاداتها. ومن ضمن الجماعات التي تضمها: الجباندي, الجيو, الكبيلي, اللوما, المانو, الماندي.

ث- مجموعة كرو: وتعد أكبر المجموعات الأربع وتقطن مساحة كبيرة وتشمل المقاطعة الشرقية و جزءاً من المقاطعة الوسطى، وتتألف مجموعة كرو من عدة قبائل أهمها قبيلة آل جريبو و البيلي, والداي, والكران, والكرو, وقبيلة الباسا وهذه المجموعة لها لغة خاصة بها وتتمتع بصفاتها الزنجية الخالصة[1].

2- **الأمريكان الليبيريون:**

---

[1] سميرة بحر, المدخل لدراسة الأقليات, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1982, ص7.

[1] منى حسين عبيد, التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا, مجلة السياسة الدولية, ع 31- 32, بغداد, 2012, ص 130.

الأمريكان الليبيريون هم العبيد الذين تم تحريرهم في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من مختلف الولايات الأمريكية والذين أصبحوا يعرفون بهذا الاسم من أجل خلق هوية جديدة لهم تميزهم عمن سواهم.

ويعود تاريخ وجود الأمريكان الليبيرين في ليبيريا إلى نشأة الدولة في القرن التاسع عشر, حيث لعبت قضية تحرير الرقيق دوراً عظيماً في تأسيس جمهورية ليبيريا وتوطين الزنوج الأمريكان المحررين بها. وفي عام 1808, صدر قرار الكونجرس الأمريكي يمنح فيه الحرية للرق, ونتيجة لهذا القرار بلغ عدد العبيد المحررين في أمريكا أكثر من ربع مليون نسمة. إلا أن هؤلاء العبيد قد واجهوا مشكلة البطالة حيث رفض أصحاب الأعمال استخدامهم, وضربت عليهم العزلة, وأصبحوا منبوذين, واعتبرهم البيض مواطنين من الدرجة الثانية.

وتقدم لنا ديباجة إعلان استقلال ليبيريا الصادر في 26 يوليو عام 1847, وصفاً دقيقاً لما آل إليه حال هؤلاء العبيد المحررين عندما تقول "نحن شعب ليبيريا الذي ينتمي بجنسيته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن عانينا في تلك البلاد من حرمان القانون لنا من حقوق الإنسان وحرم علينا الالتحاق بأي عمل وناء كاهلنا بدفع الضرائب, لدولة لا توفر لنا أبسط صور الحماية, وضربت علينا العزلة فأصبحنا منبوذين بحيث أصبح أجناس الأرض الأخرى أفضل منا حالاً..[1].

ولقد دفع هذا الوضع هؤلاء المحررين إلى التفكير في حل لمشكلتهم على نحو يوفر لهم حقوق الإنسان التي افتقدوها في أمريكا, والتقى هدفهم مع هدف الحكومة الأمريكية التي أرادت التخلص منهم بعد أن تضاعف عددهم وزاد خطرهم وخاصة بعد الثورة التي أحدثوها في ولاية فرجينيا[2].

ومن ثم ظهرت فكرة إيجاد مأوى للعبيد المحررين في أفريقيا, ولما كانت الحكومة البريطانية تقوم بتوطين الزنوج البريطانيين الذين حررتهم في سيراليون, فقد حاولت الولايات المتحدة

---

[1] عباس رشدي المعماري, ليبيريا والتطور المستقل في افريقيا, السياسة الدولية , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, ع 68, ابريل 1982, القاهرة, ص 137.

[2] محمد إسماعيل محمد, سيراليون وليبيريا, مؤسسة سجل العرب, 1963, القاهرة, ص 145.

الأمريكية توطين العبيد المحررين في سيراليون أيضاً, إلا أن الإنجليز رفضوا أن يقبلوا العبيد المحررين الوافدين من أمريكا في سيراليون[3].

فقد عملت الولايات المتحدة على تشجيع إنشاء جمعيات خيرية يكون هدفها هو تهجير العبيد المحررين إلى أفريقيا, وبالفعل تم إنشاء العديد من هذه الجمعيات, وكان من أشهرها جمعية الاستعمار الأمريكية والتي تأسست في ديسمبر عام 1816, بواشنطن وباشرت أعمالها في نوفمبر عام 1817.

وفي نوفمبر عام 1821 وصلت بعثة إلى كيب ميسرادوا وهو المكان الذي أسست عليه مدينة منروفيا الحالية, وفي ديسمبر عام 1839, رفعت جمعية الاستعمار الأمريكية درجة تمثيلها في ليبيريا من وكلاء إلى حكام, ومن ثم أخذت تنسحب من ليبيريا حيث منحت الحكم الذاتي للأمريكان الليبيريين.

وفي 26 يوليو عام 1847 تم إعلان استقلال ليبيريا عن جمعية الاستعمار الأمريكية. وانتخب جوزيف روبرتس كأول رئيس لجمهورية ليبيريا المستقلة, وفي عام 1875 انضمت إليها ولاية ماريلاند وهي أقصى مقاطعات ليبيريا جنوباً واعترفت الدول الأوروبية بسيادة ليبيريا ولم تبق إلا الولايات المتحدة الأمريكية والتي اعترفت بها بعد عدة سنوات وذلك في عهد ابراهام لنكولن عام 1862[1].

ثانياً: البعد الديني

يتسم المجتمع الليبيري بالتعددية الدينية, حيث يضم بداخله العديد من الديانات, وذلك مثل: المسيحية, والبهائية, والهندوسية, والسيخية, والبوذية, والديانات الأفريقية التقليدية, هذا بالإضافة إلى الدين الإسلامي, وبجانب الديانات المتقدمة يوجد بعض الملحدين الذين لا يؤمنون بأية ديانة[2].

ولما كانت الديانات السماوية والديانات الافريقية هي ديانات الغالبية العظمى من السكان في ليبيريا, سنخصص هذا الجزء من الدراسة للحديث عنهما.

---

[3] وهبي غبريال , ليبيريا دولة افريقية مستقلة, الدار القومية للطباعة والنشر , 1959, القاهرة, ص8.
[1] وهبي غبريال , نفس المرجع السابق, ص 19.
[2] http://en.Wikpedia.org/Wiki/religion_in_liberia

1- الديانات السماوية:

إن أصحاب الديانات السماوية هم: المسلمون والمسيحيون واليهود, ولما كانت ليبيريا تخلو من اليهود فإن الحديث سينصب على المسلمين أولاً ثم على المسيحيين ثانياً, وذلك على النحو التالي:

أ- المسلمون:

دخل الإسلام بصفة عامة, إلى غرب أفريقيا في القرن السابع الميلادي الموافق القرن الأول الهجري؛ وذلك عقب حملات عقبة بن نافع الذي اندفع إلى غرب القارة ووصل إلى بلاد التكرور*, وإلى غانا التي ضمت جالية إسلامية في عام 60 هجرية.

ولقد انتشر الإسلام في غرب أفريقيا من خلال الطرق التجارية الممتدة في الصحراء الكبرى شمال القارة وغربها, فلقد كان لهذه الطرق أثرها البالغ في انتقال التجارة ورجال الدين الذين نشروا الإسلام في غرب أفريقيا, بعد أن استقروا في المدن والمراكز التجارية في غرب القارة, مثل غانا ومالي وكانو وجني[1].

كما كان لإسلام قبائل الطوارق في القرن التاسع عشر الميلادي الموافق القرن الثالث الهجري, وقيام دولة المرابطين في القرن الحادي عشر الميلادي أثر بالغ في نشر الإسلام في غرب أفريقيا وإسقاط مملكة غانا أقوى ممالك السودان الغربي في ذلك الوقت[2]. وأخيراً فلقد لعبت أيضاً حركة السكان وتدفق الهجرات القبلية إلى غرب القارة دوراً في انتشار الإسلام في غرب أفريقيا[3].

وأما عن تاريخ دخول الإسلام إلى ليبيريا بصفة خاصة, ذهبت بعض المصادر إلى أن الإسلام دخل ليبيريا في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي[4], بينما ذهب البعض الآخر منها

---

* التكرور (Tacror) شعب زنجي يسكن الجزء الأوسط من وهادفوتا السنغالية على جانبي نهر السنغال.

(1) عبدالله عبدالرزاق ابراهيم, شوقي الجمل, دراسات في تاريخ غرب افريقيا, دار الغرب الاسلامي, بيروت, 1988, ص17.

(2) عصمت عبداللطيف دندش, دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا, دار الغرب الاسلامي, بيروت, 1988, ص 19.

(3) جوزيف شاخت, كليفورد بوزورث, ترجمة محمد زهير وآخرون, تراث الاسلام سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت,1973, ص 140

(4) عباس صالح عباس, الاسلام والنشاط التنصيري في ليبيريا, رسالة دكتوراة. جامعة أم القرى, كلية الدعوة وأصول الدين, مكة المكرمة, 1411هـ, ص 96.

إلى أن الإسلام دخل ليبيريا في القرن العاشر الميلادي[5], وأخيراً ذهبت بعض المصادر إلى أن الإسلام دخل ليبيريا عن طريق القوافل التجارية وذلك في القرن الحادي عشر وانتشر بين الجماعات الليبيرية عن طريق جماعة الماندينجو وفروعها المتعددة, فهذه الجماعة هي التي قامت بالدعوة إلى الدين الإسلامي ونشره في ليبيريا.

إن أكثر الجماعات وأولها اعتناقاً للإسلام في ليبيريا هي الماندينجو, حيث يعتنق نحو 93.3% منها الإسلام يليها الماندي بنسبة 57.4% ثم الجولا بنسبة 49.9% ثم الداي بنسبة 47.7% ثم الجباندي بنسبة 35.5% وأخيراً الفاي بنسبة 31.4%.

ويشغل المسلمون نحو80% من القسم الغربي من ليبيريا, حيث يقطن جماعات الماندينجو والفاي والجولا, وتعمل غالبية هذه الجماعات في الزراعة, وتحترف فئة قليلة منهم التجارة وهم الماندينجو الذين اشتهروا في جميع بلدان أفريقيا الغربية بالتجارة والدعوة إلى الإسلام.

وتضم ليبيريا طوائف إسلامية عدة حيث يوجد بها السُنة والذين يمثلون نحو 38% من إجمالي مسلمي ليبيريا كما يوجد بها الصوفية أتباع الطريقة الأحمدية والذين يمثلون نحو 10% من إجمالي مسلمي ليبيريا, وأخيراً يوجد بها الشيعة والذين يمثلون نحو 9% من إجمالي مسلمي ليبيريا. ويوجد حوالي 21% من مسلمي ليبيريا لا يُعرف انتماؤهم الطائفي كما يوجد نحو 22% منهم لا ينتمون لأية طائفة.

وأما عن المساجد فيوجد في ليبيريا أكثر من 500 مسجد وإن كان معظمها مساجد متواضعة, وبعض المساجد بدون أئمة أو دعاة مُدربين, وأما عن التعليم الإسلامي فلا تساهم الدولة فيه بنصيب, ولا يلحق بالمدارس إلا القادرون, ويتمثل التعليم الإسلامي في المرحلة الابتدائية في الكتاتيب وتفتقر المدارس الإسلامية إلى الكتاب المدرسي الإسلامي, وأما عن الهيئات الإسلامية فيوجد في ليبيريا عدد كبير منها[1].

ب- المسيحيون:

---

[5] صابر عبداللطيف, مسلموا ليبيريا... نابليون الافريقي يبحث عن عودة, مقال منشور على موقع اسلام اون لاين التالي: WWW.islamonline.net

[1] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره, ص ص 147, 148.

لقد دخلت الديانة المسيحية إلى ليبيريا عن طريق الأمريكان الليبيريين الذين استوطنوا ليبيريا في القرن التاسع عشر. حيث أنه بمجرد أن استقر الأمريكان الليبيريين في مستعمرة "كاب ميسرادو" أولى مستوطنات الأمريكان الليبيريين في ليبيريا, حتى شرعوا في بناء الكنائس الخاصة بهم وتأسيس الجمعيات الدينية وتزويدها بالمبشرين ومن ثم بدأت الجمعيات التبشيرية عملها في ليبيريا منذ ذلك الحين. ولكن الهيئات الكنسية الأمريكية فإنها لم ترسل بعثتها الدائمة إلى ليبيريا إلا في منتصف الثلاثينات من القرن التاسع عشر.

وأما عن أكثر الجماعات الليبيرية إعتناقاً للديانة المسيحية على الاطلاق هي الكرو حيث يعتنق نحو 93.9% منها المسيحية يليها الباسا بنسبة 83.6% ثم البيلي بنسبة 83.4% ثم الجريبو بنسبة 82.4% ثم الكبيلي بنسبة 80%.

يعتنق نحو 3.5% من جماعة الماندينجو الديانة المسيحية ومن ثم فهي تعد أقل الجماعات الليبيرية التي يعتنق أفرادها المسيحية ويرجع ذلك إلى لإعتناق معظم أفرادها الدين الإسلامي.

هناك جماعات يعتنق أكثر من 50% من أفرادها الديانة المسيحية وذلك مثل: الجيو حيث يعتنق نحو 61.6% يليها الفاي بنسبة 60.5% ثم الكيسي بنسبة 59.6% ثم اللوما بنسبة 54.4%.

ويوجد في ليبيريا طوائف مسيحية مختلفة, حيث يوجد بها ما يربو على سبعين طائفة من الطوائف المسيحية والتي يعتبر معظمها من فروع المذهب البروتستانتي, وتسمى كنيستهم بالكنيسة الإنجيلية أو اللوثرية, والمذهب البروتستانتي هو من أكثر المذاهب انتشاراً في ليبيريا عن غيره.

كما توجد كنائس تسمى الكنائس الداخلية أو الكنائس الوطنية, ويقصد بها الكنائس التي أسسها السكان, سواء كانوا من السكان الأصليين أو من الأمريكان الليبيريين, ومعظم هذه الكنائس أيضاً تتبع المذهب البروتستانتي.

كما توجد كنائس تابعة للكنيسة الكاثوليكية, ففي عام 1841, طلبت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية عن طريق الفاتيكان من جمعية الاستعمار الأمريكية السماح لها بتأسيس إرساليات في مستوطنة ماريلاند الليبيرية, فأجابت الجمعية بأنه لا مانع من ذلك وأنه لا يوجد في ليبيريا أي

تعصب ديني ولا تمييز بين طائفة دينية وأخرى, وقد بدأت المحاولات الكاثوليكية الأولى في ليبيريا مع مطلع عام 1842, ولكن عملها الحقيقي لم يبدأ إلا عام 1912, في المناطق الساحلية, أما الكنيسة الأرثوذكسية فلا وجود لها في ليبيريا حالياً.

وأن نسبة أتباع كل طائفة فهو كالتالي: إن حوالي 81% من المسيحيين يعتنقون المذهب البروتستانتي, وأن حوالي 13% منهم يعتنق المذهب الكاثوليكي, وإن حوالي 6% منهم لا يُعرف انتماؤهم الطائفي[1].

1-الديانات التقليدية

الديانات التقليدية هي: الديانات التي يؤمن أصحابها بقدرة الأرواح على جلب النفع للناس, ودفع الضر عنهم, كما يؤمنون أيضاً بقوة السحر وبالكائنات المقدسة وعبادة الأسلاف, هذا فضلاً عن إيمان البعض منهم بالإله الأعلى, وهذه المعتقدات التقليدية تسود بين سكان ليبيريا الأصليين منذ زمن سحيق.

أ- الإله الأعلى

تؤمن به الجماعات الإثنية في ليبيريا بوجود إله أعلى أو الخالق والذي قد تختلف تسميته من جماعة لأخرى, فهو يعرف باسم "Ngala" عند الجباندي, كما يعرف باسم "Abi" لدى الجيو, ويعرف باسم"Gala" عند اللوما, وأخيراً يعرف باسم "Wala" عند المانو.

وهذا الإله موجود في السماء وبالرغم من ذلك فهو ليس بعيداً عن البشر فهو الذي يرعاهم ويحفظهم وهو معهم أينما كانوا, وهو بكل شيء وقادر على كل شيء, وهو يرى كل شيء نفعله وهو عادل يكافئ المحسنين على حسناتهم ويعاقب المسيئين على سيئاتهم, يلجأ إليه الفقراء والمعدمون عندما يخذلهم السلف والآلهة الأخرى.

وأنه هو الخالق الذي خلق كل الأشياء الموجودة في الكون[1], والإله الأعلى ليس خيالاً بل هو ذات له صلة بخلقه عن طريق أرواح السلف الأخيار فهم وسطاء بينهم وبين الإله الأعلى الأسمى الذي لا يدرك إلا عن طريق وساطة أولئك الأجداد الأخيار.

[1] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره, ص 234.

وهم يعتقدون أن الهدف من اتخاذ الأجداد وأرواحهم وسطاء بينهم وبين الإله الأعلى هو أنه في علوة بعيد جداً عن الخلق الأحياء, فلا يمكن الاتصال المباشر بينه وبين الإنسان الضعيف إلا بوسيط قوي, مثل: أرواح الأجداد الأخيار, فهم الذين منحهم الإله الأعلى القدرة والسيطرة على الأحياء, وهم الذين يتفضلون بقبول القرابين والعبادات من الأحياء, وعن طريقهم تصل إلى الإله الأعلى[2].

وتعتقد هذه الجماعات بأن هناك أرواحاً أدنى منه درجة, غالباً ما يتوجه إليها المرء في عبادته ويبتهل إليها في طقوس دينية تقام للتقرب منها, وهذه الأرواح متمثلة في الآلهة مثل: آلهة الريح, والأرض, والغابة والماء ...إلخ, وتنتشر المعابد المخصصة لعبادة تلك الآلهة في ليبيريا[1].

ب- الطوطمية

إن الاعتقاد بقدرة الطوطم العظيمة على النفع والضر للإنسان ينتشر بين الجماعات الليبيرية, لاسيما أولئك الذين لم يتأثروا بالثقافة الغربية, مثل جماعة الجيو والكيبلي واللوما والمانو.

والطوطمية هي: الاعتقاد بوجود أصل مشترك وعلاقة ورابطة بين مجموعة من الناس ونوع محدد من الحيوانات أو النباتات أو الأشياء أو الظواهر.

وتعتقد هذه الجماعات أن الطوطم يتواجد دائماً مع الشخص وأنه قادر على أن يساعده ويحفظه في حالة إذا اعتنى الشخص بقوانين الطوطم, والذي لديه القدرة على إيذاء الفرد الذي يخالف قوانينه, وطوطم الشخص هو سر لا يمكن الكشف عنه علناً أو البوح به لأحد, وإذا ما تم الكشف عن طوطم الشخص فإنه يفقد قوته[2].

ج- عبادة الأسلاف

---

(1) جيوفري باريندر, ترجمة حسن هيثم الطريحي, الأساطير الافريقية, دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع, دمشق, 2007, ص 24.

(2) عباس صالح عباس , مرجع سبق ذكره, ص 63.

(1) جيوفري باريندر, ترجمة حسن هيثم الطريحي, مرجع سبق ذكره, ص 23.

(2) نفس المرجع السابق, ص 25.

يوجد اعتقاد لدى أصحاب المعتقدات التقليدية بأن أرواح الأجداد والمعروفين عندهم بالآباء المكرمين, ويشيرون إليهم بأنهم الموتى الأحياء لأجل قربهم الشديد إلى الأحياء, ويعبرون عنهم بالأسلاف, لأن لقب السلف إنما يطلق عندهم على من عاش حياة شريفة ولم يدنس حياته بخطيئة حتى مات, وهو شريف برئ من الخطايا, فهو الذي يذكره الأحياء دائماً بحسناته ويقدسون روحه ويتوسلون بها إلى الإله الأعلى.

وأما الذي يموت من أجدادهم وهو متهم أو مشتبه فيه, أو يموت وهو معروف بالخبث, فإنه لا يدخل ضمن تسمية السلف وتعتبر أرواحهم من الأرواح الخبيثة, ولكل قبيلة أسلافها الذين يتوسلون بأرواحهم ويقدمون قرابينهم بواسطتها إلى الإله الأعلى.

وتقوم على أساس الاعتقاد في وجود أرواح الأسلاف "الأجداد" الذين رغم رحيلهم الجسدي, إلا أنهم ظلوا أعضاءً فاعلين في المجتمع, وذلك من خلال المشاركة الروحية ونفح بركاتهم ومشاركتهم الوجدانية للأحفاد في السراء والضراء, الأمر الذي يستوجب الصلاة وتقديم كافة القرابين لهم ليؤكد بها الأحياء على احترامهم للموتى من الأسلاف والمحافظة على علاقات متميزة معهم.

وأما عن أكثر الجماعات الإثنية اعتناقاً للديانات الأفريقية التقليدية في ليبيريا هي جماعة المانو حيث يعتنق نحو 51.4% منها هذه الديانات يليها جماعة اللوما بنسبة 42.8% ثم جماعة الجيو بنسبة 37.2% ثم الكيسي بنسبة 32.7% ثم الجباندي بنسبة 23.6%. وتوجد بعض الجماعات الإثنية يعتنق عدد قليل جداً من أفرادها الديانات الأفريقية التقليدية وهي الماندينجو 3%, يليها الماندي 3.9%, ثم الكرو 5.6%[1].

ثالثاً: البعد اللغوي

تضم ليبيريا العديد من اللغات حيث يوجد اللغات واللهجات التي يتحدث بها السكان المحليون, والتي تصل إلى أكثر من ثلاثين لغة ولهجة محلية, وبجانب اللغات واللهجات المحلية توجد بعض اللغات الوافدة مثل: اللغة الانجليزية واللغة العربية, وهذه اللغات المتعددة فضلاً عن

[1] نفس المرجع السابق, ص 28.

أنها تعكس ثقافات مختلفة ومتنوعة داخل المجتمع الليبيري فإنها قد تشكل حواجز في الاتصال إلى حد ما[2].

وانطلاقاً مما تقدم, سيقسم هذا الجزء من الدراسة على النحو التالي: لغات السكان الأصليين, واللغات الوافدة.

1- لغات السكان الأصليين

يقسم علماء اللغة اللغات التي يتحدث بها السكان الأصليون في ليبيريا إلى ثلاث مجموعات رئيسية تنتمي جميعها إلى عائلة لغوية واحدة وهي: عائلة النيجر – كونغو, والتي تضم عند بعض علماء اللغة نحو "1000" لغة من اللغات التي يتم التحدث بها في أفريقيا جنوب الصحراء, بينما تضم عند البعض الآخر منهم نحو "1500" لغة من اللغات الحية في أفريقيا جنوب الصحراء. والمجموعات اللغوية الرئيسية في ليبيريا هي ما يلي:

أ- المجموعة الأولى:

وهي مجموعة غرب الاطلنطي, ويتم التحدث بلغة غرب الاطلنطي في المنطقة الساحلية الواقعة في غرب افريقيا, والممتدة من السنغال مروراً بنهر لوفا في ليبيريا إلى أقصى جنوب شرق ساحل العاج.

وتضم هذه المجموعة لغتان هما: لغة الجولا ولغة الكيسي الجنوبية, أما بالنسبة للغة الجولا فإنها تستخدم بين جماعة الجولا والتي تقطن غرب ليبيريا, ويتحدث بهذه اللغة ما يقارب من 107.000 ألف نسمة من جماعة الجولا[1].

وأما لغة الكيسي فإنها تنقسم إلى قسمين هما: لغة الكيسي الشمالية ولغة الكيسي الجنوبية, حيث يتم التحدث باللهجة الشمالية في غينيا وسيراليون, ويستخدم هذه اللغة نحو 25.000 ألف نسمة من جماعة الكيسي الجنوبية.

---

[2] محمد عاشور مهدي, التعددية الإثنية في النظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب افريقيا, رسالة دكتوراه منشورة, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 2001, ص 251.

[1] .http://en.wikipedia.org/wiki/Gola_(ethnic_group).e

ب- **المجموعة الثانية:**

وهي مجموعة لغات الماندي والتي تقسم إلى مجموعتين هما: لغة الماندي تان, ولغة الماندي فو.

- مجموعة الماندي تان, تضم هذه المجموعة لغة جماعة الفاي في جنوب غرب ليبيريا وعبر الحدود مع سيراليون بين نهري لوفا في ليبيريا ونهر سوليما في سيراليون, وأيضاً على حافتي نهر جليناس ومنخفض نهر سانت بول ونهر ميسرادو في ليبيريا. ولقد ذهبت بعض المصادر إلى أن لغة الفاي يستخدمها ما يقرب من 104.000 ألف نسمة, ولغة الفاي من اللغات المحلية المكتوبة, ولقد كتبت في النصف الأول من القرن التاسع عشر, ولقد استخدمت في كتابة الإنجيل, كما استخدمها الألمان كشفرة أثناء الحرب العالمية الثانية[1].
- مجموعة الماندي فو, وتضم هذه المجموعات لغات عديدة أهمها: لغة الكبيلي ولغة الجابندي, ولغة الجيو, ولغة المانو, ولغة اللوما, ولغة الماندي. بالنسبة للغة الكبيلي فتستخدم هذه اللغة في وسط ليبيريا على جانبي نهر سانت بول وبصفة رئيسية على الضفة اليسرى, ولم تكن تستخدم في التعليم, ولكن حالياً يتم تدريسها في المدارس, ويتحدث بها نحو 48.000 ألف نسمة[2]. وأما بالنسبة للغة الباندي أو الجباندي فتستخدم هذه اللغة في شمال غرب ليبيريا بين جماعة الكيسي, وفي شمال شرق ليبيريا, ويتحدث بها ما يقرب من 80.000 ألف نسمة. وأما بالنسبة للغة المانو ولغة اللوما فيستخدم لغة المانو ما يقرب من 149.000 ألف نسمة بينما يستخدم لغة اللوما في شمال ليبيريا ما يقرب من 118.000 ألف نسمة[3].

ج- **المجموعة الثالثة:**

---

(1) عبدالوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1994, ج5, ص 569.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Kpelle_language.
(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Dan_language.

وهي مجموعة لغات الكوا أو الكرو, وتضم هذه المجموعة نحو خمس عشرة لغة ولهجة محلية, ويتم التحدث بها في شرق ليبيريا. وأهم لغات هذه المجموعة هي لغة هي: لغة الباسا, وتستخدم هذه اللغة في العاصمة مروفيا, وفي مقاطعة جراند باساو, وأيضاً في مقاطعة ريفرسيز.

2- اللغات الوافدة:

يوجد بجانب اللغات الافريقية الأصيلة, بعض اللغات الوافدة مثل: اللغة الإنجليزية واللغة العربية.

أ- اللغة الإنجليزية:

إن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في ليبيريا, وهي لغة التعليم الغربي والتجارة الدولية والاتصال الجماهيري, وهي لغة مشتركة للتفاهم بين المتحدثين باللغات الأصلية المختلفة. وقد دخلت اللغة الإنجليزية إلى ليبيريا, عن طريق العبيد المحررين من الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر, فبمجرد أن شقت أول مجموعة من المستوطنين الليبيريين الأمريكيين طريقها إلى ليبيريا حتى أعلنت الإنجليزية دون سواها هي لغتها الرسمية. واللغة الإنجليزية في ليبيريا هي اللغة الأصلية لما يقرب من 4.5% من مجموع السكان في ليبيريا, كما أنها تعد اللغة الثانية لما يقرب من نصف سكان ليبيريا.

ب- اللغة العربية:

لقد دخلت اللغة العربية إلى ليبيريا منذ وصول الإسلام إليها حيث تم إنشاء بعض المدارس الإسلامية بهدف تعليم أبناء المسلمين اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية, لذلك نجد أن بعض الجماعات مثل الفاي والماندينجو والتي يعتنق معظمها الإسلام قد اتخذت من العربية لغة لها.

ولقد كانت اللغة العربية هي لغة الكتابة والمراسلة لدى مسلمي ليبيريا قبل وصول العبيد المحررين من أمريكا, واستمر الوضع على ذلك حتى بعد وصولهم إلى المنطقة, وتأسيس دولة ليبيريا, وتذكر بعض الوثائق أن المراسلات التي جرت بين رؤساء جمهورية ليبيريا وبين ملوك المسلمين في مسادو كانت تتم كلها باللغة العربية من جانب ملوك المسلمين, وباللغة الإنجليزية من جانب حكام ليبيريا, ولقد كان لانتشار الإسلام أثر في انتشار المدارس الإسلامية بين

الجماعات الليبيرية التي تعتنق الإسلام, مثل الماندينجو, والماندي, والجولا, والفاي, والجباندي, وكان خريجو هذه المدارس الإسلامية يستطيعون قراءة وفهم أي كتاب عربي يقع في أيديهم[1].

المطلب الثاني: أسباب مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا

يختلف تاريخ ليبيريا عن تاريخ الدول الأفريقية في بعض جوانبه ويتفق معه في البعض الآخر, فأما جوانب الاختلاف فهي أن الدول الأفريقية كانت بمثابة مستعمرات رسمية للقوى الأوروبية أنشأتها من أجل استخراج مواردها واستغلال ثرواتها, بينما لم تخضع ليبيريا للاستعمار الأوروبي, فهي الدولة الأفريقية الوحيدة ليس في غرب القارة فقط بل في القارة كلها التي لم تُستعمر بشكل رسمي, حيث أسستها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف توطين الزنوج المحررين بها, ونشر الحضارة البروتستانتية في ربوع القارة الأفريقية.

وأما عن جوانب الاتفاق فهي أن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي طبقه الأمريكان الليبيريين في ليبيريا يكاد يتطابق مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بعض الدول الأفريقية التي خضعت للاستعمار الأوروبي في غرب القارة وذلك مثل: سيراليون التي خضعت للاستعمار البريطاني.

ويرجع ذلك إلى أن حكومة ليبيريا التي آلت إليها السلطة منذ عام 1847, كانت حكومة أمريكية في النظرة والتوجه, أكثر منها حكومة وطنية أفريقية.

حيث أظهر الأمريكان الليبيريون روح التعالي الحضاري والثقافي على السكان الأصليين كما اتسموا بعدم العدالة في توزيع الثروة هذا فضلاً عن احتكارهم السلطة ومن ثم حالوا دون تمكين السكان الأصليين من الحصول على نفس المنافع والامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ التي حصلوا عليها. ومن ثم شكلوا أقلية متميزة من الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وأصبحوا النخبة المسيطرة على المجتمع في ليبيريا بلا منازع وذلك لأكثر من قرن من الزمن.

وفي ضوء ما تقدم سنقسم هذا المطلب على النحو التالي:

---

[1] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره, ص 285.

أولاً: الأسباب الثقافية, ثانياً: الأسباب السياسية, ثالثاً: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: الأسباب الثقافية

إن الأمريكان الليبيريين الذين جاءوا من الغرب واستوطنوا ليبيريا لم يعتبروا أنفسهم من الأفريقيين الذين جلبهم تجار الرقيق من السواحل الأفريقية وباعوهم كعبيد للعمل في المزارع الأمريكية, ولم يشعروا بأنهم محظوظين لأنهم عادوا إلى أرض أجدادهم وتخلصوا من العنصرية والاضطهاد الذين عانوا منهما في الولايات المتحدة الأمريكية بل اعتبروا أنفسهم جزء من عالم تركوه خلفهم بحثاً عن الحرية[1].

ولذلك عندما وصل الأمريكان الليبيريون إلى ليبيريا في القرن التاسع عشر نظروا إلى إخوانهم من السكان الأصليين نظرة استعلاء, حيث رأوا أن ثقافتهم هي ثقافة بدائية متخلفة, كما اعتبروهم مخلوقات بربرية وثنية, في حين نظروا إلى أنفسهم على أنهم جماعة متفوقة ومتحضرة. لذلك لم يحاولوا أن يختلطوا بهم وينسجموا معهم ثقافياً بل ترفعوا عن العيش معهم وأخذوا يشيدون لأنفسهم ومجتمعاتهم الخاصة بهم وكانت تلك العنصرية هي التي زرعت بذور الكراهية والسخط في نفوس السكان الأصليين تجاه الأمريكان الليبيريين.

لقد شعر الأمريكان الليبيريون بأنهم أكثر تفوقًا وتقدمًا على السكان الأصليين من الناحية الدينية والعلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية, وذلك لأنهم يملكون العلم والحضارة والسكان المحليين لا يملكون شيئاً من ذلك. ومن ثم فقد عادوا إلى ليبيريا بوصفهم رسل العناية الإلهية وحملة مشاعل الحضارة إلى القارة المظلمة.

ومن هذا المنطلق أعلن الرئيس جنكيز روبرتس وهو من الأمريكان الليبيريين, بأن قدر الأمريكان الليبيريون هو حمل مشاعل الحضارة إلى الجماعات الوثنية المتخلفة في الداخل, ومن ثم أخذ الأمريكان الليبيريين يعاملون السكان الأصليين بمهانة واحتقار شاعرين بتفوقهم الثقافي عليهم وأظهروا لهم العداء الثقافي حتى خلقوا نوعًا من العنصرية الثقافية[2].

---

[1] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره, ص 412.

[2] محمد اسماعيل محمد, سيراليون وليبيريا, مؤسسة سجل العرب, القاهرة, 1963, ص 221.

وتتجلى أهم مظاهر التعالي الثقافي التي أبداها الأمريكان الليبيريون تجاه السكان الأصليين فيما يلي:

- ازدراء الملابس التقليدية للسكان الأصليين.
- نفورهم من الزواج بنساء السكان الأصليين.
- احتقار المعتقدات التقليدية للسكان المحليين وتحويلهم للمسيحية.
- رفض لغات السكان الأصليين ووصفها بالتخلف.
- اختلاف أنماط المساكن والأطعمة.
- نظرتهم إلى السكان الأصليين على أنهم عبيد[1].

ثانياً: الأسباب السياسية

لقد اتبع الأمريكان الليبيريون الذين استوطنوا المدن الساحلية سياسة الحكم غير المباشر في حكمهم للمناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليون, كما حرصوا على احتكار السلطة السياسية وتداولها فيما بينهم وحرمان السكان الأصليين منها.

واستناداً إلى ما ذكر سيتم تناول نظام الحكم غير المباشر ثم أهم مظاهر احتكار الأمريكان الليبيريين للسلطة السياسية وذلك على النحو التالي:

1- نظام الحكم غير المباشر:

نظام الحكم غير المباشر, هو النظام الذي اتبعته بعض الدول الأوروبية في حكم مستعمراتها الأفريقية وذلك مثل: بريطانيا في حكمها لسيراليون وأوغندا. وتقوم سياسة الحكم غير المباشر على أن تحكم الدول الأوروبية مستعمراتها من خلال الزعماء الأفريقيين أنفسهم والذين لا

[1] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره , ص 413.

يخضعون لأية سلطة عليا سوى السلطة الاستعمارية, ويهدف هذا النظام إلى أن يقوم الزعماء المحليين بمساعدة المستعمر الأوروبي على استغلال ثروات بلادهم.

حيث كانت ليبيريا تقسم سياسياً إلى قسمين القسم الأول هو القسم الذي يستوطنه الأمريكان الليبيريون, وأما القسم الثاني فهو القسم الداخلي أي المناطق الداخلية التي تبعد عن الساحل, حيث الغابات, ويعيش فيه السكان الأصليون, حيث تم تطبيق نظام الحكم غير المباشر.

لقد كانت الحكومة المركزية في منروفيا تمنح الزعماء المحليين سلطة مطلقة على رعاياهم في مقابل أن يتعاون هؤلاء الزعماء مع الحكومة المركزية لتنفيذ سياستها في المناطق الداخلية. ولقد كانت إحدى وظائف الزعماء المحليين هي جباية الضرائب المفروضة على شعوبهم نيابة عن حكومة منروفيا. ويتضح ذلك بصورة قاطعة عام 1916, حين فرضت حكومة منروفيا على السكان الأصليين ضريبة سنوية على الأكواخ بمقدار دولار لكل كوخ, يدفعها الزعماء المحليون إلى الحكومة المركزية في منروفيا, ثم يقومون بجمعها بعد ذلك من السكان.

بالإضافة إلى دور الزعماء المحليين في جباية الضرائب من شعوبهم, فقد كان يقع على عاتقهم أيضاً تزويد الحكومة المركزية بما تحتاجه من أيدي عاملة من أبناء السكان الأصليين وذلك من أجل العمل في المشروعات الكبيرة التي تعقدها الشركات الأجنبية مع حكومة ليبيريا سواء خارج ليبيريا أو داخلها وكذلك من أجل القيام بالأشغال العامة من بناء وصيانة الطرق والجسور والمنازل والثكنات وكذلك العمل في المزارع الحكومية بهدف إطعام الجيش والموظفين الحكوميين الآخرين, ومن أمثلة ذلك تصدير العمالة من أبناء السكان الأصليين حتى يستخدمهم الجيش الفرنسي في بعض أعماله ومنها حفر قناة بنما. وفي عام 1897, تم تزويد شركة ألمانية بمجموعة كبيرة من أبناء السكان الأصليين للعمل الإجباري لديها, وفي عام 1900 تم تزويد أصحاب المزارع في جزيرة فرناندو بو الأسبانية "وهي جزيرة تقع في خليج غانا وتخضع للحكم الأسباني" بمجموعة كبيرة من أبناء السكان الأصليين للعمل في مزارعهم.

وبحلول عام 1920 تحول إرسال العمال من أبناء السكان الأصليين للعمل خارج ليبيريا إلى صورة أقرب إلى الاستعباد الصريح والرق المنظم لهم وخاصة في عهد الرئيس تشارلز كنج

والذي كان يستخدم قوات الحدود الليبيرية, وكان يتكون معظم جنودها من جماعات الماندي واللوما, وضباط من الأمريكان الليبيريين, وبعض الضباط من الأمريكان الذين يقومون بتدريبهم, وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في حفظ الأمن والنظام في المناطق الداخلية. لا في حفظ الأمن والنظام بل للهجوم على القرى وأخذ أبناء القبائل بالقوة وتسليمهم للزعماء المحليين الذين كانوا يقومون بتنظيم شئون ترحيلهم على السفن للعمل بالخارج وكانت ظروف ترحيلهم صعبة للغاية وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بينهم لتصل إلى 40%.

لما كانت قوات الحدود الليبيرية قوات سيئة التدريب وغير منظمة وغير منضبطة, هذا فضلاً عن أن الحكومة لم تكن تنتظم في دفع رواتبهم, وهو الأمر الذي أدى إلى انغماس هؤلاء الجنود في أعمال السرقة والنهب والاغتصاب في المناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليون, وكانت تخلف وراءها الفوضى والاضطراب والذعر في تلك المناطق.

ونتيجة لاختطاف قوات الحدود لأبناء السكان الأصليين من أجل إرسالهم للعمل في الخارج هرب أبناء السكان الأصليين من قراهم واختفوا في الغابات المجاورة وهو الأمر الذي دفع التجار الليبيريون إلى صيدهم من الغابات كما تصطاد الحيوانات مقابل مبلغ من المال من أجل ترحيلهم للعمل بالخارج[1].

وقد استمر تصدير أبناء السكان الأصليين للعمل خارج ليبيريا إلى أن تم عقد الميثاق الوطني عام 1930 والذي تم بموجبه إعلان تحري الاسترقاق وتصدير المواطنين إلى الخارج للخدمات الإجبارية ومع ذلك لم يتوقف تصدير أبناء السكان الأصليين للعمل خارج ليبيريا نهائياً إلا عام 1960.

وكان عندما يتم جلب العمال للعمل في المزارع وغيرها كانوا يعملون لفترات طويلة دون أجر وفي ظل ظروف غير آدمية ومعاملة مهينة وحشية, حيث تثبت أن بعض الضحايا كانوا يلقون فوق مداخن العشش حتى يقتلهم الدخان أو توضع فوق رؤوسهم سلاسل مليئة بالأحجار فتقصف أعناقهم في الحال أو تسبب ما يقتلهم بعد وقت قصير[2].

---

[1] محمد إسماعيل محمد, مرجع سبق ذكره, ص 15.

[2] عبدالغني عبدالله خلف الله, مرجع سبق ذكره, ص 361.

والجدير بالذكر أنه كان للزعماء المحليين بجانب كل ما تقدم, الحق في البت في المخالفات البسيطة التي يرتكبها بعض الأفراد وذلك في المحاكم التي تنعقد في المقر الرئيسي للزعماء المحليين, كما كان لهم في استخدام السكان المحليين كعبيد لهم, وكان من حق كل منهم أن يقتني ستة عشر رجلاً يكونون في خدمته الخاصة إجباريًا وبدون مقابل ومع ذلك هم مطالبون بدفع الضرائب للحكومة[3].

يتضح مما تقدم أن الحكم غير المباشر كان خطراً داهمًا وكارثة عظيمة على تحقيق الاندماج الوطني في ليبيريا.

2- احتكار الأمريكان الليبيريين للسلطة:

وتتمثل أهم مظاهر احتكار الأمريكان الليبيريين للسلطة فيما يلي:

أ- وضع دستور غير قانوني ويفتقر للشرعية:

قبل وصول الأمريكان الليبيريون إلى منطقة ساحل الحبوب والتي تعرف حالياً بجمهورية ليبيريا لم تكن هذه المنطقة تخضع لأية حكومة مركزية, حيث كانت كل جماعة إثنية تحكم نفسها بنفسها وفقاً للعادات والتقاليد والأعراف السائدة فيما بينها.

وعندما تم تهجير العبيد المحررين من أمريكا إلى المنطقة أخذوا في بناء مستوطنات لهم على الساحل الأطلسي, ولقد خضعت هذه المستوطنات في الفترة من عام 1822, وحتى عام 1847 للسيطرة الإدارية من قبل جمعية الاستعمار الأمريكية, وبعد إعلان استقلال البلاد في 26 يوليو عام 1847, تم وضع دستور الاستقلال الجديد, ذلك الدستور الذي أغفل تمامًا الإشارة إلى السكان الأصليين.

---

[3] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره, ص 416.

لقد كان دستور الاستقلال غير قانوني. كما كان يفتقر إلى الشرعية وذلك لأنه لم يمنح السكان الأصليين حقوقًا دستورية متساوية مع الأمريكان الليبيريين, حيث لم ينص على المساواة بين السكان الأصليين والأمريكان الليبيريين في الحقوق والواجبات.

هذا فضلاً عن أنه قد أنكر أية حقوق دستورية للسكان الأصليين, في حين أعطى كل الحقوق للأمريكان الليبيريين, ليس هذا فحسب بل إنه حرم السكان الأصليين من حق المواطنة في الجمهورية الجديدة.

ولكن هذا الوضع قد تغير شيئاً ما حينما حاول الرئيس آرثر باركلي (1904- 1912), افتتاح حكمه بمنح المواطنة للسكان المحليين عام 1904, لم يكن ذلك بناءً على تعديل دستوري بالطبع وإنما كان بمثابة منحة, في محاولة منه لدمج السكان الأصليين في المجتمع.

ومن ثم يتبين أن السكان الأصليين لم يمنحوا المواطنة رسمياً إلا عام 1904, كما أنهم لم يحصلوا على أية امتيازات حتى ولو كانت محدودة إلا عام 1946[1].

ب- تناوب الأمريكان الليبيريين على حكم البلاد لمدة 140 عاماً:

منذ عام 1841 وحتى عام 1980 ظلت السلطة السياسية حكراً على الأمريكان الليبيريين يتداولونها فيما بينهم حيث تناوب على السلطة أكثر من عشرين رئيسًا في تلك الفترة, وكانوا جميعهم من الأمريكان الليبيريين ولم يكن بينهم أحد من السكان الأصليين, وذلك على الرغم من أن السكان الأصليين يشكلون نحو 95% من مجموع السكان إلا أنهم لم يشاركوا في شئون الحكم ما يقرب من 140 عاماً.

ج - هيمنة نظام الحزب الواحد:

[1] عباس صالح عباس, مرجع سبق ذكره, ص418.

لم يكن مسموحاً للسكان الأصليين بتشكيل أية أحزاب سياسية وذلك على الرغم من أن الدستور الليبيري ينص على أنه يحق لأي جماعة من المواطنين يصل عددهم نحو ثلاثمائة أو أكثر إنشاء حزب سياسي.

ومن ثم لم يكن هناك أية أحزاب سياسية من الناحية الرسمية إلا حزب واحد فقط ألا وهو حزب المحافظين الحقيقين, وهو حزب الأمريكان الليبيريين الذين حرصوا على قيام دولة الحزب الأوحد بشكل منهجي ومنظم بهدف احتكار السلطة وإبعاد السكان الأصليين عنها[1].

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

لقد حرص الأمريكان الليبيريون على خلق نوع من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بينهم وبين السكان الأصليين, وذلك من خلال تبديل وتغيير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت قائمة لدى السكان المحليين واستبدالها بهياكل اجتماعية واقتصادية أخرى جديدة.

حيث تم تقسيم المجتمع الليبيري إلى ثلاث طبقات على النحو التالي:

الطبقة الأولى: هي الطبقة الحاكمة, وتتكون هذه الطبقة من طبقتين هما: الطبقة العليا والطبقة الدنيا. بالنسبة للطبقة العليا من الطبقة الحاكمة فإنها تضم الأمريكان الليبيريين الذين يمتلكون مقاليد الاقتصاد ويسيطرون على رأس المال ووسائل الإنتاج والتوزيع.

وبالرغم من أن هذه الطبقة لا تمثل سوى 5% من إجمالي السكان إلا أنها تسيطر على أكثر من 70% من ثروات البلاد, حيث أصبحت ثروات البلاد من ذهب وماس ومطاط وخشب وحديد وغيرها من نصيب الأمريكان الليبيريين وعائلاتهم.

وأما بالنسبة للطبقة الدنيا من الطبقة الحاكمة فقد كانت تتكون من طبقتين: الطبقة الأولى تتمثل في مديري أجهزة الدولة وكانت مهمتهم الأساسية الحفاظ على النظام والقانون. وأما الطبقة الثانية فتتمثل في الطبقة المحلية الحاكمة, ويقصد بها الزعماء المحليين, ومن هؤلاء الزعماء المحليون كانوا لا يتقاضون رواتب من الحكومة بل يتقاضون عمولة قدرها 10% من مجموع الضرائب المحصلة من شعوبهم فضلاً عن هذا كانوا يتقاضون ضرائب عينية من رؤساء

[1] حورية توفيق مجاهد, نظام الحزب الواحد في افريقيا بين النظرية والتطبيق, مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة, 1988, ص 9.

العشائر والقرى وكان كثير منهم يمتلك مزارع كبيرة للبن والمطاط والنخيل والكاكاو ومزارع للمحصولات الإقليمية, هذا فضلاً عن امتلاكهم لعدد كبير من السيارات والمنازل الفخمة في العاصمة وقد خصصت لهم الحكومة عدد كبير من الموظفين يكونوا في خدمتهم[1].

أما الطبقة الثانية: فهي الطبقة المتوسطة والتي يطلق عليها البرجوازية الصغيرة, وتضم هذه الطبقة أساتذة الجامعات وغيرهم من الأكاديميين والأطباء والمحامين والتكنوقراط والفنانين وأصحاب الفكر... إلخ, وأعضاء هذه الطبقة لا يسيطرون على رأس المال ووسائل الإنتاج الرئيسية, وإنما يقومون بتسويق ما يملكونه من مهارات لدى الطبقة الحاكمة بهدف كسب عيشهم وأملاً في وصولها إلى مصاف الطبقة الحاكمة.

وأما الطبقة الثالثة فهي الطبقة الدنيا: والتي تتألف من العمال والفلاحين الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية المتنوعة مثل: الزراعة والتعدين والنقل البحري... إلخ, وتشكل فئة الفلاحين أكبر فئة في الاقتصاد الليبيري وتتكون من المزارعين الذين يقومون بزراعة المحاصيل النقدية, وهذه الفئة تبيع نتاج عملها إلى الطبقة العليا من أجل البقاء على قيد الحياة.

والطبقة الدنيا تقطن المناطق الداخلية وقد حرمت من الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية والمنافع الاقتصادية, رغم أنها تلتزم بدفع الضرائب, والتي يعفى منها الأمريكان الليبيريين بنسبة تصل إلى75% وتقوم بدور أساسي في إنتاج محاصيل التصدير.

لقد حرمت هذه الطبقة من نظم التعليم الحديث وافتقرت إلى المدارس لتعليم أولادها, حتى وصلت نسبة الأمية إلى نحو 85% بين السكان الأصليين. بالإضافة إلى إهمال التعليم في المناطق الداخلية, فقد أهملت أيضًا الخدمات الصحية. حيث كان 33% فقط من السكان الأصليين يحصلون على الرعاية الصحية, الأمر الذي جعل معظم السكان عرضة للأمراض الفتاكة. وفي ذات الوقت كانت الطبقة الحاكمة من الأمريكان الليبيريين تتلقى أفضل أنواع الرعاية الصحية داخل البلاد وخارجها[1].

---

[1] محمد اسماعيل محمد, مرجع سبق ذكره , ص 182.

[1] محمد اسماعيل محمد, مرجع سبق ذكره, ص 183.

بالإضافة إلى ما تقدم يلاحظ أن المناطق الداخلية كانت تفتقر بجانب التعليم والصحة إلى المشروعات الصناعية والمرافق العامة والطرق وخدمات النقل والمواصلات والمساكن, وبصفة عامة يمكن القول بأن الطبقة الحاكمة كانت عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات البشرية الأساسية للسكان الأصليين.

يتضح مما تقدم أن الأمريكان الليبيريين قد نجحوا في خلق نوع من التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير المتكافئ لموارد الدولة بين المناطق الساحلية التي يقطنون فيها, وبين المناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليين حيث توجد فجوات عظيمة وفروق شاسعة بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية على مختلف الأصعدة والمستويات الاجتماعية والاقتصادية, وهو ما ينعكس سلباً على استقرار النظام السياسي بشكل عام وتماسك الجماعة الوطنية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن نهج التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير المتكافئ لموارد الدولة التي اتبعها الأمريكان الليبيريين هو نفس النهج الذي اتبعه الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية, حيث حرمت المناطق الداخلية والبعيدة عن المراكز الاستعمارية من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية, وهو الأمر الذي أثار حفيظة الجماعات الأخرى داخل الدولة[2].

كما يتضح أيضًا أن النظام السياسي والذي يمثله الأمريكان الليبيريين يقوم باعتماد سياسة مركزية مفرطة تجاه المناطق الداخلية, تتمثل في تحمل المناطق الداخلية دفع الضرائب وأداء الالتزامات الأخرى, ولكن دون أن تقابل الحكومة المركزية ذلك بتقديم خدمات مقابلة, وهذه السياسة تقود بلا شك إلى نتائج سلبية على صعيد خلق تلاحم وطني بين مختلف أجزاء الدولة.

كما يتضح كذلك أن عدم العدالة في توزيع الموارد بما في ذلك الوظائف والمناصب ذات المكانة الرفيعة والحصول على الدخول المرتفعة, حيث حالت الطبقة الحاكمة دون تمكين أبناء السكان الأصليين من الحصول على المنافع والامتيازات التي يحصل عليها غيرهم من الأمريكان الليبيريين, حيث لا يصب كل ذلك في مصلحة تحقيق الاندماج الوطني.

المطلب الثالث: نتائج مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا

[2] ابراهيم نصرالدين, الاندماج الوطني في افريقيا, مرجع سبق ذكره, ص 37.

بعد استقلال ليبيريا وهيمنة الأمريكان الليبيريين على مقاليد الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية, نشبت صراعات عديدة بينهم وبين الجماعات الإثنية المختلفة التي تمثل السكان الأصليين وأخذت هذه الصراعات تفتر تارة وتثور تارة أخرى إلى أن تولى الحكم صمويل دو "وهو من السكان الأصليين", والذي وعد السكان الأصليين الذين عانوا من حكم الأمريكان الليبيريين بالمشاركة السياسية وتوزيع الموارد والثروات بالتساوي, ولكنه عاد وتنكر لوعوده وانحاز إلى جماعته الإثنية وهو الأمر الذي عمل على ظهور الانقسام وتعزيزه بين الجماعات الإثنية والتي التف بعضها حوله "وهي الجماعات التي تمتعت بالامتيازات السياسية والاقتصادية", في حين التف البعض الآخر منها "وهي الجماعات التي حرمت من الامتيازات السياسية والاقتصادية" حول تشارلز تايلور, وقد ترتب على ذلك انزلاق البلاد إلى حربين أهليتين أطاحت به وبخلفه تايلور, الذي اتبع نهج أسلافه من الأمريكان الليبيريين في حكم البلاد.

وانطلاقًا مما تقدم سنقسم هذا المطلب على النحو التالي:

أولاً: الصراعات والانقلابات العسكرية (1849- 1985)

1- الصراع بين السكان الأصليين والأمريكان الليبيريين:

إن الصراع بين الأمريكان الليبيريين والسكان الأصليين لم يكن صراعاً قاصراً على التنافس والعداء المتبادل بينهما فحسب وإنما وصل في أحيان كثيرة إلى حد الصراع الدموي المسلح, والذي لم يهدأ إلا بعد مرور ما يربو على قرن من الزمن أي بعد أن تولى وليم تبمان الحكم عام 1944.

وكان محور الصراع يدور حول بعض القضايا مثل: الأرض والمواطنة والمشاركة السياسية والاختلافات الثقافية والسيطرة على السلطة السياسية والاقتصادية.

لقد كانت الصراعات المسلحة بين الجماعات الاثنية والأمريكان الليبيريين تتجدد سنوياً أو على فترات متقاربة فعلى سبيل المثال نجد أن: الصراع بين الأمريكان الليبيريين وجماعة الكرو قد نشب عام 1851, ثم تجدد مرة أخرى في العام الذي يليه أي عام 1852, ثم هدأ وعاد للظهور من جديد عام 1856, وهكذا في معظم الصراعات.

لقد هدأت حدة الصراعات بين الجماعات الإثنية والأمريكان الليبيريين في الفترة ما بين 1901 وعام 1908, وهذا الهدوء النسبي قد يفسر بحصولهم على بعض المطالب المحدودة وذلك مثل حق المواطنة, إلا أنه من خلال السنوات من عام 1908 إلى عام 1930, لما اشتكت الانتهاكات من قبل الحكومة المركزية يساندها في ذلك الزعماء المحليين وقوات الحدود الليبيرية ضدهم اندلعت الصراعات من جديد, والتي افتتحها جماعة الكرو عام 1909, يليها الجريبو عام 1910, ثم الجيو في نفس العام أيضاً, ثم عادت الكرو في صراعها معهم مرة أخرى عامي 1915, 1916 على التوالي, ثم الجولا عام 1918, ثم الكبيلي عام 1920, ثم عام 1931, ثم بعد ذلك توالت صراعات الجماعات الأخرى مثل: الماندي والجياندي وغيرها من الجماعات.

والجدير بالذكر أن حكومة ليبيريا لم تستطع التغلب على هذه الصراعات الدامية وإخمادها والقضاء عليها إلا بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية, والتي أمدتها بالمال والسلاح والرجال ومنذ ذلك الحين والانقسامات بين السكان الأصليين, والأمريكان الليبيريين تزداد حدة.

بالإضافة إلى هذه الصراعات, فقد كانت هناك مخططات لاغتيال الرؤساء من الأمريكان الليبيريين, حيث استهدف الرئيس "تبمان" في محاولتي اغتيال عامي 1955, و1963, كما استهدف أيضاً الرئيس "تولبرت" في محاولة اغتيال عام 1973, وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة القمع والتنكيل بالسكان المحليين وعلى رأسهم المعارضين.

2- الانقلاب العسكري الأول عام 1980:

بالرغم من أن غرب أفريقيا قد شهد انقلابات عسكرية عدة, إلا أن أكثرها دموية ووحشية الانقلاب الذي قام به صمويل دو*في ليبيريا عام 1980, مستفيداً في ذلك من حالة الاستياء الشديدة التي يشعر بها السكان الأصليون تجاه الأمريكان الليبيريين.

* صامويل دو: ولد عام 1951 في تيوزون وينتمي إلى قبيلة كراهام، التحق بالجيش جنديا، وعمره 18 سنة وعندما قاد انقلابا ضد الرئيس تولبرت كان برتبة رئيس عرفاء ومنح نفسه رتبة جنرال ومنصب رئيس جمهورية وقتل عام 1990 عندما وقع في اسر فصيل من فصائل المتمردين

لقد وقع الانقلاب العسكري الأول عام 1980, وذلك بعد تفشي الفقر وارتفعت معدلات البطالة بين السكان الأصليين, وبعد أن تدهورت أوضاعهم الصحية والاجتماعية, وبعد أن استشرى الفساد فطال كل مناحي الحياة, وبعد أن فشلت محاولاتهم في تداول السلطة, ونتيجة لكل ما تقدم أصبح الانقلاب العسكري هو البديل الوحيد المتاح أمامهم.

في صباح 12 أبريل عام 1980, قام ثمانية عشر من ضباط الصف, ينتمون جميعهم للسكان الأصليين, يقودهم الرقيب "صمويل دو" باقتحام القصر الرئاسي, حيث تم قتل الرئيس "وليم تولبرت", رمياً بالرصاص عندما حاول مقاومة الاعتقال.

3- الانقلاب العسكري الثاني عام 1985:

لقد وقع انقلاب عسكري فاشل قبيل فجر يوم 12 نوفمبر عام 1985, قام به الجنرال "توماس كوينكبا" مهندس التخطيط لانقلاب عام 1980, والذي على أثره اعتلى "صمويل دو" السلطة في ليبيريا. لقد كان من العوامل الأساسية لقيام الانقلاب نشوب خلاف بين "صمويل دو" والقائد العام للجيش "توماس كوينكبا", والذي ينتمي لجماعة الجيو التي تستوطن مقاطعة نيمبا.

ولقد أدت حركة الانقلاب إلى ارتكاب أعمال وحشية مروعة, وفظائع بحق "كوينكبا" قائد الانقلاب, حيث قام جنود "صمويل دو" بتعذيبه أشد العذاب ثم قتلوه ومثلوا بجثته, وطافوا بها في جميع أنحاء البلاد, ولقد كانت الأيام التي تلت الانقلاب من أكثر الأيام دموية ووحشية في تاريخ ليبيريا, حين ذهبت جماعة الكران والتي ينتمي إليها صمويل دو, والتي تسيطر على الجيش إلى مقاطعة "نيمبا" مسقط رأس القائد العام للجيش "كوينكبا", وارتكبت مذابح عظيمة بحق جماعتي الجيو والمانو, حيث أسفرت عن مقتل نحو ثلاثة آلاف رجل وامرأة وطفل من جماعتي الجيو والمانو, هذا فضلاً عن إحراق قراهم ومنازلهم.

ثانياً: الحرب الأهلية الأولى (1989- 1997)

لقد اندلعت الحرب الأهلية الأولى في 24 ديسمبر عام 1989, عندما انطلقت مجموعة صغيرة من المقاتلين ينتمون للجبهة الوطنية القومية الليبيرية يقودهم "تشارلز تايلور"*, من أراضي

* ولد تشارلز تايلور في ليبيريا عام 1948, لأب من الأمريكان الليبيريين ولأم من جماعة الجولا إحدى جماعات السكان الأصليين, وقد درس الاقتصاد في كلية بنتلي بالولايات المتحدة الأمريكية, ثم عاد إلى ليبيريا, وتدرج في الوظائف حتى أصبح نائباً لوزيرة

ساحل العاج المجاورة, حيث عبرت الحدود الشمالية الشرقية لليبيريا واتجهت نحو مقاطعة نيمبا, والتي تقع شرق البلاد وكان هدفها الوصول إلى منروفيا والإطاحة بحكومة "صمويل دو". واستغل تايلور العداء بين صمويل دو من جهة وجماعات المانو والجيو من جهة أخرى, كما استغل تزوير دو لانتخابات عام 1985, وقمعه ومذابحه المروعة التي ارتكبها ضد جماعات الجيو والمانو بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها كوينكبا.

حيث استطاع استمالة هذه الجماعات إليه وكسب تعاطفهم, لذلك نجح في تجنيد نحو عشرة آلاف مقاتل منهم, ونحو خمسة آلاف مقاتل آخرين من الأمريكان الليبيريين والمنشقين عن القوات المسلحة الليبيرية, وبعض أفراد من جماعات الجريبو والكرو هذا بالإضافة إلى الأطفال, حيث قام تايلور بتجنيد الأطفال والمرتزقة من بوركينافاسو وغامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا, ومن ثم استطاع تايلور حشد نحو خمسة عشر ألف مقاتل.

وأكدت المعارضة أن هدفها الأساسي هو إسقاط حكم دو من أجل إقامة حكومة إنتقالية تتشكل من أعضاء الجبهة الوطنية مهمتها النهوض بالبلاد وتعمل على إجراء انتخابات عامة حرة, إلا أن صمويل دو رفض تلك المطالب الأمر الذي أدى إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية, وعلى إثر ذلك فقد عرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة بإيكواس ECOWAS وساطتها بهدف إنهاء تلك الحرب وقد رحبت حكومة دو بتلك الوساطة[1].

وقدمت المجموعة الاقتصادية اقتراحا بوقف إطلاق النار بإشراف دولي وتشكيل حكومة وطنية وقد حظي ذلك الاقتراح بموافقة الحكومة, إلا أن قائد المعارضة تشارلز تايلور رفض وجود أي قوة دولية وصرح قائلا: "هناك قواتنا والجيش الحكومي وهذا يكفي".

كما رفضت فكرة تشكيل الحكومة بالطريقة التي اقترحتها مجموعة دول غرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته عرضت سيراليون وساطتها من أجل استئناف المباحثات بين الطرفين، ولكن تشارلز تايلور قائد المعارضة رفض ذلك قائلا: "إذا ما أعلن دو أنه سيستقيل وطلب منا التفاوض

التجارة في حكومة صمويل دو. وبعد عامين من توليه منصبه اتهم باختلاس 900 ألف دولار من الأموال العامة, وهو الأمر الذي جعله يفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984 لتجنب العقاب, ولكن ألقى القبض عليه هناك وسججن في ولاية ماساشوستس, واستطاع تايلور الفرار من السجن عام 1985, وذهب إلى ليبيا, حيث أمضى فترة من تدريباته العسكرية ثم توجه إلى غرب افريقيا واستطاع أن يشكل في منتصف عام 1989, مع الليبيريين الموجودين في المنفى الجبهة الوطنية القومية والتي شنت هجومها على ليبيريا في 24 ديسمبر 1989.

[1] التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 47.

حول خروجه من البلاد فأننا قد نذهب إلى سيراليون للحديث حول ذلك", إلا أن صامويل دو كان يرفض تقديم استقالته.

ونتيجة لذلك فقد واصلت المعارضة هجماتها حتى تمكنت من السيطرة على كاريسبورج الواقعة على بعد 20 ميلاً من العاصمة منروفيا، الأمر الذي دفع صامويل دو إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التغلب على تلك الأزمة ولكن الحكومة الأمريكية وجدت من الصعب تأييد دو بسبب الاتهامات الموجهة إليه والخاصة بسوء إدارته للاقتصاد الليبيري وكذلك انتهاكه لحقوق الإنسان. وعلى اثر ذلك وجه دو انتقاداته للولايات المتحدة الأمريكية حيث اتهمها بتغيير موقفها من حكومته وأنها تؤيد قوات المعارضة.

لذا حاول دو تقديم مقترح للمعارضة يتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجبهة الوطنية القومية المعارضة وجميع الأحزاب السياسية، إلا أن قائد المعارضة تشارلز تايلور رفض ذلك المقترح, لقد كان لموقف دو الضعيف أثر في أن تواصل المعارضة هجماتها حيث تمكنت من احتلال العاصمة منروفيا وألقت القبض على الرئيس الليبيري صامويل دو الذي اعدم في سبتمبر عام 1990[2].

ثالثاً: الحرب الأهلية الثانية (1999- 2003)

لم تتوقف الحرب الأهلية في ليبيريا مع تولي تشارلز تايلور رئاسة البلاد عام 1997, حيث تميز حكمه بالقمع السياسي لفئات عريضة من المجتمع والحكم الفردي بدرجة غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

وكما أخفق تايلور في إدارة الأمور السياسية فقد اخفق كذلك في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي ازدادت سوءاً. وهو الأمر الذي أدى إلى تجدد القتال مرة أخرى بعد أشهر قليلة من توليه منصبه. حيث برزت جبهة جديدة هي "جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية", والمعروفة اختصاراً باسم جبهة "لورد" والتي تأسست في غينيا من

[2] محمود احمد عزت، الحروب الأهلية والصراع على السلطة في جمهورية ليبيريا، مجلة دراسات دولية سلسلة دراسات استراتيجيه، العدد 55 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2003 ، ص 46.

جماعة الكران والمناوئين لتشارلز تايلور المدعوم من جماعة الجيو والمانو أصحاب المعتقدات التقليدية, ولقد قامت جبهة لورد بشن هجوم شرس على المقاطعات الشمالية وبصفة خاصة مقاطعة لوفا الواقعة شمال ليبيريا وذلك انطلاقاً من أراضي غينيا.

وابتداءً من عام 2000 سيطرت جبهة لورد على مناطق شاسعة في شمال ليبيريا قريبة من قواعدها في جنوب غينيا. ومنذ أوائل عام 2002, بدأت المواجهات العسكرية تتجه صوب العاصمة منروفيا, وهو الأمر الذي دعا تشارلز تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد[1].

وبحلول أوائل عام 2003, قامت جماعة الكران بتشكيل جبهة أخرى جديدة بدعم من ساحل العاج أطلق عليها "الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا" والمعروفة اختصاراً باسم موديل. ولقد أخذت جبهة موديل تهاجم مواقع لقوات تايلور في مقاطعة ماريلاند جنوب شرق ليبيريا.

وبعد صدور حكم المحكمة الدولية لجرائم الحرب والتابعة للأمم المتحدة في سيراليون بتاريخ 4 يونيو عام 2003, باتهام تايلور بارتكاب سبعة عشرة جريمة من جرائم الحرب في سيراليون وذلك من خلال دعمه للجبهة الثورية المتحدة المعارضة للنظام في سيراليون. وهو ما أدى إلى مقتل أكثر من مائتي ألف إنسان في سيراليون, زادت وحشية هجمات قوات لورد وموديل ضد تايلور[(1)].

ومع حلول شهر أغسطس عام 2003, دار قتال عنيف بين قوات تايلور وجبهة موديل في "بوكانان", حيث تمكن المتمردون من إحكام سيطرتهم عليها وهي تعد ثاني أكبر المدن بعد العاصمة منروفيا, وكذلك سيطروا على الميناء الرئيسي, وكانوا على بعد 100 ميل من العاصمة منروفيا.

ونتيجة لجهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة, فضلاً عن جهود الإكواس ECOWAS نجح التفاوض مع تايلور, والذي أعلن قرار التنحي في 11 أغسطس عام 2003, عن رئاسة الجمهورية وتسليم نائبه "موسى بلاء" مقاليد الحكم, ثم غادر إلى ميناء في نيجيريا, حيث تم

---

[1] - محمود أبو العينين, التقرير الاستراتيجي الافريقي 2001- 2002, مركز البحوث والدراسات الافريقية, جامعة القاهرة , القاهرة, 2002. ص 169.

[(1)] ازهار الغرباوي، ليبيريا بين الحرب الأهلية والحلول الأمريكية، أوراق دولية، العدد 132 ، مركز الدراسات. الدولية، جامعة بغداد، 2003 , ص 15.

منحه اللجوء السياسي. والجدير بالذكر أنه من عام 1929 وحتى عام 2000 كان يوجد نحو 300 ألف قتيل, ونحو 750 ألف لاجئ, فضلاً عن أكثر من 100 ألف مشرد[2].

المطلب الرابع: أساليب مواجهة المشكلة

إن الذي يتتبع الحكومات التي تعاقبت الحكم في ليبيريا من الأمريكان الليبيريين منذ عام 1847, يجد أنها سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الثقافية واللغوية والدينية ..إلخ, على السكان الأصليين. وذلك بهدف خلق مجتمعًا أحاديًا تذوب في بوتقته التعددية "الثقافية والدينية واللغوية... إلخ", وهو الأمر الذي هيأ المناخ المناسب لنمو مشكلة الاندماج الوطني بين الأمريكان الليبيريين والسكان الأصليين بل زادها تأزمًا وتعقيدًا وهو الأمر الذي أسفر عن اندلاع الحرب الأهلية الأولى والتي بدأت عام 1989, وانتهت عام 1997.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأولى أجريت انتخابات عامة في البلاد تولى على إثرها تشارلز تايلور الحكم والذي فشل هو أيضًا في التعامل مع المشكلة ومن ثم نشبت الحرب الأهلية الثانية عام 1999, وانتهت عام 2003, بتنحي تايلور عن الحكم وتشكيل حكومة انتقالية, أشرفت على الانتخابات العامة التي أجريت في 11 أكتوبر عام 2005 وفازت فيها إلين جونسون سيرليف والتي أدت اليمين الدستورية وتولت السلطة في يناير عام 2006.

وفي ضوء ما تقدم سنقسم هذا الجزء من الدراسة كالتالي:

أولاً: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني تحت إدارة الأمريكان الليبيريين (1847-1980)

ثانياً: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني تحت إدارة صمويل دو (1980- 1989)

ثالثاً: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني تحت إدارة إلين جونسون سيرليف (2006).

أولاً: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني تحت إدارة الأمريكان الليبيريين (1847- 1980)

[2] جاسم محمد يونس، تنازل تايلور عن السلطة "بداية أم نهاية للحرب الأهلية في ليبيريا؟"، أوراق دولية، العدد, 126، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص 11.

منذ أن آلت السلطة في ليبيريا إلى الأمريكان الليبيريين عام 1847, وحتى نزعت من أيديهم بانقلاب عام 1980, وهم يتبعون أسلوب الاندماج الطائفي الإكراهي تجاه السكان الأصليين.

لقد عمل الأمريكان الليبيريين على استيعاب كافة الجماعات الإثنية التي يتكون منها السكان الأصليون في إطار ثقافتهم ولغتهم وديانتهم وقيمهم "قهراً وذلك لتحقيق الهدف الذي من أجله أسست الولايات المتحدة الأمريكية دولة ليبيريا ألا وهو نقل الثقافة الغربية والحضارة البروتستانتية إلى القارة الأفريقية", ويتضح من ذلك أنهم فرضوا اللغة الإنجليزية على نحو 95% من السكان كما فرضوا عليهم اعتناق الديانة المسيحية والتخلي عن معتقداتهم التقليدية بل وتدخلوا في نظامهم الاجتماعي والاقتصادي حيث فرضوا عليهم تبني نظام الزوجة الواحدة بدلاً من نظام تعدد الزوجات كما فرضوا عليهم تبني مفهوم الملكية الخاصة والتخلي عن نظام الملكية الجماعية ليس ذلك فحسب بل فرضوا عليهم إتباع النموذج الأمريكي في الطعام واللباس والفن والعمارة "المسكن"... إلخ.

ومن الأساليب التي استخدموها لتحقيق سياسة الاستيعاب أنهم حرموا السكان الأصليين من حق المواطنة ثم وضعوا قيودًا لمن يريد الحصول عليها تتمثل في: أن يتحول طلب المواطنة من الديانات التقليدية إلى الديانة المسيحية, وأن يكون في لغته وثقافته وهيئته ولباسه وطعامه وزواجه .... إلخ, مقتديًا بالأمريكان الليبيريين وأن يكون لديه ممتلكات وأن يدفع الضرائب وأن ...إلخ .

ولقد جاءت سياسة الاستيعاب التي اتبعها الأمريكان الليبيريون بنتائج عكسية تماماً حيث فشلت في إيجاد المجتمع الأحادي ونجحت في خلق مشكلة الاندماج الوطني. ولكن قد طرأ على سياسة الاستيعاب هذه نوع من التغيير أبان إدارة "وليم تبمان"*. وهذا التغيير يتمثل في أن تبمان يعتبر الرئيس الوحيد من بين أكثر من عشرين رئيساً من الأمريكان الليبيريين الذي وجه انتباهه

* ولد تبمان بمدينة هاربر بمقاطعة ماريلاند في 29 نوفمبر عام 1894, وهو أحد أفراد سلالة عائلة كانت تقيم في جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية, فوالده هو الكسندر تبمان عضو مجلس النواب ثم الشيوخ , ووالدته هي إليزابيت بارنز مسيحية متزمتة وصارمة كوالده, وقد أتم تبمان تعليمه الابتدائي وهو في سن الحادية عشر عام 1906, في إحدى المدارس الحكومية, كما انهى تعليمه الثانوي في إحدى المدارس التبشيرية في رأس بالماس عام 1913, ثم استمر في دراسته إلى ان حصل على إجازة القانون عام 1917, وامتهن المحاماة, ثم انتخب لعضوية مجلس الشيوخ عام 1928, وعين قاضياً مساعداً, في المحكمة العليا عام 1937, وتولى = رئاسة الجمهورية بعد فوزه في الانتخابات عام 1944 واستمر في منصبه حتى عام 1971, وهو الذي شغل أطول فترة رئاسية في ليبيريا, حيث استمر في منصبه لمدة سبع وعشرين سنة, وتوفي عام 1971.

ناحية مشكلة الاندماج الوطني التي نشأت بسبب إتباع سياسة الاستيعاب التي اتبعها أسلافه من الأمريكان الليبيريين.

بعد ما يزيد عن مائة عام من علاقة الكراهية والعداء بين الأمريكان الليبيريين والسكان الأصليين, وبسبب سياسة الاستيعاب حاول وليم تبمان إتباع سياسة الاندماج الوطني أو الوحدة الوطنية من أجل دمج السكان الأصليين في الأمة الليبيرية.

وكان الهدف الأساسي من سياسة الاندماج التي تبناها تبمان هو تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية للسكان الأصليين, وإنهاء نظام العزل الاجتماعي الذي فرضه الأمريكان الليبيريين عليهم, ذلك للحد من مشاعر الكراهية والعداء التي يكنها السكان الأصليون تجاه الأمريكان الليبيريين, والتي خلقت صراعاً دائماً مع الحكومة المركزية.

لقد حاول تبمان دمج الجماعات الإثنية المختلفة التي يتكون منها السكان الأصليون في النسيج السياسي والاجتماعي للأمة وذلك لأنه رأى أن ليبيريا لن تتقدم وتتطور إلا من خلال دمج السكان الأصليين في المجتمع, وهذا فضلاً عن عدم الاستقرار الذي اتسمت به الحكومات السابقة يرجع إلى مشكلة الاندماج الوطني, تلك المشكلة التي تمثل تحدياً لإدارته.

وأما عن أهم الأدوات والأساليب التي تعامل بها تبمان لتحقيق الاندماج الوطني, فقد تمثل فيما يلي:

على المستوي السياسي, لقد اتخذ تبمان خطوات عملية للحد من الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها السكان الأصليين في المناطق الداخلية من قبل مفوضي المقاطعات والزعماء المحليين, ولقد حرص تبمان على تكوين ما يعرف باسم مجالس الوحدة الوطنية, وكان الهدف من هذه المجالس هو التقريب بين الحكومة والسكان الأصليين من خلال توضيح الخطوط العريضة لسياسة الوحدة الوطنية, وتسوية النزاعات على الأراضي والتحقيق في المظالم التي ترفع ضد مسؤولين حكوميين, وضد الزعماء المحليين ومفوضي المقاطعات.

لقد حاول تبمان أن يؤكد من خلال مجالس الوحدة الوطنية أنه رئيس لكل ليبيريا وليس مجرد قائد أو زعيم للأمريكان الليبيريين فقط, وأن السكان الأصليين لهم نفس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتمتع بها الأمريكان الليبيريين.

ولقد كان لمجالس الوحدة الوطنية أثرها في ازدياد الوعي السياسي وتوسيع نطاقه بين السكان الأصليين, والذين أصبحوا يروا في أنفسهم جزء من النسيج السياسي للمجتمع[1].

لقد عمل تبمان عام 1964 على إلغاء نظام إدارة المناطق الداخلية, أي إلغاء تطبيق نظام الحكم غير المباشر على جميع المناطق التي يقطنها السكان الأصليين, حيث تم الاستعاضة عنه بتأسيس أربعة مقاطعات جديدة لها نفس التنظيم الإداري للمقاطعات الساحلية التي يقطنها الأمريكان الليبيريين, فقد أعيد تنظيم الخريطة الجغرافية السياسية وهو القضاء على التمييز السياسي بين الأقاليم والمقاطعات. حيث قسمت ليبيريا إلى تسع مقاطعات, أي أنه تم إنشاء أربعة مقاطعات جديدة وهي: مقاطعة لوفا ومقاطعة جراند جيده ومقاطعة نيمبا ومقاطعة بونج بالإضافة إلى المقاطعات الخمس القديمة وهي: مقاطعة جراند كيب ماونت ومقاطعة جراند باسا ومقاطعة مونتسيرادو ومقاطعة سينو ومقاطعة ماريلاند, وتم إلغاء الأقاليم الثلاثة وهي الإقليم الغربي والإقليم الأوسط والإقليم الشرقي, حيث كان يقطن السكان الأصليين وطبق عليهم نظام الحكم غير المباشر.

ولقد أعتبر هذا التقسيم بداية النهاية للعلاقة شبه الاستعمارية بين المناطق الداخلية والمقاطعات التي يقطنها الأمريكان الليبيريون, كما أعطى هذا التقسيم الجديد للسكان الأصليين إحساساً أكبر بالهوية الوطنية, وأدى زيادة فرص السكان الأصليين في المشاركة السياسية[1].

لقد أجرى تبمان تعديلات دستورية عام 1945, أتاح بموجبها للسكان الأصليين التمثيل في مجلس النواب وإن حرموا من التمثيل في مجلس الشيوخ. ونتيجة لذلك أنه في عام 1947, تم انتخاب ثلاثة أعضاء للجماعات الإثنية في مجلس النواب الليبيري. كما أعطى حق الاقتراع لرجال ونساء الجماعات الإثنية المختلفة وقام بإجراء تعديلات على القوانين واللوائح الإدارية في المناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليون.

أما على المستوى الاقتصادي في فترة حكم تبمان, كان تحقيق الاندماج الوطني والاستقرار في عهده أمرًا صعبًا للغاية دون إتباع سياسة الباب المفتوح, لذلك أرسى تبمان سياسة الباب المفتوح حيث أعلن أن حكومته ستعمل على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لتطوير موارد

---

[1] نفس المرجع السابق,ص64.

[1] نفس المرجع السابق ص 65.

الثروة في البلاد ولكن ذلك سيكون على أساس من الشراكة. ومكنت هذه السياسة من خلق العديد من الوظائف وزيادة دخل السكان في المناطق الداخلية كما وفرت العائدات التي تحتاجها الحكومة.

ففي الفترة الواقعة بين عام 1950 وعام 1960, ارتفع معدل النمو الاقتصادي الليبيري, حيث تضاعف إجمالي الدخل المحلي أكثر من أربع مرات, كما زادت عائدات الدولة أكثر من ثمانية أضعاف, كما زادت صادرات البلاد من الحديد الخام, كما تضاعفت القوى العاملة ثلاث أضعاف تقريبًا.

ولكن رغم هذه الزيادات, إلا أن النفقات الحكومية قد تجاوزت الايرادات, وبالرغم من النمو الهائل للاقتصاد في ليبيريا خلال عصر تبمان, إلا أنه كان نموًا قائمًا على الخامات الأولية المعدة للتصدير, ومن ثم فقد اتسم الاقتصاد الليبيري بأنه نمو ولكن دون تنمية, أي لم تكن هناك تنمية اقتصادية حقيقية.

أما عن المستوى الثقافي والاجتماعي في عهد تبمان, لقد بدأ تبمان وغيره من صفوة الأمريكان الليبيريين المناصرين له في التراجع عن استخدام بعض المصطلحات التي تحقر من شأن السكان الأصليين وتحط من قدرهم. كما قام بتشجيع التراث الثقافي للسكان الأصليين, وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الموظفين في الوظائف العامة بالزي الأفريقي التقليدي, بالإضافة إلى ما تقدم فقد أصدر تبمان أمرًا تنفيذيًا يحظر جميع الممارسات والانتهاكات التميزية ضد السكان الأصليين.

ولقد اهتم تبمان بتوفير التعليم للسكان الأصليين في المناطق الداخلية, وقاد حملات عديدة لمحو أمية الكبار في المناطق الداخلية وذلك حتى يتمكنوا من المشاركة في بناء الأمة. ونتيجة لاهتمام تبمان بالتعليم فقد شهد العقد الأول والثاني من رئاسته زيادة كبيرة في أعداد المدارس والمعلمين والطلاب في المناطق الداخلية. كما عمل على دمج العناصر المتعلمة والمثقفة من أبناء الجماعات الإثنية المختلفة داخل النسيج الاجتماعي للأمريكان الليبيريين.

لقد اهتم تبمان بتوفير الرعاية الصحية للسكان الأصليين في المناطق الداخلية وذلك على اعتبار أن الرعاية الصحية هي أحد برامج الاندماج الوطني التي تعمل على إنهاء ما يربو على

قرن من العزلة الصحية للسكان الأصليين, فعمل على زيادة أعداد المستشفيات والعيادات الطبية والأطباء والفنيين والممرضين في المناطق الداخلية.

كما حرص تبمان على مد جسور التواصل بين السكان الأصليين في المناطق الداخلية والأمريكان الليبيريين في المناطق الساحلية فقام بتشييد العديد من الطرق التي تربط بينهم.

وفي ضوء ما تقدم ترى الباحثة أن تبمان قد سعى خلال إدارته للبلاد إجراء بغض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وذلك بهدف تحقيق الاستقرار لإدارته. وتخفيف حدة الصراعات المستمرة بين الأمريكان الليبيريين وبين السكان الأصليين, ولكن هذه الإصلاحات تعتبر هامشية وشكلية أكثر منها جوهرية وحقيقية, حيث أن جوهر السياسة ذاته لم يمس لذلك لم ينجح في إيجاد حل لمشكلة الاندماج الوطني.

إن سياسة الاندماج الوطني التي اتبعها تبمان لا تعني أن الغالبية العظمى من السكان الأصليين قد تقاسمت السلطة والفرص بشكل متساو مع الأمريكان الليبيريين خلال إداراته.

وبعد وفاة تبمان عام 1971 تولى نائبه وليم تولبرت رئاسة الجمهورية في نفس العام, حيث سار على نهجه وحاول إتباع سياسة الاندماج الوطني من خلال إصلاح بعض السلبيات الشكلية وأما جوهر السياسة ذاته فلم يغيره, ومن ذلك أنه قد انتقد سياسة تبمان بشدة من ثم دعا المعارضين لسياسته والمنتقدين لإدارة تبمان السابقة الانضمام لإدارته الجديدة, كما منح المزسد من الحقوق السياسية مثل حرية التعبير عن الرأي. كما حاول زيادة تمثيل الجماعات الإثنية في السلطة التنفيذية بالتعيين في مجلس الوزراء وفروعه, ما أجرى بعض التعديلات الدستورية البسيطة.

وفي ضوء ما تقدم ترى الباحثة أن تولبرت كان يسير على نهج سلفه تبمان حي اتبع سياسة الإصلاحات الشكلية لتخفيف حدة الصراع واستمالة الجماعات الإثنية إليه ولم يرد تسوية حقيقية لمشكلة الاندماج الوطني, ويتضح ذلك في أن السماح بالمعارضة لم يدم طويلًا حيث أصبح قمع المعارضة هو السمة الظاهرة[1].

[1] نفس المرجع السابق, ص67.

وإذا ما نظرنا إلى أداء تولبرت الاقتصادي نجد أن الأمريكان الليبيريين قرب وفاة تولبرت كانوا يسيطيرون على أكثر من 60% من الدخل القومي للبلاد, كما تفاقمت المشكلات الاقتصادية في البلاد بسبب تفشي سوء الإدارة والكسب غير المشروع. وقد ترتب على تردي الأوضاع الاقتصادية تردي الأحوال الصحية والاجتماعية للسكان الأصليين, وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع انقلاب عسكري عام 1980 أدى إلى مقتل تولبرت وانتقال الحكم إلى السكان الأصلييين.

ثانياً: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني تحت إدارة صمويل دو (1980- 1989)

أهم الأساليب التي تعاملت بها إدارة دو مع مشكلة الاندماج الوطني متمثلة فيما يلي:

على المستوى السياسي لم يكن حكم صامويل دو أفضل من سابقه، فمنذ تسلمه السلطة عمد إلى فرض الحظر على الأحزاب السياسية، وبات صاحب الكلمة الفصل في شؤون البلاد يتولى وحده رسم السياستين الداخلية والخارجية[1].

وشرع دو عقب الانقلاب مباشرة في اتباع سياسة الاندماج الوظيفي الطوعي[2].. , واتخذ خطوات لتشكيل حكومة مصالحة تتكون في معظمها من المدنيين للمساعدة في شئون الحكم, ولكن سرعان ما عدل دو عن إتباع سياسة الاندماج الوظيفي الطوعي ويتضح ذلك في أنه قام بتعليق العمل بالدستور(أي دستور 26 يوليو 1847), الذي كان ينظم الحياة السياسية, ليس هذا فحسب بل قام بحل السلطتين التنفيذية والتشريعية واغتصب وظائف القضاء, حيث أنشأ المجلس

(1) ليبيريا ديمقراطية دكتاتورية، مجلة الأسبوع العربي، العدد(1358) ، لبنان، 10-10-1985.
(2) للمزيد أنظر ابراهيم نصرالدين, اللاجئون في المنازعات الداخلية في افريقيا, الموسوعة الافريقية, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 1997, ص 28.

الأعلى للقضاء والذي يتكون من خمسة ضباط من الجيش وذلك للنظر في قضايا الخيانة, ومن ثم عمل على مجلس الخلاص الشعبي وأعطى له جميع السلطات والصلاحيات.

وأعقب ذلك بسلسلة من الاعتقالات التعسفية والسجن والتعذيب وعمليات الاعدام السرية والعلنية والتي نظمت بشكل دقيق وذلك للتخلص من المعارضين السياسيين من الجماعات الإثنية الأخرى المنافسة له وخاصة الجيو والمانو وكان كل من يحاول انتقاده يقابل بالبطش والقمع. ومن ثم قضى دو على جميع أشكال التنافس السياسي, واتخذ القوة العسكرية أداة للبقاء في الحكم ووسيلة لتعزيز قبضته على السلطة.

ليس هذا فحسب بل عمل على تعزيز قبضته على السلطة وذلك من خلال اتهامه لزملائه الذين قادوا الانقلاب معه من أعضاء المجلس العسكري بالتآمر لإسقاط نظامه والتخطيط لاغتياله حيث شرع في اعدامهم والتخلص منهم.

ومن ذلك أنه أعدم يوم 13 يونيو عام 1981, ثلاثة عشر عسكرياً بتهمة التآمر ضد المجلس العسكري وفي أغسطس من نفس العام أعدم خمسة أعضاء آخرين من أعضاء المجلس بما فيهم نائب رئيس المجلس بتهمة التآمر أيضاً, وفي فبراير 1982, أعدم أربعة ضباط آخرون اتهموا ايضاً بالتآمر لقلب نظام الحكم[1].

أما على المستوي الاقتصادي والاجتماعي فقد حاول صامويل دو تنقية الوضع الاقتصادي من خلال اتخاذه لبعض الإجراءات منها إقالة عدد من المسؤولين من مناصبهم لاسيما المتهمين باختلاس الأموال العامة وخفض أجور جميع الموظفين بنسبة تتراوح بين 16-25%. فضلًا عن إعادة جدولة الديون الخارجية. إلا أن هذه الإجراءات لم تفلح في تنقية الوضع الاقتصادي لاسيما وأن ليبيريا كانت تعاني من ديون باهظة تقدر قيمتها بـ 740 مليون دولار, ونتيجة لذلك لم تستطع حكومة دو من إيفاء ديونها لاسيما بعد أن أوقف العديد من المستثمرين استثماراتهم بعد مجيء صامويل دو إلى الحكم.

[1] عبدالوهاب الكيالي, مرجع سبق ذكره, ص576.

وفي الواقع فإن ضعف اقتصاد ليبيريا وعدم قدرة الحكومة على معالجته يكمن في سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها صامويل دو والتي تعتمد أغلبها على التجارة الخارجية والإنتاج الوطني الخام، تلك السياسة التي بقي صامويل دو يعمل على تشجيعها رغم سلبياتها[2].

ومن الناحية المالية تم تجميد المساعدات المالية من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي ومن البنك الأفريقي للتنمية, حيث أعلن صندوق النقد الدولي في يناير 1986, أن البلاد غير جديرة بالحصول على قروض جديدة وخاصة في ظل فشلها في توفير احتياطات نقدية بالعملة الصعبة. والأسوأ من ذلك أنه قد تم قطع المعونات الأمريكية بسبب عدم كفاءة دو الإدارية وبسبب انحيازه لقبيلته الإثنية الكران هذا فضلاً عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى فشل إدارته في تسديد نحو 7 مليون دولار متأخرات على القروض العسكرية, وهو الأمر الذي جعل البلاد تشهد تدهوراً اقتصادياً لا مثيل له حيث أصبحت ليبيريا أول دولة افريقية يعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إفلاسها وذلك في عام 1987[3].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن دو لم يكن لديه أي برنامج للتغيير السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي, بل ولم يكن لديه أي نية لتحويل النظام السياسي في ليبيريا إلى نظام ديمقراطي كما أنه لم يكن يرغب في تحقيق العدالة الاقتصادية أو الاجتماعية في ليبيريا[1].

وأخيراً يمكن القول أن كل ما فعله دو هو نقل السلطة من الأمريكان الليبيريين إلى جماعته الإثنية الكران, واتبع نهج من سبقوه من الأمريكان الليبيريين حيث احتكر وجماعته السلطة والثروة, لذلك لم يفشل فقط في تسوية مشكلة الاندماج الوطني بل زادها تعقيداً وتأزماً.

ثالثاً: أساليب التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني تحت إدارة إلين جونسون سيرليف*(2006).

---

(2) مني حسين عبيد, مرجع سبق ذكره, ص 132.

(3) هنا سيد, ملف معلومات أساسية عن جمهورية ليبيريا, آفاق افريقية, الهيئة العامة للاستعلامات , المجلد 6, العدد19, القاهرة, 2006, ص 171.

(1) - أحمد ابراهيم محمود, الحروب الأهلية في أفريقيا, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, القاهرة, 2001, ص 272.

لقد كان التحول الديمقراطي في تلك الفترة هو الأداة التي أرادت أن تستخدمها الأطراف المتصارعة من أجل تسوية مشكلة الاندماج الوطني وذلك من خلال حرية تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وحرية وسائل الإعلام واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإجراء انتخابات حرة دورية عل كافة المستويات المحلية والوطنية ..إلخ.

ويتضح من ذلك في أنه بعد أن أعلن تايلور تنحيه عن الحكم في 11 أغسطس 2003, تحت ضغوط دولية وإقليمية ثم التوصل لاتفاق أكرا الثاني في 18 أغسطس 2003, بين الحكومة من جهة وحركتي لورد وموديل من جهة أخرى.

وقد نص الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تستمر في الحكم لمدة عامين, على أن تحل هذه الحكومة محل حكومة "موسى بلاء", الذي عينه تايلور, ووضع جدول زمني لإجراء انتخابات عامة, تجري في أكتوبر عام 2005.

وبموجب هذا الاتفاق اقتسمت السلطة حكومة موسى بلاء وحركتا التمرد لورد وموديل والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني, وبلغ عدد أعضاء الحكومة الانتقالية 76, بينهم 12 من حكومة بلاء وحركتي التمرد, و12 من الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وجماعات المصالح و15 من المقاطعات الرئيسية في ليبيريا, وتتولى هذه الحكومة الموسعة السلطة وذلك اعتباراً من أول أكتوبر عام 2003 وحتى يناير عام 2006[1].

ولقد تشكلت الحكومة الانتقالية برئاسة رجل الأعمال "جيودي بريانت", والذي أدى اليمين الدستورية كرئيس انتقالي لدولة ليبيريا في 14 أكتوبر عام 2003

---

* ولدت إيلين جونسون سيراليف عام 1939, وهي تنتمي إلى الأمريكان , وحصلت جونسون على درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد الامريكية في الستينات ثم عادت إلى ليبيريا حيث تولت مناصب حكومية وصارت وزيرة للمالية وهي في سن الأربعين عام 1979, خلال حكم الرئيس وليم تولبرت, وأصبحت معارضة لحكم الرئيس صمويل دو وهو ما أدى إلى سجنها مرتين في عامي 1985 و1989, وساندت تايلور للإطاحة بحكم الرئيس صمويل دو ثم عارضت حكمه بعد ذلك, وكانت جونسون حتى منتصف التسعينات عضواً وقيادياً في حكومة المنفى الليبيرية بأمريكا, وبين عامي 1994 و1997 عملت مديرة إقليمية لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في افريقيا ومع انتهاء الحرب عادت جونسون إلى ليبيريا وأصبحت زعيمة لحزب الوحدة الليبيري ونافست الرئيس تايلور على الرئاسة في الانتخابات الرئاسية ولكنها خسرت, وفي عام 2003 أصبحت جونسون رئيسة مفوضية إصلاح الحكم التي أسست ضمن إتفاق إنهاء الحرب الأهلية في ليبيريا وطالبت بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة على غرار تلك التي أنشئت في جنوب افريقيا بعد انتهاء نظام الفصل الحكم العنصري.

[1] نورا عبدالقادر حسن, ليبيريا أزمة جديدة للدولة في افريقيا, السياسة الدولية والاستراتيجية ,المجلد38, ع 154, القاهرة, أكتوبر 2003, ص 214.

شهدت ليبيريا نوعًا من الاستقرار السياسي، والتحول الديمقراطي عندما جرت الانتخابات الرئاسية في 11 أكتوبر من عام 2005. حيث شارك فيها اثنان وعشرون مرشحاً على منصب رئيس الجمهورية, من بينهم "جورج ويا" لاعب الكرة وممثل حزب مؤتمر التغيير الديمقراطي ووزيرة المال السابقة "إيلين جونسون سيرليف" فضلًا عن رجال أعمال وقادة حزب سابقين، وقد تعهدوا جميعًا بتحقيق المصالحة الوطنية وبناء البنية الأساسية للبلاد التي خربتها الحرب.

وبالرغم من توافق تلك القوى، إلا أن المنافسة في الانتخابات الرئاسية كانت على أشدها بين جورج ويا وإيلين جونسون سيرليف، والتي انتهت بفوز الأخيرة في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية حيث احتلت إيلين جونسون سيرليف المركز الأول إذ حصلت على95.1% من الأصوات في حين حصل جورج ويا على 40.9% من مجموع 90.8% من مكاتب التصويت البالغة 3070 [2].

وأما عن أهم الأساليب التي تعاملت بها إدارة جونسون مع مشكلة الاندماج الوطني فتتمثل فيما يلي:

على المستوي السياسي والأمني, تم تشكيل حكومة تعكس التنوع الديني والثقافي والاجتماعي للشعب الليبيري, فلقد حرصت إلين جونسون سيرليف بعد توليها السلطة على إتباع سياسة الاندماج الوظيفي الطوعي, حيث رأت أن أحد أسباب حالة الاضطراب التي تعاني منها ليبيريا حالياً تكمن في السماح للاختلافات سواء كانت إثنية أو سياسية بأن تقسم ليبيريا, وأنه في ظل الديمقراطية وتنويع الآراء والحرص على التوافق يمكن أن يتعايش كل الليبيريين معاً بسلام[1], ومن ثم أعلنت أنها ستعمل على خلق بيئة اجتماعية وسياسية تكون قادرة على توحيد كل الليبيريين تحت مبدأ "شعب واحد قدر واحد", ولتحقيق ذلك قامت بتشكيل حكومة ضمت جميع الليبيريين وعكست التنوع الديني والثقافي والاجتماعي للأمة الليبيرية[2].

أما عن نزع السلاح وتسريح وتأهيل المقاتلين السابقين ودمجهم في المجتمع فإن تفكيك الوحدات المقاتلة ونزع وإنهاء عمل المقاتلين السابقين وعودتهم إلى عائلاتهم وإعادة تأهيلهم

---

[2] منى حسين عبيد, مرجع سبق ذكره, ص 145.

[1] جمال ضلع, إعادة الشرعية الدستورية إلى ليبيريا, آفاق افريقية, الهيئة العامة للاستعلامات ,المجلد 5, ع 19, القاهرة, 2006, ص 50.

[2] المرجع السابق, ص 52.

ودمجهم في المجتمع يعمل على الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام ويساعد على استقرار المجتمع, ومن ثم بدأت إدارة جونسون بعد توليها السلطة عام 2006, بإعداد برنامجا لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع لآلاف المقاتلين.

أنشئت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في 19 سبتمبر 2003, وبحلول نهاية عام 2004, أكمل 103019 من المقاتلين السابقين برنامج نزع السلاح, والتسريح وإعادة الادماج, وتم جمع ما يقرب 24000 قطعة سلاح, ونحو25000 ذخيرة, و5.8 مليون طلقة, وتم أيضاً تسليم الأسلحة الصغيرة وتدميرها.

ونتج عن برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الادماج", المكون من ثلاث مراحل بين عامي 2003 و 2009, أمور إيجابية تشهد على عودة السلام إلى ليبيريا, وهو ما مكّن من نزع سلاح وتسريح 101495 من المقاتلين السابقين, واختتمت المرحلة الأخيرة من هذا البرنامج في ديسمبر عام 2009, حيث شملت 8523 مقاتل سابق, و2440 مقاتلة, ويتلقى ما يقرب من 98000, من هؤلاء المقاتلين مساعدة لإعادة الادماج في شكل تدريب وتعليم[1].

لقد سعت إدارة جونسون إلى إعادة هيكلة جهاز الشرطة وذلك بمساعدة الولايات المتحدة والتي قدمت لها نحو نصف مليون دولار من أجل تدريب 3500 ضابط شرطة جديد في أكاديمية الشرطة الوطنية بليبيريا, وقد بدأت مستويات الجريمة في مونروفيا تنخفض إلى حد ما؛ نتيجة لقيام الشرطة الوطنية الليبيرية بدوريات أكثر فاعلية, وقد قدمت فرقتان جديدتان من فرق النخبة مدربتان على يد الأمم المتحدة "وحدة الاستجابة لحالات الطوارئ ووحدة دعم الشرطة", وعدا بالاستجابة للاضطرابات, ولاحظ المراقبون أن هناك تحسناً ملحوظاً في كفاءة حزب التضامن النسائي للتعلم. وقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بانخراط المرأة في العملية الأمنية حيث لوحظ في يناير عام 2009 زيادة عدد أفراد الشرطة النسائية.

وفي عام 2009, أطلقت الأمم المتحدة برنامجاً عالمياً لتوظيف المزيد من النساء في دوائر الشرطة الوطنية, وأمتدح نائب مبعوث الأمم المتحدة الرقم القياسي للنساء الشرطيات, وكجزء من اصلاح قطاع الأمن الليبيري تلقت القوات المسلحة تدريباً قوياً للامتثال للمعايير

(1) التجمع الليبي للمبادرة الوطنية الليبية الموحدة للاستقرار والتنمية, مرجع سبق ذكره, ص 140.

الدولية للتأهب, وكانت الدروس مهمة بالنسبة للقوات المسلحة الليبيرية التي تشكلت لتحل محل الجيش الليبيري السابق الذي حل بعد الصراع المدني[2].

ولقد سعت إدارة جونسون إلى إعادة توطين المواطنين الذين نزحوا بالداخل وأُجبروا على اللجوء للخارج من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع. بدأ ما بين يوليو 2004 ونهاية عام 2010, تنفيذ برنامج عودة اللاجئين, الذين نزحوا داخل البلاد أو خارجها إلى ديارهم, بعد عدة سنوات من النزوح, والتشرد, وقد قدرت مفوضية الأمم المتحدة عدد النازحين خارج البلاد بحوالي 350 ألف لاجئ, في حين بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 464 ألفاً, وأكملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاركتها في عودة النازحين داخلياً, بعودة حوالي 314 ألف نازح إلى مناطقهم الأصلية بعد أن كانوا يعيشون في مخيمات حول العاصمة مونروفيا بشكل رئيسي خلال النزاع[1].

لقد جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الحادي عشر من أكتوبر عام 2011, وتعد هذه الانتخابات هي المرة الثانية التي تجرى فيها انتخابات بعد انتهاء الحرب الأهلية الليبيرية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل عام 2003.

كما تعد هذه الانتخابات هي أول انتخابات تجري في ظل دستور الدولة الصادر في عام 1986, حيث أن انتخابات عام 1997, والتي فاز فيها تايلور جاءت تطبيقاً لاتفاق أبوجا الأول والثاني, كما أن الانتخابات التي أجريت في 2005, تمت في ظل اتفاق السلام الشامل لعام 2003 مع وجود مساعدات تنظيمية ولوجستية من جانب الأمم المتحدة في ليبيريا.

ولقد شهدت هذه الانتخابات تواجداً كثيفاً من جانب بعثات الرقابة الدولية هذا فضلاً عن الرقابة المحلية؛ بالإضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني والتي شملت 200 مراقب محلي يعملون تحت إشراف لجنة تنسيق الانتخابات[2].

---

[2] المرجع السابق, ص 142.

[1] المرجع السابق, ص ص 140, 141.

[2] أيمن شبانة وآخرون, الظاهرة الانتخابية في افريقيا, تغطية 19 عملية انتخابية في أرجاء القارة, موقع الهيئة العامة للاستعلامات التالي: http://www.sis.gov.eg/vr/35/6htm

وقد شارك في تلك الانتخابات نحو1.798930 مليون مواطن ومن ثم نلاحظ زيادة أعداد الناخبين عام 2011, وذلك بالمقارنة بأعداد الناخبين عام 2005 والذي بلغ نحو 1.3 مليون, وهذا يشير إلى نمو الديمقراطية والاتجاه نحو التداول السلمي للسلطة.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية لقد خاض 16 مرشحاً منهم ثلاث مرشحات سباق الانتخابات الرئاسية عام 2011 بينما خاض 22 مرشحا سباق الانتخابات الرئاسية عام 2005[3].

ولقد عقدت الانتخابات الرئاسية عبر جولتين من التصويت, حيث لم يتمكن أي مرشح من تحقيق الأغلبية المطلوبة لحسم مقعد الرئاسة لصالحه في الجولة الأولى للانتخابات, وقد وصلت نسبة المشاركة في الجولة الاولى إلى 70% في حين تراجعت هذه النسبة في الجولة الثانية إلى 37.1% حيث افرزت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات حصول مرشحة حزب الوحدة إلين جونسون سيرليف على 43.9%, بينما حصل ونستون توبمان زعيم حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي على 32.7% من الاصوات الصحيحة.

وفي الجولة الثانية التي جرت في 8 نوفمبر من عام 2011, تمكنت جونسون من حسم الأغلبية المطلوبة لصالحها. حيث حصلت على 90.8% بينما حصل المنافس ونستون على 9.2% من الأصوات الصحيحة, هذا على الرغم من أن توبمان قد أعلن في الرابع من نوفمبر انسحابه من الانتخابات وعدم خوضه الجولة الثانية منها, معللاً هذا الأمر بوجود تزوير في العملية الانتخابية, وتحيز من جانب اللجنة الانتخابية التي دعي رئيسها إلى تقديم استقالته[1].

وقد جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية لتظل مرشحة حزب الوحدة كرئيسة لليبيريا لفترة رئاسية ثانية وذلك بفارق تصويتي كبير مع أقرب منافسيها يصل إلى 81.6%, وهو ما يعكس مدى قدرتها على قيادة ليبيريا بشكل سلمي وناجح في ظل مرحلة بناء الديمقراطية خاصة منذ انتهاء الحرب الأهلية الليبيرية بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل في 2003.

---

(3) أحمد السيد تركي, مرجع سبق ذكره, ص 185.

(1) أميرة محمد عبدالحليم , ليبيريا تحديات ما بعد الانتخابات الرئاسية, http://digital.ahram.org.eg/home.aspx.

ولقد خاض سباق الانتخابات البرلمانية 16 حزباً سياسياً كان أبرزهم حزبان هما: حزب الوحدة وحزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي هذا فضلاً عن وجود مرشحين مستقلين. وتشير نتائج الانتخابات البرلمانية إلى نجاح حزب الوحدة في الحصول على النصيب الأكبر من المقاعد في البرلمان بمجلسيه, حيث حصل على 41% من المقاعد في مجلس النواب بينما حصل على 33% من المقاعد في مجلس الشيوخ, إلا أن اللافت للانتباه قوة تواجد المرشحين المستقلين في البرلمان الليبيري لعام 2011, حيث تمكن المرشحون المستقلون من الحصول على الترتيب الثالث فيما يخص مقاعد البرلمان بمجلسيه[1](2).

عام 1995 يعد أحد أسرع الانخفاضات في التاريخ حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 100 دولار, ومع تولي إدارة جونسون مقاليد الأمور بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالشارع ليصل إلى 9,4% عام 2007, إلا أن الأزمة المالية العالمية قلصت من النمو ليصل إلى 4,6% عام 2009, ثم عاد النمو إلى الشارع مرة أخرى ليصل إلى 5,1% عام 2001, ثم إلى 7,3% في عام 2011.

لقد زادت البنوك التجارية العاملة في البلاد من خمسة بنوك عام 2006 إلى تسعة بنوك عام 2011, ولقد تدفق الاستثمار الأجنبي بشكل لم يسبق له في التاريخ الحديث, حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي من 127 مليون دولار عام 2007, إلى 272 مليون عام 2008, وفي نهاية عام 2010, ارتفع إلى 400 مليون دولار. أما على الصعيد الثقافي والاجتماعي, فلقد انخفض مستوى الفقر في ليبيريا منذ أوائل عام 2006, وحتى أواخر عام 2011 ولكن بمعدلات بطيئة حيث إن العقبات التي تحول دون الحد من الفقر لا تزال قائمة والتي من بينها أثار تغير المناخ وبيئة المناخ الليبيري والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية وعدم الاستقرار, فحين تولت جونسون السلطة عام 2006, كانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر هي 76% انخفضت هذه النسبة عام 2007 لتصل إلى 64% ثم انخفضت إلى 57% عام 2011, وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر في ليبيريا إلا أنه لا يزال يوجد حوالي 1,7 مليون نسمة يعيشون في فقر وحوالي1,3 مليون نسمة أخرين يعيشون في فقر مدقع [1].

---

(2) http://www.sis.gov.eg/vr/35/6htm

(1) جمال ضلع, مرجع سبق ذكره, ص 59.

إن أكبر التحديات التي لا تزال تواجه ليبيريا هي البطالة حيث لم تستطيع إدارة جونسون خلق فرص عمل للشعب الليبيري وذلك لأن الاقتصاد الليبيري يعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من الموارد الطبيعية مثل: المطاط والحديد الخام والخشب وهذا وحده لن يخلق فرص عمل للشعب الليبيري.

المطلب الخامس: السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا

ترى الباحثة إن خير ما يعين المرء على التنبؤ بمستقبل مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا هو الرجوع إلى الواقع وقراءة المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال إما على قدرة النظام السياسي على تسوية تلك المشكلة أو عدم قدرته على ذلك, ومن ثم يبرز بهذا الصدد سيناريوهان:

يرى السيناريو الأول: أن النظام السياسي الحالي في ليبيريا لن يتمكن من تسوية مشكلة الاندماج الوطني وأهم المؤشرات التي تؤيد هذا السيناريو هي ما يلي:

1- لم يستطع النظام السياسي الحالي تقليص حدة الفقر حيث بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد 300 دولار, أي أقل من دولار يومياً, بوصفه الحد الأدنى للفقر ومن ثم يعيش غالبية المواطنين في فقر مدقع.
2- يواجه النظام السياسي الحالي ارتفاعاً في معدلات البطالة بما في ذلك البطالة في أوساط المقاتلين السابقين, حيث يعاني نحو 80% من الليبيريين في سن العمل من البطالة وفي ذلك تهديدا للسلام والأمن.
3- نقص الخدمات الأساسية لغالبية السكان وذلك كالرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء ... إلخ.
4- لقد أسهم الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض قيمة الدولار الليبيري في زيادة أسعار السلع الغذائية وتفشي الجوع وانتشار القلق من وضع الأمن الغذائي, وجميعها أمور تتفاقم من جراء الفقر المدقع.

5- يعاني النظام القضائي من الفساد وعدم الكفاءة هذا بالإضافة إلى نقص وسائل الانتقال ومرافق المحاكم, وعدم توفر محامين وقضاة مؤهلين, ففي كثير من الأحيان, يتقاعس النظام القضائي الرسمي عن إجراء محاكمات عادلة واتخاذ الاجراءات الواجبة.

6- هناك إفلات كامل من العقاب لمن ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية خلال الحرب الأهلية التي وقعت في ليبيريا, حيث لم يتم تنفيذ توصيات بخصوص إنشاء محكمة جنائية استثنائية لمحاكمة الأشخاص الذين حددوا بوصفهم مسؤولين عن ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي.

7- استمرار وجود بعض أمراء الحرب السابقين, ممن وردت أسماؤهم في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة, في مناصبهم في مجلس الشيوخ وغيره من مواقع النفوذ.

بينما يتوقع السيناريو الثاني: تمكن النظام السياسي الليبيري من تسوية المشكلة.

خاتمـة

تدور هذه الخاتمة حول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة, بالنسبة لمشكلة الاندماج الوطني في دولتي أوغندا و ليبيريا, والكشف عن مدى صحة التساؤلات التي انطلقت منها.

نتائج الدراسة:

إن مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, هي مشكلة مزمنة وما زالت قائمة, وإن تفاوتت حدتها من فترة لأخرى, ومن نظام حكم لآخر. يتجلى ذلك في نشاط بعض الجماعات المتمردة, التي تثير القلاقل وعدم الاستقرار. وتعتبر هذه الجماعات المتمردة عنصر ضاغط على نظام موسيفيني, تستهدف التأثير على سياسته وممارساته, ومن ثم فإن عدم الاستجابة لمطالبها يعد بمثابة تحد للنظام السياسي القائم, وأن مبالغة النظام في التمسك بتوجهاته ومواقفه, حيال تلك الجماعات ورفضه توسيع دائرة المشاركة السياسية بشكل جدي وعدم استيعاب تلك الجماعات في المؤسسات السياسية القائمة, يؤدي إلى استنزاف موارد البلاد, ويعطل عملية التنمية المتعثرة أصلاً. تكمن أسباب مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, في أربع متغيرات تتداخل وتشترك بشكل متفاوت في بلورة هذه المشكلة. وقد تبين من خلال الدراسة ارتباط المشكلة ارتباطا وثيقاً

بالمتغيرين التاليين "الموروث الاستعماري وتعبئة واستثارة الانقسامات بين الجماعات الأوغندية. والمتغير الأخير يعتبر من أهم المتغيرات تأثيراً في مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, وذلك بقيام الحكومات الوطنية الأوغندية المتعاقبة على السلطة, باستثارة وتعبئة الاختلافات بين الجماعات الأوغندية. أما المتغير الأول فهو يتمثل في العلاقة الوثيقة بين سلوك الإدارة الاستعمارية البريطانية وممارساتها, وتنامي الاختلافات بين الجماعات الأوغندية, إذ ساعدت هذه الممارسات والسياسات في تحول الاختلافات من الحالة الساكنة إلى حد الأزمة, ويتمثل ذلك في عدة جوانب لعل أهمها: التأثيرات السياسية وتتمثل في سياسة "الحكم غير المباشر" وما ارتبط بها من ممارسات سياسة "فرق تسد", والتي تمخضت في تنافس وصراع على السلطة بين شمال أوغندا وجنوبها من جانب وبين الجماعات النيلية والبانتوية من جانب آخر. والتأثيرات الاقتصادية وتشمل التنمية غير المتوازنة, والتوزيع غير المتساوي للموارد بين الأقاليم والمقاطعات الأوغندية. وأيضاً هناك التأثيرات الثقافية وتتمثل في استغلال الاستعمار البريطاني, للاختلافات اللغوية والدينية بين الجماعات الأوغندية لتتحول إلى انقسامات بين هذه الجماعات. وأظهرت الدراسة أن العلاقة بين أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, هي حالة تعارض بين البعدين الديني والاقليمي, في جميع أقاليم ومناطق البلاد. وتتوزع هذه الأديان والمعتقدات على جميع الأقاليم حيث لم يستطع أي منها الحصول على الأغلبية المطلقة, كما أنه لا يوجد جماعة إثنية واحدة, تتميز بالتجانس الديني, بمعنى أن يدين جميع أعضائها بديانة أو معتقد واحد. إن هذا الوضع الذي يؤكد بوجود حالات تعارض بين أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا, ساعد على تماسك أوغندا واستمرارها ككيان سياسي واحد, رغم التحديات التي تواجهها من عنف واضطرابات وحروب أهلية. وأبرزت الدراسة أن جميع الحكومات الأوغندية, التي تعاقبت على السلطة بعد الاستقلال اعتمدت في بقائها على تعبئة واستثارة, وتوظيف الاختلافات بين الجماعات الأوغندية, فقد اعتمد الرئيس أوبوتي في بقائه في السلطة خلال فترة حكمه الأولى على اللانجي وحلفائهم من الأشولي في مواجهة البوجندا, ثم اللانجي في مواجهة الأشولي والبوجندا, خلال فترة حكمه الثانية. كما اعتمد الرئيس أمين على جماعات غرب النيل, وخاصة أبناء عمومته من الكاكوا وحلفائهم اللوجبارا في مواجهة اللانجي والأشولي. أما الرئيس يوري موسيفيني, فقد اعتمد على تحالف جماعته البانيانكولي مع البوجندا في استيلائه على السلطة في مواجهة جماعات الشمال. كما يلاحظ تفاوت توظيف الاختلافات بين الجماعات الأوغندية من

نظام حكم لآخر, ومن فترة زمنية لأخرى, ويعتمد ذلك على حجم المعارضة التي يواجهها النظام, مما يجعله يتجه إلى جماعات بعينها لاستخدامها في قمع جماعات أخرى. أوضحت الدراسة المداخل والأدوات, التي تعاملت بها الحكومات الأوغندية, مع مشكلة الاندماج الوطني, حيث توضح الخبرة الأوغندية لجوء الحكومات الأوغندية, في أغلب الأحيان إلى استخدام الأسلوب الوظيفي في التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني. حيث حاولت حكومة حركة المقاومة الوطنية, "قبل التعديل الدستوري في يوليو 2005 الذي سمح بعودة البلاد إلى نظام التعددية الحزبية" استيعاب كل الجماعات الأوغندية في إطار مؤسسات واحدة, وهذا يعد في حد ذاته جزء من الأسلوب الاستيعابي المؤسسي, بمعنى مشاركة كل الجماعات الأوغندية في نظام المجالس واللجان المحلية. فوفقاً لنظام حركة المقاومة الوطنية فإن مجالس المقاومة تعتبر بمثابة مؤسسات استيعابية لجميع الأوغنديين. وأظهرت الدراسة أن التنظيمات والأحزاب السياسية الأوغندية, هي مؤسسات وطنية من الناحية الدستورية والقانونية, أما من الناحية التطبيقية فهي أدوات تجزيئية, إذ أنه بمجرد انخراط قادتها ومرشحيها في العملية السياسية وخاصة الانتخابات, فإنهم يتجهون فوراً إلى قواعدهم الإثنية والدينية والإقليمية, بهدف الحصول على الدعم والتأييد الشعبي, الأمر الذي يمكن معه القول بأن عودة البلاد إلى نظام التعددية الحزبية لن يساهم في معالجة مشكلة الاندماج الوطني بل قد يزيد من حدتها طالما أن هذه الأحزاب مازالت قائمة على أسس تجزيئية محضة, فالخبرة الأوغندية تبين أنها مجرد مرآة تعكس ما يوجد في المجتمع من انقسامات مختلفة.

إن مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا هي مشكلة مزمنة ترتد بجذورها إلى نشأة الدولة في أوائل القرن التاسع عشر على يد جمعية الاستعمار الأمريكية وهي لاتزال قائمة تفاوتت في حدتها من فترة لأخرى ومن نظام سياسي لأخر. ولقد أظهرت الدراسة إن مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا تعود إلى تظافر وتداخل أربعة عوامل عملت على بلورة تلك المشكلة وهذه العوامل هي: **العوامل الثقافية:** لقد حرص الأمريكان الليبيريون على إظهار وتأكيد الاختلافات الثقافية من لغة وديانة ولباس ومسكن ...إلخ بينهم وبين السكان الأصليين وهو الأمر الذي عمل على خلق حالة من السخط في نفوس السكان الأصليين تجاه الأمريكان الليبيريين. **العوامل السياسية:** وتتمثل في سياسة "الحكم غير المباشر" التي اتبعها الأمريكان الليبيريون, لأكثر من قرن من

الزمن في حكم المناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليون من جهة وفي احتكارهم للسلطة السياسية وحرمان السكان الأصليين منها من جهة أخرى. **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** وتتمثل في التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير المتكافئ لموارد الدولة بين المناطق الساحلية التي يقطنها الأمريكان الليبيريون وبين المناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليين, وفي فشل الحكومات المتعاقبة من الأمريكان الليبيريين في توفير الحد الأدنى من الاحتياجات البشرية للسكان الأصليين. لقد بينت الدراسة أن العلاقة بين أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا تأخذ شكل الانطباق والتعارض في آن واحد, حيث يمثل حالة الانطباق الأمريكان الليبيريون بينما يمثل حالة التعارض الجماعات الإثنية التي يتكون منها السكان الأصليون, كما يمثل حالة التعارض أيضاً الجماعات الإثنية والأمريكان الليبيريون.

فعلى سبيل المثال تتضح حالة التعارض بين البعدين الإثني والإقليمي بين الجماعات الإثنية التي يتكون منها السكان الأصليون حيث تتداخل هذه الجماعات في أماكن اقامتها بشكل يجعل من الصعب على أي منها التفكير في الانفصال في حين توجد حالة انطباق بين هذين البعدين في المقاطعات الساحلية التي يستوطنها الأمريكان الليبيريين. كما يوجد حالة تعارض بين البعد الديني والإقليمي, ويتضح ذلك في أنه لا يوجد بين الجماعات الإثنية التي يتكون منها السكان الأصليون أي جماعة تتميز بالتجانس الديني بمعنى أنه لا يوجد جماعة إثنية يدين جميع أفرادها بديانة واحدة بينما نجد حالة التطابق بين هذين البعدين بين الأمريكان الليبيريين الذين يدينون بديانة واحدة ويقطنون مقاطعات واحدة. لقد أبرزت الدراسة أن جميع الحكومات من الأمريكان الليبيريين والتي تعاقبت على السلطة من عام 1847 وحتى عام 1980, قد عملت على استثارة وتنشيط وتعبئة الاختلافات بين الأمريكان الليبيريين من جهة والسكان الأصليين من جهة أخرى.

لقد أوضحت الدراسة أن الرئيس صمويل دو "الذي ينتمي للسكان الأصليين" قد اعتمد في بقائه في السلطة على استثارة الاختلافات بين الجماعات الليبيرية حيث اعتمد على جماعته الإثنية الكران وحلفائها من الماندينجو في مواجهة الجيو والمانو من جهة والأمريكان من جهة أخرى. كما اعتمد الرئيس تشارلز تايلور على الأمريكان الليبيريين وحلفائهم من الجيو والمانو في مواجهة الكران والماندينجو. وهنا يجب ملاحظة أن توظيف الاختلافات بين الجماعات الليبيرية قد تفاوتت من فترة زمنية لأخرى ومن نظام سياسي لآخر. ولقد بينت الدراسة أنه قد نتج عن

تعبئة الاختلافات والانقسامات بين الجماعات الليبيرية نشوب العديد من الصراعات والتي سرعان ما تطورت إلى حرب أهلية استمرت نحو أربعة عشر عاماً. أظهرت الدراسة تنوع الأساليب و الأدوات التي تعاملت بها الحكومات الليبيرية مع مشكلة الاندماج الوطني ففي حين لجأ الأمريكان الليبيريون إلى أسلوب الاندماج الطائفي الإكراهي في التعامل مع مشكلة الاندماج الوطني ولقد ظهر هذا الأسلوب حينما عملوا على فرض ثقافتهم الغربية ولغتهم الإنجليزية وديانتهم المسيحية على السكان الأصليين. عملت إدارة دو في بداية حكمها على إتباع سياسة الاندماج الوظيفي الطوعي حينما عملت على توفير فرص للمشاركة السياسية ملائمة ومتساوية لجميع الجماعات والفئات بغض النظر عن انتماءاتها الإثنية أو اللغوية أو الدينية ولكنها سرعان ما عدلت عن إتباع هذه السياسة كما عملت أيضاً إدارة جونسون على إتباع سياسة الاندماج الوظيفي الطوعي.

مراجع الدراسة

أ: القواميس والمعاجم والموسوعات

1- ابن منظور الإفريقي, لسان العرب, ج2, دار صادر, بيروت, 1994.
2- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور, لسان اللسان ـ تهذيب لسان العرب, دار الكتب العلمية, بيروت, 1993.
3- عبدالوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1994, ج(5).
4- عبدالوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ط 3, المؤسسة العربية, بيروت, 1990.
5- علي الدين هلال، نيفين عبدالمنعم مسعد، معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة, 1996.
6- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها, سلسلة وثائق ودراسات التنمية, جامعة الدول العربية, ابريل 1983.
7- الموسوعة العربية العالمية, مؤسسة أعمال الموسوعة, ط 2, الرياض, 1990.

ب: الكتب

1- ابراهيم احمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الاقليمي في أفريقيا, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 2005.
2- ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل, معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة, القاهرة, 1987.
3- ابراهيم احمد نصر الدين, دراسات في النظم السياسية الأفريقية, دار اكتشاف, القاهرة, ط(1), 2010.
4- ابراهيم أحمد نصرالدين, اللاجئون في المنازعات الداخلية في افريقيا, الموسوعة الافريقية, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 1997.
5- ابراهيم الزين صغيرون, الإسلام والبعثات المسيحية والإدارة الاستعمارية بشرق افريقيا, جامعة السلطان قابوس, مسقط, 1992.
6- أحمد الزروق محمد الرشيد, مشكلة الاندماج في افريقيا, المكتب العربي للمعارف, القاهرة, 2015.
7- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ط (2), 1998.
8- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط4, 1985.
9- السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية , 1990.
10- الصادق الاسود, علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1986.
11- انتوني هـ. بيرش, القومية والتكامل الوطني, ط 1, دار روتيلدج, لندن, 1989.
12- باتريك سافيدان, الدولة والتعدد الثقافي, ترجمة: المصطفى حسوني, دار طوبقال للنشر, الدار البيضاء, 2011.
13- أرند ليبهارت, انماط الديمقراطية, ترجمة: عثمان خليفة عبد, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, 2015.
14- اندريه هوريو, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, ترجمة: علي مقلد و آخرون, ج1, الأهلية للنشر, بيروت, 1975.

15- بهاء الدين مكاوي, الصراعات الإثنية في القارة الافريقية, مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا, الخرطوم, 2003.
16- جوزيف شاخت, كليفورد بوزورث, ترجمة محمد زهير وآخرون, تراث الاسلام سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت,1973.
17-جيوفري بارينذر, ترجمة حسن هيثم الطريحي, الأساطير الافريقية, دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع, دمشق, 2007.
18- حمدي عبدالرحمن حسن, التعددية وأزمة بناء الدولة في افريقيا الإسلامية, مركز دراسات المستقبل الافريقي, القاهرة, 1996 .
19- حمدي عبدالرحمن حسن, العسكريون والحكم في افريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية, مركز دراسات المستقبل الأفريقي, القاهرة, 1996.
20- حورية توفيق مجاهد, نظام الحزب الواحد في افريقيا بين النظرية والتطبيق, مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة, 1988.
21- دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي, دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان, 2003.
22- روبرت أ. دال, عن الديمقراطية, ترجمة سعيد محمد الحسينية, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, 2014.
23- رياض عزيز هادي, المشكلات السياسية في العالم الثالث, دار الحرية للطباعة , بغداد, 1979.
24- ساطع الحصري، ماهي القومية، دار العلم للملايين، بيروت, 1963.
25- سميرة بحر, المدخل لدراسة الأقليات, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1982.
26- الصادق الأسود, التعددية ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث, دار الجمهورية, بغداد, 1989.
27- عبدالسلام ابراهيم بغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,1993.
28- عبدالله عبد الرزاق ابراهيم, المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا, سلسلة عالم المعرفة, عدد(139), المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1989.
29- عبدالله عبدالرزاق ابراهيم, المسلمون والاستعمار الاوروبي لأفريقيا, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1989.

30- عبدالله عبدالرزاق ابراهيم, شوقي الجمل, دراسات في تاريخ غرب افريقيا, دار الغرب الاسلامي, بيروت, 1988.
31- عصمت عبداللطيف دندش, دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا, دار الغرب الاسلامي, بيروت, 1988.
32- علي خليفة الكواري, نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2008.
33- علي عبدالحميد سعيد, التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية, في مجموعة باحثين, دراسات في التنمية البشرية المستدامة, بيت الحكمة, بغداد ,2000.
34- علي محمد شمبش, مبادئ العلوم السياسية, المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان, طرابلس, 1982.
35- فرانسيس فوكوياما, بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين, ترجمة: مجاب الامام, العبيكان للنشر, الرياض, 2007.
36- مارسيل ميرل, سيسيولوجيا العلاقات الدولية, ترجمة: حسن نافعة, دار المستقبل العربي, القاهرة, 1986.
37- محمد إسماعيل محمد, سيراليون وليبيريا, مؤسسة سجل العرب, 1963, القاهرة.
38- محمد اسماعيل محمد, سيراليون وليبيريا, مؤسسة سجل العرب, القاهرة, 1963.
39- محمد آمين بن جيلالي, بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2016.
40- محمد عاطف غيث, قاموس علم الاجتماع, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, 1979.
41- محمد عبدالغني سعودي, قضايا افريقية, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب, ع (34), 1980.
42- محمد عبدالمنعم يونس, أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني, دار القلم, القاهرة, 1960.

43- محمد فريد وجدي, دائرة المعارف القرن العشرين, دار المعرفة, بيروت, 1971.
44- محمد لبوخ, عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم, الأبعاد والمرتكزات, مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية, الجزائر, العدد (2), 2013.
45- محمد مالكي, الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, 2013.
46- محمد مختار مكرم, أضواء حول افريقيا, المطبعة الفنية الحديثة؛ مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة,1965.
47- محمد نجيب بوطالب, سيسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2002.
48- محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ليبيا , ط (1), 2008.
49- معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي, بيروت،ط1, 1988.
50- منصور ميلاد يونس, القانون الدستوري والنظم السياسية, دار الكتب الوطنية, بنغازي, ط(1), 2008.
51- وهبي غبريال , ليبيريا دولة افريقية مستقلة, الدار القومية للطباعة والنشر , 1959, القاهرة.

ج: الرسائل العلمية

1- جرجس عريان مرقص, التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغندا وأثره على استعمارها في الفترة 1474- 1896, رسالة ماجستير, مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الافريقية, جامعة القاهرة, 1975.
2- سمية بلعيد, النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً. رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2010.
3- صبحي علي محمد قنصوه, مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا, رسالة ماجستير, مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الافريقية, جامعة القاهرة, 1989.

4- عباس صالح عباس, الاسلام والنشاط التنصيري في ليبيريا, رسالة دكتوراة. جامعة أم القرى, كلية الدعوة وأصول الدين, مكة المكرمة, 1411هـ.
5- عبدالحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.
6- محمد حسين عبدالمجيد, التنمية والتكامل القومي في السودان 1956- 1980 , رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة, القاهرة, 1982.
7- محمد عاشور مهدي, التعددية الإثنية في النظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب افريقيا, رسالة دكتوراه, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 2001.
8- نيفين عبدالمنعم مسعد, الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. اطروحة دكتوراه, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة, 1987.

د: المقالات والدوريات

1- ابراهيم أحمد نصرالدين, مشكلة الاندماج الوطني في افريقيا الخيار والسوداني, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد(63), مايو 1984.
2- ابراهيم نصرالدين, اللاجئون في المنازعات الداخلية في افريقيا, الموسوعة الافريقية, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة, 1997.
1- أحمد ابراهيم محمود, الحروب الأهلية في أفريقيا, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, القاهرة, 2001.
2- أحمد أبوزيد, الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل, مجلة العربي, العدد593, الكويت, ابريل 2008.
3- أزهار الغرباوي، ليبيريا بين الحرب الأهلية والحلول الأمريكية، أوراق دولية، العدد 132 ، مركز الدراسات.
4- إكرام بدرالدين, أزمة التكامل والتنمية, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, العدد58, القاهرة, 1981.
5- التقرير الاستراتيجي العربي لعام2000، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2001.
6- جاسم محمد يونس، تنازل تايلور عن السلطة "بداية أم نهاية للحرب الأهلية في ليبيريا؟"، أوراق دولية، العدد, (126)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003.

7- جلال عبدالله معوض, أزمة عدم الاندماج في الدول النامية, مجلة العلوم الاجتماعية, ع 4, 1986.
8- جمال ضلع, إعادة الشرعية الدستورية إلى ليبيريا, آفاق افريقية, الهيئة العامة للاستعلامات ,المجلد 5, ع 19, القاهرة, 2006.
9- جمال محمد السيد ضلع, قضايا الدولة في افريقيا, مجلة الدراسات الافريقية, معهد البحوث والدراسات الافريقية, العدد(25), القاهرة, 2003.
10- جورج بالانديه, الانثروبولوجيا السياسية, ترجمة جورج أبي صالح, مركز الانماء القومي, بيروت, 1986.
11- خالد نظمي قرواني, الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة, جامعة القدس المفتوحة, 2010.
12- رابح زغوني, تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الاثنيات في افريقيا, الجزائر, مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية, ع 3, 2020
13- رضوى عمار, التعليم والمواطنة والاندماج الوطني, مركز العقد الاجتماعي, القاهرة, 2014.
14- سالم برقوق، الأقليات المسلمة وآليات حمايتها، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 10، مارس 2010.
15- سداد مولود سبع, البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (ايبي انموذجاً), مجلة دراسات دولية,2011, عدد(47).
16- سهيل مقدم, من أجل استراتيجية فعّالة في مواجهة العنف الاجتماعي, القاهرة, مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية, العدد الثامن, يونيو 2012.
17- شفيق الغبرة، الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية, العدد (3), 1988.
18- الطيب الحاج عطية, تداخل الصراع الأوغندي السوداني , دراسات افريقية, مركز البحوث والدراسات الافريقية, السنة 17, عدد 25, الخرطوم, 2003.
19- عباس رشدي المعماري, ليبيريا والتطور المستقل في افريقيا, السياسة الدولية , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, عدد (68), ابريل 1982, القاهرة.
20- عبد العزيز رفاعي, أصول الوعي القومي السياسي في افريقيا, المجلة المصرية للعلوم السياسية, ع 45, القاهرة , ديسمبر 1964.

21- عزمي خليفة, الأمن الافريقي والامن القومي المصري, مجلة السياسة الدولية, العدد(90), السنة, (23), أكتوبر 1987.
22- ليبيريا ديمقراطية دكتاتورية، مجلة الأسبوع العربي، العدد(1358) ، لبنان، 10-10-1985.
23- محمد السيد سعيد, الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية, سلسلة عالم المعرقة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1986.
24- محمود أبو العينين, التقرير الاستراتيجي الافريقي 2001- 2002, مركز البحوث والدراسات الافريقية, جامعة القاهرة , القاهرة, 2002.
25- محمود احمد عزت، الحروب الأهلية والصراع على السلطة في جمهورية ليبيريا، مجلة دراسات دولية سلسلة, دراسات استراتيجيه، العدد (55) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2003.
26- منى حسين عبيد, التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا, مجلة السياسة الدولية, عدد (31- 32), بغداد, 2012.
27- نورا عبدالقادر حسن, ليبيريا أزمة جديدة للدولة في افريقيا, السياسة الدولية والاستراتيجية ,المجلد38, ع 154, القاهرة, أكتوبر 2003.
28- هنا سيد, ملف معلومات أساسية عن جمهورية ليبيريا, آفاق افريقية, الهيئة العامة للاستعلامات , المجلد 6, العدد19, القاهرة, 2006.
29- وليد عبدالحي, دور الموقع الجغرافي للأقليات في ميكانيزم اللامركزية, المجلة العربية للعلوم السياسية, ع(3-4), 1989.

هـ: البحوث

1- جمال محمد السيد ضلع, "القدرة السياسية الأوغندية" في أوغندا دراسة حالة, مركز الدراسات الاستراتيجية, القاهرة.
2- محي الدين محمد مصيلحي, دور شركة شرق افريقيا البريطانية في التمهيد لاستعمار أوغندا, بحث مقدم الى الندوة الدولية لحوض النيل, معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة,1987.
3- مريم شوحة, حسينة زعرور, الدولة القومية بين ادارة التعددية الإثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الافريقي: دراسة حالة اثيوبيا, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, 2018.

4- هالة جمال ثابت, ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا: 1986- 1996, دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج, مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 1999.

و: شبكة المعلومات الدولية

1- عادل عامر ,مبدأ خضوع الدولة للقانون
http://www.safsaf.org/word/2014/jan/59.htm
2- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج, أزمات الاندماج الوطني,
https://www.sudaress.com/sudanile/40407
3- فؤاد نصرالله, الاندماج الوطني والتحولات الراهنة,
https://hrofy.com/index.php?show=news&action=article&id=39231
4- كاثرين شكدام, بناء الأمة وسياسة بناء الدولة: المثال الفرنسي ومحدداته, ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2018
http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/04/9897654321234.pdf
5- صابر عبداللطيف, مسلموا ليبيريا... نابليون الافريقي يبحث عن عودة, مقال منشور على موقع اسلام اون لاين التالي:
WWW.islamonline.net
6- أيمن شبانة وآخرون, الظاهرة الانتخابية في افريقيا, تغطية 19 عملية انتخابية في أرجاء القارة, موقع الهيئة العامة للاستعلامات التالي:
http://www.sis.gov.eg/vr/35/6htm
7- أميرة محمد عبدالحليم , ليبيريا تحديات ما بعد الانتخابات الرئاسية,
http://digital.ahram.org.eg/home.aspx
8- http://en.Wikpedia.org/Wiki/religion_in_liberia
9- .http://en.wikipedia.org/wiki/Gola _(ethnic_group).e
10- .http://en.wikipedia.org/wiki/Kpelle_language
11- .http://en.wikipedia.org/wiki/Dan_language

http://www.sis.gov.eg/vr/35/6htm -12